الجامعـــــــة الإســـلاميـة– غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــة التـجـــــــارة
ماجســـــــتير اقتصـــاديات التنمية

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني.

The Impact of Economic Growth on The Trends of Structural Transformation in The Palestinian Industrial Sector

إعداد الباحثة
علياء محمد علي أُصرف

إشراف
الدكتور/ خليل أحمد النمروطي

أستاذ الاقتصاد المشارك
رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية

قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في برنامج اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

مارس/2016م–جمادي الثاني/1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي للقطاع الصناعي الفلسطيني

The Impact of Economic Growth on The Trends of Structural Transformation in The Palestinian Industrial Sector

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	علياء محمد علي أصرف	اسم الطالب:
Signature:	علياء أصرف	التوقيع:
Date:	2016-03-15	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم...ج س. غ/35/..... Ref
التاريخ 2016/04/30م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ علياء محمد علي اصرف لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني

"The Impact of Economic Growth on The Trends of Structural Transformation in The Palestinian Industrial Sector "

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 23 رجب 1437هـ، الموافق 2016/04/30م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي	مشرفاً و رئيساً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً	.....
د. سيف الدين عودة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

الـمـلـخــص

أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو والمتغيرات المصاحبة ممثلة بالناتج المحلي، عدد السكان، النفقات التطويرية، الأوضاع السياسية على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني خلال الفترة من (1996-2014).

ولتحقيق أغراض الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، لتتبع تطور القطاع الصناعي والتعرف على أهم مؤشراته، كذلك استخدمت الباحثة المنهج القياسي، لتحليل وتفسير أهم المتغيرات المؤثرة على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، من خلال برنامج التحليل الإحصائي E-views 7.

وخلصت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وحصة العمالة الصناعية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية عموماً، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي وكل من حصة الإنتاج الصناعي، وحصة الصادرات الصناعية، وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية.

فسرت المتغيرات المستقلة (25.2%) من التغير الحاصل في حصة الإنتاج الصناعي، و(91.2%) من التغير الحاصل في حصة العمالة الصناعية، و(36.3%) من التغير الحاصل في حصة الصادرات الصناعية.

بلغت مرونات التحول لحصة الإنتاج الصناعي بالنسبة للناتج المحلي (0.4-)، بينما بلغت مرونة التحول لحصة العمالة الصناعية بالنسبة للناتج المحلي (0.33)، في حين بلغت مرونة التحول لحصة الصادرات الصناعية بالنسبة للناتج المحلي (0.27-).

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصت الدراسة بإعطاء الأولوية في أي خطة تنموية قادمة لقطاع الصناعة بهدف تحقيق مستويات تنموية أعلى، وضرورة الاهتمام بالتعليم المهني لرفع الكفاءة الإنتاجية للعامل الصناعي وزيادة القدرة الإنتاجية، وتسهيل مهام المستثمرين الفلسطينيين والأجانب وفق قوانين وتشريعات تتلاءم وطبيعة القطاع الصناعي الفلسطيني، وأخيراً التركيز على تحسين تنافسية المنتجات المصنعة في الاقتصاد الفلسطيني بهدف تحسين القدرة على تسويق المنتج المحلي وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

Abstract

The Impact of Economic Growth on The Trends of Structural Transformation in The Palestinian Industrial Sector

This study aims to measuring the impact of growth and associated changes represented by (Gross Domestic Product, population, development expenditure, and the political situation) on the structural transformation of the Palestinian industrial sector during the period (1996-2014).

To realize the objectives of this study, the researcher used the descriptive analytical approach to trace the development of the industrial sector and to identify its most important indicators. The researcher also used the econometric approach to analyze and interpret the most important variables influencing the structural transformation of the Palestinian industrial sector through using the statistical analysis program E-views 7.

The econometric study concluded a number of valuable findings, the most important of which are the following: There is a positive correlation between the GDP as an indicator of economic growth and the share of industrial employment, which is in line with general economic theory. The findings also show that there is an inverse relationship between the GDP and the share of industrial production, and the share of industrial exports which is contrary to economic theory.

The independent variables interpreted (25.2%) of the change in the share of industrial production, and (91.2%) of the change in the share of industrial employment, and (36.3%) of the change in the share of industrial exports.

The elasticity of transformation in the share of industrial production towards the GDP amounted to (-0.4), while the elasticity of transformation of the share of industrial employment towards the GDP amounted to (0.33). The elasticity of transformation of the share of industrial exports towards the GDP amounted to (-0.27).

The study concluded a number of recommendations including: giving priority in any future development plan to the industrial sector in order to achieve higher levels of development. It is necessity to focus on vocational education to increase production efficiency of industrial workers and to increase production capacity. It is also important to facilitate the tasks of Palestinian and foreign investors according to the laws and regulations of the Palestinian industrial sector. Finally efforts should be focused on improving competitive advantages of the local products to improve the capacity of marketing and improving the terms of trade to international markets.

بسم الله الرحمن الرحيم

فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ

سورة طه آية [114]

الإهـــــداء

إلى من كان قدوتي علماً وأخلاقاً . . . .

إلى من كان نبراساً أضاء دربي . . . .

إلى من ترك لي إرثاً بعلمه فكان مفخرة رفعت به هامتي . . . .

إلى من كدت بأخمصي أطأ الثريا عند ذكر اسمه والدي غفر الله لك وجزاك عني خير الجزاء.

إلى من وفقت بدعائها ورضاها . . . .

إلى من نذرت عمرها لي ولأخوتي . . . .

إلى من حملت في صدرها معنى العطاء وكيف يكون العطاء . . . .

وعلمتني كيف يكون الوفاء إليك أمي.. غفر الله لك ورحمك رحمة واسعة .

إلى رفيق دربي وشريكي إلى من سار معي نحو الحلم.. خطوةً خطوة . . . .

بذرناه معا . . . . وجنينا ثمره معاً . . . . زوجي العزيز . . . .

إلى ثمرات فؤادي . . . . بناتي حفظهم الله . . . .

إلى ملاذي وسندي في هذه الحياة . . . .

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات . . . . إخوتي وأخواتي . . . .

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي، إلى كل من أحب . . . .

لكم مني كل الشكر ولكم جميعا كل الفضل.

الشكر والتقدير

الحمد لله على كمال ذاته وعظيم صفاته، والشكر لله عز وجل أولاً وأخيراً المتفضل بجليل النعم، وعظيم العطاء الذي يسر لي انجاز هذه الرسالة وإخراجها بصورتها النهائية.

أتقدم بعظيم شكري وتقديري إلى **الدكتور/ خليل أحمد النمروطي** على ما بذله من جهد خلال إشرافه على هذه الرسالة.

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان للدكتور/ سيف الدين عودة، والدكتور علاء الدين الرفاتي لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقديم توجيهاتهم السديدة، والملاحظات البناءة، للارتقاء بمستوى هذه الرسالة

كما أجد في نفسي ومن دواعي الوفاء والعرفان أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى **الدكتور/ سمير خالد صافي، والدكتور/ كمال المصري** الذين خصصوا جزءا من وقتهم الثمين للتفضل بإبداء التوجيهات والملاحظات البناءة التي ساهمت في إثراء البحث، سائلة الله عز وجل أن يثيبهم عني خير الجزاء.

والشكر موصول **للأستاذ الفاضل/ أسامة محمد** نوفل، **والأستاذ/ سامر إصليح، والأستاذ/ عمار اصرف**، على ما قدموه لي من مساعدة.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل خالص الشكر والتقدير والعرفان، فلهم في النفس منزلة، وإن لم يسعف المقام لذكرهم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
-	**الإقرار**	أ
-	**نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير**	ب
-	**ملخص الدراسة باللغة العربية**	ت
-	**ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية**	ث
-	**الآية القرآنية**	ج
-	**الإهداء**	ح
-	**الشكر والتقدير**	خ
-	**فهرس المحتويات**	د
-	**فهرس الجداول**	ذ
-	**فهرس الأشكال البيانية**	ر
-	**فهرس الملاحق**	ز
الفصل الأول:الإطار العام للدراسة		
	المقدمة	2
1.1	مشكلة الدراسة	3
1.2	أهداف الدراسة	5
1.3	أهمية الدراسة	6
1.4	الفرضية الرئيسة للدراسة	7
1.5	منهجية الدراسة	7
1.6	مصادر البيانات	8
1.7	الدراسات السابقة	8
1.7.1	الدراسات المحلية	9
1.7.2	الدراسات العربية	12
1.7.3	الدراسات باللغة الإنجليزية	17
1.8	التعقيب على الدراسات السابقة	22

الفصل الثاني: مفهوم ونظريات التحول الهيكلي		
	المقدمة	26
2.1	**المبحث الأول: مفهوم النمو والتنمية والتحول الهيكلي**	26
2.1.1	مفهوم النمو الاقتصادي	26
2.1.2	مفهوم التنمية	27
2.1.3	مفهوم التغير الهيكلي	33
2.2	**المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية ونظريات التحول الهيكلي**	38
2.2.1	النظريات المفسرة للتنمية ما قبل الحرب العالمية الثانية	38
2.2.2	النظريات المفسرة للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية	40
	خلاصة الفصل الثاني	54
الفصل الثالث: مؤشرات الاقتصاد الكلي والتحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني		
3.1	**المبحث الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني**	56
	مقدمة	57
3.1.1	معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي	57
3.1.2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	63
3.1.3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	66
3.1.4	التجارة الخارجية (الميزان التجاري)	68
3.1.5	عدد السكان، والقوى العاملة، والعمالة في فلسطين	71
3.1.6	البطالة	74
3.1.7	التكوين الرأسمالي الثابت	76
3.1.8	المنح والمساعدات الخارجية	78
3.2	**المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في فلسطين**	86
	مقدمة	87
3.2.1	مفهوم التصنيع وأهميته	87
3.2.2	تعريف القطاع الصناعي وتصنيفاته	89
3.2.3	تطور القطاع الصناعي في فلسطين تاريخياً	91
3.2.4	تحليل هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني	100

3.2.5	خسائر القطاع الصناعي	121
3.2.6	معوقات القطاع الصناعي الفلسطيني	128
3.3	**المبحث الثالث: استراتيجيات التصنيع وقانون الاستثمار الفلسطيني**	139
	مقدمة	140
3.3.1	استراتيجيات التصنيع	140
3.3.2	الاستراتيجيات الصناعية المطبقة في فلسطين	143
3.3.3	قوانين الاستثمار في الفلسطيني	146
	خلاصة الفصل الثالث	155
الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر النمو على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني		156
4.1	المنهجية والطرق القياسية المتبعة	157
4.1.1	تحديد متغيرات النموذج	157
4.1.2	الشكل الرياضي للمعادلات	161
4.1.3	المنهج القياسي والأساليب المستخدمة	163
4.2	تحليل البيانات الوصفية	164
4.2.1	نتائج تقدير معاملات النماذج القياسية	168
4.2.2	التحقق من افتراضات النموذج المقدر	171
4.2.3	اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنماذج المقدرة	177
4.2.4	**تفسير المرونات**	192
	خلاصة الفصل الرابع	197
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		198
5.1	النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لبيانات الدراسة	199
5.2	النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية	201
5.3	التوصيات	204
5.4	دراسات مقترحة	207
قائمة المراجع		208
قائمة الملاحق		221

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1.1	مقارنة مؤشرات القطاع الصناعي الفلسطيني مع العالم الدول المجاورة	5
3.1	نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة	58
3.2	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي للفترة (1995-2014)	65
3.3	توزيع الأفراد (15) عام فأكثر خلال الفترة (1995-2014)	73
3.4	النفقات العامة والمنح والمساعدات الخارجية خلال الفترة (1996-2014)	80
3.5	نسبة كل من المنح والمساعدات الخارجية، النفقات العامة، والجارية، والتطويرية من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للفترة (1996-2014)	83
3.6	مقارنة بين تطور الصناعة الفلسطينية والإسرائيلية خلال فترة الانتداب البريطاني (1925- 1942)	93
3.7	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1994-2014)	101
3.8	مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج والقيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1994- 2014	105
3.9	نصيب العامل من القيمة المضافة بالدولار الأمريكي للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2006-2014)	108
3.10	أعداد المنشآت والعاملين بالصناعة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1994- 2014	109
3.11	عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي حسب أقسام الصناعة وفئات حجم العمالة للعام 2012	112
3.12	تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاع الصناعي من الاقتصاد الفلسطيني	114
3.13	إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة من القطاع الصناعي للفترة (1996-2014)	116
3.14	أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي لعام 2014	119
3.15	المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي في قطاع غزة خلال للفترة (2006 – 2014)	121

3.16	توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت وقيمة الأضرار في الحرب الأولى 2008-2009	123
3.17	عدد عمال المنشآت المتضررة	124
3.18	توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت وقيمة الأضرار في الحرب الثانية عام 2012	125
3.19	توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت ونسبتها وعدد العاملين في حرب عام 2014	126
3.20	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في فلسطين للأعوام (1994-2014) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004	151
4.1	نتائج تقدير النماذج القياسية الأولية	169
4.2	نتائج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة (النفقات التطويرية، والاستقرار السياسي) غير الدالة	176
4.3	النتائج النهائية	177
4.4	مقارنة معاملات الناتج المحلى الإجمالي، وعدد السكان، والاستثمار بالنسبة لمتغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني مع نتائج الدراسات السابقة	192
4.5	مقارنة مرونات الناتج المحلى الإجمالي بالنسبة لمتغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني مع نتائج الدراسات السابقة	193

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1.1	مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي (1994-2014)	4
2.1	نموذج لويس لنمو القطاع الصناعي في اقتصاد مزدوج	45
2.2	التحول في هيكل الإنتاج	51
3.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1995-2014) حسب المنطقة	62
3.2	معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة (1995-2014)	68
3.3	نسبة العجز في الميزان التجاري، الصادرات، والواردات من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2014)	69
3.4	مقارنة نسبة البطالة في فلسطين بالدول المجاورة (2006-2014)	75
3.5	نسب البطالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2014)	75
3.6	مقارنة نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي في فلسطين بالدول والبلدان المجاورة (2006-2014)	77
3.7	التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2014)	77
3.8	نسبة النفقات الجارية والتطويرية والمساعدات الخارجية من النفقات العامة (1996-2014)	81
3.9	نسبة المنح المقدمة لدعم الموازنة والمنح المقدمة لدعم التنمية إلى إجمالي المنح والمساعدات الخارجية خلال الفترة (1996-2014)	84
3.10	نسبة الدعم الخارجي المقدم لكل من النفقات الجارية والنفقات التطويرية خلال الفترة (1996-2014)	85
3.11	مقارنة حصة الصناعة في فلسطين بدول العالم والعالم العربي	103
3.12	مقارنة حصة الصناعة في فلسطين بدول الجوار (1996-2014)	103
3.13	مقارنة نسبة العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني من إجمالي عدد العاملين	110

	مع بعض الدول المجاورة	
3.14	مقارنة حصة الصادرات الصناعية الفلسطينية من إجمالي الصادرات بالدول المجاورة (1997–2014)	117
3.15	توزيع الأضرار لكل قطاع حسب عدد المنشآت	124
3.16	توزيع الأضرار حسب نوع الضرر	125
3.17	التوزيع النسبي للمنشآت المتضررة حسب المحافظة في حرب عام 2014	127

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	ملحق الجداول	222
2	الملحق الإحصائي	230

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

1.1 مشكلة الدراسة

1.2 أهداف الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.4 الفرضية الرئيسة للدراسة

1.5 منهجية الدراسة

1.6 مصادر البيانات

1.7 الدراسات السابقة

1.8 التعقيب على الدراسات السابقة

الإطار العام للدراسة

مقدمة

يعتبر التصنيع جوهر عملية التنمية، وهو قادر على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات المختلفة، ويؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما حدث في الدول المتقدمة، فالثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية، والوسيطة، والاستهلاكية، وإنما أثر تأثيراً واضحا على قطاعات الاقتصاد، الزراعية، والتعدينية، والخدمية، وأحدث تغييراً واضحاً في الهيكل الاقتصادي، (عجمية. والليثي، 2001، ص364). وتعزز ذلك من خلال تجارب دول جنوب وشرق آسيا الناجحة، والتي لعب فيها التصنيع دورا رئيسا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والانتقال إلى مراحل تنموية أرقى.

كما ارتبطت التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنوع الهيكل الإنتاجي. حيث كان ينظر للتنمية في الماضي بصيغة التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والاستخدام، حيث أن حصة الزراعة في الإنتاج والاستخدام تتناقص بينما حصة الصناعة التحويلية والخدمات في الإنتاج والاستخدام تزداد. ولذلك فإن استراتيجيات التنمية قد ركزت على التصنيع غالباً على حساب الزراعة والتنمية الريفية.

وتعد مسألة تنمية القطاع الصناعي في مقدمة مهام التنمية، لذلك تعتمد الدول النامية مع اختلاف ظروفها، وأنظمتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وجاءت نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة لتركز على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز الشديد على القطاع الزراعي إلى التطور، والتوسع في قطاعي الصناعة، والخدمات، (Todaro & Smith, 2007,p108).

كما أكد (Kuznets) على أن التحول الهيكلي هو نتيجة للنمو الاقتصادي، وأثبت أن التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو هو سمة رئيسة للتحول الهيكلي، (نصر، 2008، ص6)

ومن بين اشهر نماذج التحول الهيكلي نموذج أنماط التنمية لـ (Hollis Chenery) والذي يركز على قياس العلاقة بين المتغيرات الهيكلية والمستوى التنموي مما يسهم بفهم آلية التحول الهيكلي أثناء الأنتقال إلى مراحل تنموية أرقى، وقياس أثر التغير النسبي في النمو على التحول الهيكلي، (القريشي، محمد 2010، ص124).

وبمتابعة تطور مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ تفوق حصة قطاع الصناعة في كل من الناتج المحلي والعمالة على حصة قطاع الزراعة خلال الفترة (1995-2014)، حيث بلغ متوسط حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (7.5%) بينما بلغ متوسط حصة الصناعة في الناتج المحلي (15.8%). في حين بلغت نسبة العاملين (12.6%) في قطاع الصناعة و(10.4%) في قطاع الزراعة من اجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني لعام 2014، (كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، 2015 رقم 16، ص144).

وبالرغم من ذلك فإن حصة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي سمتها التراجع المستمر حيث انخفضت حصته من (22.9%) عام 1994م الى (14.5%) عام 2014م حيث تعيش فلسطين مثلها مثل باقي الدول النامية ظروف اقتصادية، واجتماعية، وسياسية صعبة، وعُلقت آمال كثيرة على القطاع الصناعي الفلسطيني؛ بغية تحقيق نهضة إقتصادية تعزز صمود الشعب الفلسطيني في وجه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

ومن هنا بات من الضروري رسم سياسات، واستراتيجيات صناعية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الفلسطيني، ومساعدته على تحسين أدائه، وتقليص تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. وبناءً على ذلك فإنه يتوجب وعند وضع أية سياسة أو إستراتيجية تهدف إلى تحسين أداء القطاع الصناعي الفلسطيني، دراسة هيكل القطاع الصناعي لرسم السياسات السليمة التي تنهض بالقطاع الصناعي للتقدم والنمو.

1.1 مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية إلا أنه بمتابعة تطور مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الاجمالي فإن سمته التراجع المستمر حيث انخفضت حصة القطاع الصناعي من (22.9%) عام 1994م الى (14.5%) عام 2014م. وهذا ما يوضحه الشكل (1-1).

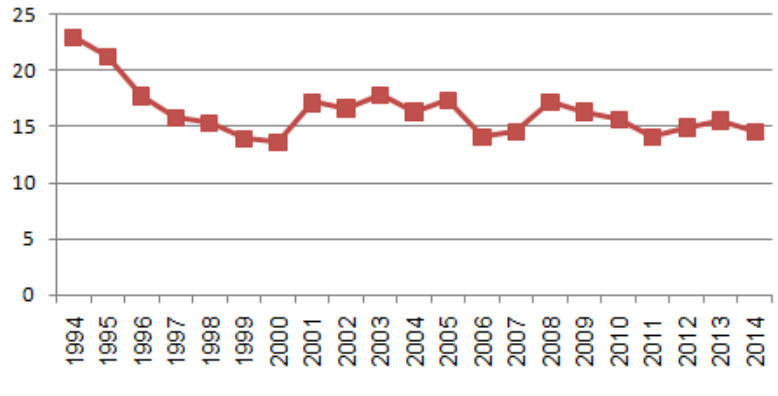

الشكل رقم (1-1)

مساهمة القطاع الصناعي االفلسطيني في الناتج المحلي الاجمالي (1994-2014)

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

وبمقارنة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي في فلسطين مع دول العالم نجد أنها كانت متدنية، الأمر الذي يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، التي توثر بشكل سلبي وملموس في أداء القطاع الصناعي الفلسطيني، وهذا يعود لتعرض القطاع الصناعي لممارسات إسرائيلية، وفرض الحصار، والإغلاق للمناطق الفلسطينية وتدمير الورش الصناعية، ومنع وصول مستلزمات الإنتاج، ومنع الصادرات الفلسطينية من النفاذ للأسواق الخارجية، إضافة إلى توالي الحروب المدمرة على قطاع غزة، مما أعاق بناء قطاع صناعي قادر على لعب دوره الرئيس في عملية التنمية الشاملة، ومواكبة التطورات التكنولوجية الصناعية في الدول المجاورة.

ويوضح الجدول رقم (1-1) مقارنة بعض مؤشرات القطاع الصناعي في فلسطين والتي تبين أنها أدنى منها في العالم والدول المجاورة، حيث بلغت حصة الصناعة في فلسطين (14.5%) بينما بلغت في العالم والعالم العربي (26.4%) و(48.9%) على التوالي، بل انها أدنى من الدول متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) والتي تنتمي لها فلسطين، وكذلك أدنى من الدول منخفضة الدخل حيث بلغت (31.1%) (21.7%) على التوالي وذلك لعام 2014.

جدول رقم(1-1) مقارنة مؤشرات القطاع الصناعي الفلسطيني مع العالم والدول المجاورة

الدولة	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي (%) (2014)	نسبة العاملين في القطاع الصناعي من اجمالي عدد العاملين(2013)	حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%) (2014)
فلسطين	14.5	12.2	11.7
الأردن	29.8	18	16
مصر	39	24	16
لبنان	24.8	-	7
إسرائيل	21.7	18	13
العالم العربي	48.9	25 (2011)	-
العالم	26.4 (2013)	29 (2010)	-
البلدان منخفضة الدخل	21.7	-	-
البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا)	31.1	21.2	-
البلدان متوسطة الدخل (الشريحة العليا)	35.9	39.4(2011)	-
البلدان مرتفعة الدخل	24.5 (2013)	24.4	-

- المصدر مجموعة البنك الدولي، 2016.من خلال الرابط www.albankaldawli.org
- والبنك المركزي الإسرائيلي، 2016. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2016. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016

وبالتالي فان الدراسة تركز على كيفية تأثير وانعكاس النمو الاقتصادي على اتجاه التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في فلسطين؟

1.2 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تتبع التطورات والتغيرات التي حصلت في القطاع الصناعي الفلسطيني، وتسليط الضوء على مؤشرات الأهمية النسبية للقطاع الصناعي والقدرة الإنتاجية في القطاع الصناعي، ومقارنتها بالدول المجاورة.

2- قياس مصادر التحول الهيكلي في القطاع الصناعي من خلال دراسة أثر كل من النمو الاقتصادي، حجم السوق، والاستثمار الحكومي، والأوضاع السياسية، على عملية التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في فلسطين خلال الفترة (1996-2014).
3- تقدير حجم مرونات التحول الهيكلي من خلال التعرف على مدى انعكاس التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على التغيرات في الهيكل الصناعي.
4- تسليط الضوء على أهم المعوقات والمشاكل التي تقف عائقاً أمام تطور القطاع الصناعي في فلسطين، وتحول بين تحقيق أهدافه التنموية.
5- التعرف على استراتيجيات التصنيع المعمول بها في فلسطين، ومدى خدمة قانون الاستثمار الفلسطيني للقطاع الصناعي.
6- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة للعلاقة بين النمو ومتغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية الاقتصادية.

1.3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرحه، حيث يعتبر موضوع التحول الهيكلي ذا أهمية بالغة وبشكل عام فان أهمية الدراسة تكمن فيما يلي:

1- على الصعيد النظري يمتاز موضوع التحول الهيكلي بالديناميكية والحيوية، التي تجعل منه موضوعاً متجددًا يحتاج دوماً للدراسة.
2- يكتسب القطاع الصناعي أهمية كبيرة على المستوى الدولي، باعتباره قطب النمو التي تتجمع فيه تأثيرات الاستقطاب وتنطلق منه تأثيرات الانتشار إلى باقي الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد، لما له من ارتباطات أمامية وخلفية مع كافة الأنشطة الاقتصادية ولدوره في عملية التحول الهيكلي في الاقتصاديات المتقدمة.
3- تعتبر هذه الدراسة مساهمة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث التطبيقية المقدمة في موضوع التحول الهيكلي في فلسطين بشكل عام وفي تقدير حجم المرونات الهيكلية في القطاع الصناعي بشكل خاص.
4- تقدم تغذية راجعة لمتخذي القرارات، وراسمي السياسات والقوانين الصناعية، حول أداء القطاع الصناعي والعوامل المؤثرة فيه، وتساعدهم في وضع سياسات جديدة أو إعادة هيكلة السياسات السابقة.

1.4الفرضية الرئيسة للدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرض العلمي الرئيس التالي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين المتغيرات المستقلة ممثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، النفقات التطويرية، الأوضاع السياسية.) والمتغيرات التابعة ممثلة (بنسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مساهمة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر وإمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي. ونسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، نسبة العاملين في القطاع الصناعي) في الأراضي الفلسطينية.

1.5 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين هما:

- **المنهج التحليلي الوصفي:** الذي يستخدم في وصف خصائص الظاهرة، وجمع المعلومات عنها، كذلك تحليل المعلومات، والوثائق المتعلقة بها، والذي تهدف الباحثة من خلاله إلى الوصف الموضوعي والمنظم لموضوع التحول الهيكلي، وتطورات القطاع الصناعي في فلسطين.
- **المنهج التحليلي الكمي:** تعتمد الدراسة في التحليل الكمي ببناء خمسة نماذج انحدار متعددة لتعبر عن متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي باستخدام برنامج EViews، يعتمد على بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة (1996-2014)، وذلك لتحليل وتفسير أهم المتغيرات المؤثرة على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني من خلال تطبيق منهجية البحث في الاقتصاد القياسي، ومن ثم تقدير مرونات متغيرات التحول الهيكلي للقطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي الإجمالي، لقياس أثر التغير النسبي للناتج المحلي (كمؤشر نمو) على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني.

1.6 مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

1.6.1 البيانات الأولية: اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية؛ التي تمثلت في إجراء مقابلات مع الشخصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد تم استخدام هذا النوع من البيانات في التحليل الوصفي.

1.6.2 البيانات الثانوية: استُخلِصت مادة الدراسة من مصادر ثانوية متنوعة ومختلفة في معالجتها، واهتماماتها، والغايات التي وضعت من أجلها ومن أهمها النشرات الإحصائية، والتي تكمن أهميتها في صدورها عن مؤسسات رسمية اعتمدت في جمع بياناتها على المسوحات الميدانية، ومن أهمها النشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وكذلك النشرات الإحصائية، وأوراق العمل، والدراسات، الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد الوطني.

ولتعزيز الدراسة في الجوانب النظرية؛ راجعت الباحثة الكتب والمراجع والرسائل العلمية والمتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تتطرق لمفهوم التحول الهيكلي، والنظريات المفسرة له، وكذلك تعريف القطاع الصناعي الفلسطيني وتصنيفاته، ومراحل تطوره التاريخية، وتوضيح مؤشرات الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية ومقارنتها بالدول المجاورة، وأهم المعيقات التي تحول دون تقدمه والوصول إلى مراحل تنموية أرقى، بالإضافة إلى دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، ولجأت الباحثة للمصادر الثانوية في الدراسة، بهدف التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة.

1.7 الدراسات السابقة:

لتحقيق أغراض الدراسة قامت الباحثة بجمع العديد من الدراسات السابقة من مصادرها المختلفة، حيث ركزت تلك الدراسات على مفهوم التحول الهيكلي بشكل عام، وقياس التحول الهيكلي في القطاع الصناعي بشكل خاص. كما ركزت بعض الدراسات المحلية على تطور مؤشرات القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

وقد قسمت الباحثة تلك الدراسات إلى دراسات تطبيقية على المستوى المحلي والعربي والأجنبي، وقد بلغ عدد الدراسات المحلية أربع دراسات، والدراسات العربية سبع دراسات، في حين بلغ عدد الدراسات الأجنبية ست دراسات، وتم عرض الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

1.7.1 الدراسات المحلية:

1- أبو وطفة، (2014). "استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفق نظرية التحليل الهرمي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم النمو، والتنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. كما استخدم الباحث المنهج الكمي التطبيقي من خلال بناء نموذج التحليل الهرمي كأداة من أدوات اتخاذ القرار متعدد المعايير، لترتيب أولويات القطاع الصناعي في فلسطين؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتصميم استبانتين الأولى لترتيب القطاعات الصناعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بناءً على معايير التنمية المستدامة الرئيسة وهي المعيار الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي. والثانية مبنية بطريقة التحليل الهرمي تم توزيعها على لجنة مختصة مكونة من خبراء وأكاديميين للحصول على أوزان المعايير الملائمة للواقع الفلسطيني التي تم تحديدها بناء على الاستبانة الأولى.

أظهرت نتائج الدراسة أن المعيار الرئيس الذي حاز على أعلى أهمية بين المعايير الاختيار الأخرى هو المعيار الاقتصادي كما أن المعيار الاقتصادي الفرعي الذي حاز على أعلى أهمية بين المعايير الأخرى هو معيار " تعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في الناتج المحلي". كما أظهرت الدراسة أن الصناعات الغذائية والمشروبات حلت في المرتبة الأولى بنسبة (16.6%) نظراً لأهمية الصناعات الغذائية ومساهمتها في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي، يليها الصناعات المعدنية والهندسية بنسبة (13.1%)، ثم الصناعات الخشبية والأثاث بنسبة (12.7%)، ثم صناعة الملابس والنسيج والصناعات الجلدية بنسبة (11.9%)، يليها الصناعات الإنشائية بنسبة (11.3%)، يليها الصناعات التقليدية والسياحية بنسبة (11.2%)، ثم الصناعات الكيميائية والدوائية بنسبة (8.9%)، ثم صناعة البلاستيك والمطاط بنسبة (7.2%)، كما حلت في المرتبة الأخيرة الصناعات الورقية بنسبة (7.1%).

2- عابد، (2012). "تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين- دراسة حالة قطاع غزة" (2005-2010)".

هدفت الدراسة للتعرف على دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في قطاع غزة خلال الفترة الزمنية (2005-2010)، وقياس أثر كل من: عدد المنشآت الصناعية والإنتاج الصناعي، التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة، القيمة المضافة للقطاع الصناعي، الاستهلاك الوسيط، والوضع السياسي على الناتج المحلي الإجمالي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لتوضيح أهمية ومزايا الصناعات التحويلية في القطاع الصناعي ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وأهم المعوقات التي واجهتها. كما استخدمت المنهج القياسي لبناء نموذج لتحليل دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دراسة العلاقة بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة بكل من: عدد المنشآت الصناعية والإنتاج الصناعي، التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعة، القيمة المضافة للقطاع الصناعي، الاستهلاك الوسيط، الوضع السياسي، بالاعتماد على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، التي تم جمعها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMLOS).

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من عدد المنشآت الصناعية، والإنتاج الصناعي، والتكوين الرأسمالي الثابت، والقيمة المضافة الصناعية، على الناتج المحلي الإجمالي وبلغت قيمة المرونات للمتغيرات المستقلة (9.8%)، (8.4%)، (3%)، (10.2%)، على الترتيب بالنسبة للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، بينما بينت الدراسة أن هناك تأثيراً سلبياً لكل من الأوضاع السياسية، والاستهلاك الوسيط على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت مرونة المتغيرات المستقلة (1.2-%)، (2.5-%)، على الترتيب، بالنسبة لمتغير النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي.

3- نصر الله وعواد، (2004). واقع القطاع الصناعي في فلسطين.

هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على أهم القيود والمشاكل التي تقف عائقاً أمام تطور القطاع الصناعي الفلسطيني من خلال تشخيص المؤشرات الرئيسة على المستوى الكلي والفرعي، وتحديد خصائصها العامة؛ لوضع الإستراتيجية والسياسات الملائمة القادرة على قيادة قطاع صناعي متطور يقود البناء المادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني.

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي للبيانات، التي تم جمعها ومعالجتها من مصادر عدة أهمها بيانات الملف الصناعي لعام 1997 البيانات المنشورة وغير المنشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تم إجراء تحليل مقارن للقطاع الصناعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 1999 و2000. وتحليل فروع الصناعة بعد توزيعها في ثلاث مجموعات حسب الأهمية الاقتصادية النسبية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها استمرار طغيان الحجم الصغير للمنشآت الصناعية الذي يصل إلى أكثر من 95% من مجموع المنشآت ولا يتجاوز متوسط عدد العاملين فيها 5.3 عامل وذلك بسبب طابعها الفردي والعائلي. وتراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 15.7% عام 2000 إلى 12.6% عام 2001 بسبب الحصار المفروض على الاقتصاد الفلسطيني. وتراجع استيعاب القطاع الصناعي للعاملين حيث انخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي بنسبة 8% عام 2001. وانخفاض قيمة الصادرات الصناعية حيث تشكل ما نسبته 14.5% من حجم المبيعات الصناعية الكلية ونسبة 43.4% من قيمة الصادرات السلعية لعام 2000. وضعف إنتاجية العامل الفلسطيني في قطاع الصناعة بسبب تراجع المستويات التقنية والعلمية والمهنية في الصناعة الفلسطينية.

4- نصر، (2002). دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي الفلسطيني، من حيث حجمه، وتطورات قدراته الاستثمارية، والإنتاجية، والتصديرية، والتشغيلية، ودور السلطة الوطنية الفلسطينية في تبني سياسة اقتصادية تنموية شاملة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي؛ لتعزيز قدراته التنافسية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل ووصف الظاهرة، وقام بجمع البيانات الثانوية التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى بعض البيانات غير المنشورة من مصادر أخرى مثل: وزارة الصناعة، والاتحادات الصناعية، وتقديرات كل من البنك الدولي ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: قدرة القطاع الصناعي على أن يلعب دوراً مهما ورئيساً في مقاومة سياسات الحصار والإغلاق الإسرائيلية في المدى القصير، وقيادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في المدى البعيد، من خلال صياغة إستراتيجية واضحة تأخذ بالاعتبار الظروف السياسية المحيطة بالاقتصاد، والمقومات الطبيعية، والبشرية المتوفرة

للصناعة. تتمثل إستراتيجية التصنيع التي يجب أن يتبناها الفلسطينيون في تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية؛ وذلك في المدى القصير من خلال التركيز على المشاريع ذات القدرة الاستيعابية للعمالة والتركيز على إنتاج السلع ذات الأهمية الإستراتيجية، التي تحل محل الواردات الصناعية من إسرائيل، وتطوير بعض الصناعات التي يمكن أن تحقق لفلسطين ميزة تنافسية في إنتاجها في المدى الطويل، من خلال التوجه نحو الخارج.

1.7.2 الدراسات العربية:

1- عواد وكريم، (2013). اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة 1921-2011.

هدفت الدراسة إلى توضيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وكيفية معالجتها، والتي حالت دون التمكن من التنمية الاقتصادية بالرغم من الإمكانات التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي من نفط وأراضٍ زراعية، كما هدفت الدراسة إلى توضيح بعض الآليات التي يمكن للسياسة الاقتصادية استخدامها لتعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للنهوض بواقع الاقتصاد وذلك للفترة من 1921-2011. .

استخدمت الدراسة أسلوب البحث الوصفي لوصف وتتبع الاختلالات الهيكلية في كافة القطاعات الاقتصادية، كما استخدمت أسلوب التحليل الكمي؛ لتوضيح العلاقة بين كل من إجمالي الناتج المحلي ونسبة مساهمة كل من قطاع النفط، قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال فترتين زمنيتين الأولى من 1921-1958 والثانية من 1958-2011.باستخدام معامل الارتباط البسيط.

توصلت الدراسة لنتائج أهمها :أن مشكلة الاقتصاد العراقي الأساسية تكمن في الاختلالات الهيكلية؛ كونه يعتمد على القطاع الأولي النفطي مما يجعل الاقتصاد العراقي أحادي الجانب.

أظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي وقطاع النفط حيث بلغ معامل الارتباط (0.535)، بينما بلغ (0.225) مع القطاع الزراعي في حين تكاد تكون العلاقة معدومة مع القطاع الصناعي حيث بلغ معامل الارتباط (0.016). كما أن الأنفتاح أو التحول إلى اقتصاد السوق وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهو تغير أكثر ملاءمة وقدرة على التنمية.

2- نصر، (2010). التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري.

هدفت الدراسة للتعرف على نمط للتحول الهيكلي يمكن تعميمه؛ بحيث يكون المرور عبر مراحله المختلفة شرطاً في انتقال الدول نحو مراحل وتحديد الملامح المشتركة للعملية التنموية. كما تهدف الدراسة إلى مقارنة ما تم إنجازه على صعيد التحول الهيكلي في سورية مع الأنماط التنموية العالمية.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال تطبيق نموذج (Chenery-Syrquin) الذي يحدد العلاقة بين مستوى الدخل والتغير الهيكلي، باستخدام تقنية البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية. وذلك للفترة 1960-2006. حيث مثلت متغيرات التحول الهيكلي المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة هي الدخل كمؤشر عن المستوى التنموي ،وعدد السكان للتعبير عن حجم السوق وميزان التجارة كمؤشر عن تدفق الاستثمارات ،ومتغيرات الأثر الثابت التي تعبر عن الخصوصيات المتعلقة بكل بلد مثل الثقافة والمؤسسات والسياسات.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: أن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل سلبية أما علاقة الدخل مع التراكم الاستثماري والادخاري طردية، علاقة الدخل مع القطاع الزراعي عكسية ومعنوية أما الصناعة التحويلية فالعلاقة مع الدخل طردية، ومن ضمن الصناعات التحويلية تعد العلاقة الأقوى مع الآلات والمعدات ووسائط النقل. إلا أن العلاقة منذ التسعينات أصبحت سلبية، هذا التراجع رافقه تحسن في علاقة طردية بين الدخل وقطاع الخدمات. العلاقة بين دخل الفرد والعمالة الزراعية عكسية، أما العمالة الصناعية والخدمية فهي علاقة طردية. يحقق الاقتصاد السوري تفوقاً في مجال الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية، الا انه يعاني من ضعف في حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج ومن العمالة.

3- العباس، (2009). "التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية".

هدفت الدراسة إلى تقييم تحديات تدعيم تنافسية قطاع الصناعات التحويلية العربية في ظل تباطؤ التحول الهيكلي، وتراجع الكفاءة الإنتاجية، وتدهور البيئة التنافسية لمعظم الاقتصادات العربية.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي من خلال تقدير معادلة الانحدار لعينة من الدول العربية؛ لدراسة التحول الهيكلي في قطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية، من خلال إعادة حسابات نموذج (Chenery & Syrquin) على قاعدة بيانات ضمنت 187 دولة على امتداد

الفترة (1960–2006) وتم تصنيف الدول حسب حجم الاقتصاد، والتوجه التجاري والتوجه الإنتاجي، وإستراتيجية التصنيع المتبعة في الدول العربية المختلفة. ولغرض دراسة مدى تنافسية قطاع الصناعات التحويلية العربية في الأسواق الدولية تم تجميع بيانات لـ 129 دولة حول قطاع الصناعات التحويلية للفترة (1981–2003) لتقييم حدود إمكانات الإنتاج القصوى العالمية التي يتم من خلالها حساب معدلات فعالية الإنتاج ومعدلات الأجور والإنتاج وحجم المؤسسة، ومستوى تنمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد من خلال تحديد العلاقة الهيكلية لهذه المؤشرات والتوجه نحو التصدير.

أظهرت نتائج الدراسة أن التحول الهيكلي وعملية التصنيع في معظم الدول العربية بطيئة، وأن أغلب الدول العربية لا زالت ذات اقتصادات أولية؛ أي أن صادراتها من المواد الأولية الزراعية والاستخراجية، كما أن الدول التي بلغت هذا التحول وتعتبر اقتصادات متنوعة فإن قطاع الصناعات التحويلية فيها لا زال هشاً وكفاءته الإنتاجية متواضعة، الأمر الذي ينعكس على عدم قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية ورفع قدرته على التصدير.

4- **نصر، (2008). قياس التحول الهيكلي.**

هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم التحول الهيكلي، وأهمية عملية التصنيع، وقياس أبعاد التحول الهيكلي أثناء عملية التنمية على المستوى الكلي، من خلال نماذج الاقتصاد القياسي في الدول العربية ودول العالم.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي بتطبيق نموذج (Chenery-Syrquin) الذي يحدد العلاقة بين مستوى الدخل والتغير الهيكلي. استخدمت الدراسة تقنية البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية للفترة 1960–2006. تم الحصول على مرونة المتغير الهيكلي اتجاه الدخل، وقياس أثر التغير النسبي للدخل على التحول الهيكلي، من جهة أخرى تم استخدام النموذج للتنبؤ بقيم مختلف المتغيرات الهيكلية وذلك باستخدام قيم افتراضية للدخل ومن ثم مقارنة القيم المتنبأ بها مع القيم الفعلية. الأمر الذي يمكن من استكشاف ما تم إنجازه في مجال التحول الهيكلي.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول العربية مقابل معدلات استثمار منخفضة مما يؤدي إلى معدلات تراكم ضعيفة. تراجع حصة الزراعة مع زيادة الدخل في الدول العربية والعلاقة إيجابية بين قطاع الصناعة والدخل إلا أنها أضعف من المعدلات العالمية، ونلاحظ مرونة إيجابية وعالية للصناعة التحويلية وقريبة من المتوسط العالمي. أما قطاع الخدمات فيرتفع مع ارتفاع الدخل وبمرونة أعلى من المتوسط العالمي، كما

يلاحظ تراجع في حصة الزراعة والخدمات في العمالة مع ارتفاع الدخل، بينما المرونة موجبة وعالية لنسبة العمالة في الصناعة مع ارتفاع الدخل، وحققت الدول العربية على صعيد المؤشرات الاجتماعية ورأس المال البشري نتائج أفضل مما حققته على الصعيد الاقتصادي .

5- عثامنة، (2005). "النمو والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني: دراسة تحليلية قياسية (1968-2000)".

هدفت الدراسة إلى استعراض وتحليل النمو الصناعي، ومراحله، وقياس مصادره المختلفة في الأردن، وكذلك دراسة وقياس مصادر التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي(هيكل الإنتاج، وهيكل التوظيف) الناجمة عن النمو الاقتصادي، والنمو السكاني، والتدفق الداخلي لعوامل الإنتاج.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي لقياس النمو في القطاع الصناعي من خلال بناء نموذجين قياسيين، قدر الأول آنيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية على مرحلتين، والثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. حيث كانت المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الإنتاج الصناعي هي مقدار النمو في العمل، ومقدار النمو في رأس المال، وعدد السكان كمؤشر عن حجم الطلب المحلي، والصادرات الصناعية لتعبر عن حجم الطلب الخارجي، والمستوردات الرأسمالية الوسيطة اللازمة كمدخلات للإنتاج الصناعي. أما نموذج التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني تم قياسه بالاعتماد على نموذج (Chenery-Syrquin) للتغيرات الهيكلية الذي يفسر التغيرات الهيكلية بأنها ناتجة عن التغير في الدخل الفردي، وعدد السكان، وصافي التدفق لعوامل الإنتاج (الذي يمكن التعبير عنه بالفرق بين المستوردات والصادرات)

أظهرت نتائج الدراسة، أن للنمو في كل من السكان ومستوى الأسعار العالمية والناتج المحلي الإجمالي أثراً إيجابياً على النمو الصناعي بعكس سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار، حيث بلغت المعاملات المقدرة لتأثيراتها في النموذج الأول (0.47) و(0.17) و(0.007) و(0.24-) على الترتيب.

كما ارتبط النمو الاقتصادي والنمو السكاني بارتفاع كل من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة قوة العمل الصناعية إلى إجمالي قوة العمل بشكل يعكس نمط التنمية غير المتوازنة الذي اتبعته الأردن بالتركيز على القطاع الصناعي.

أما تدفق الموارد الإنتاجية فارتبط بعلاقة عكسية مع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة طردية مع نسبة قوة العمل الصناعية إلى إجمالي قوة العمل.

6-الربيعي، (2004). القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

هدفت الدراسة إلى تشخيص دور القطاع الصناعي التحويلي في عملية التحول الهيكلي التي حدثت في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1970-2000 من خلال تشخيص أهم التغيرات الهيكلية التي حدثت في قطاع الصناعة التحويلية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية، وبحسب طبيعة السلعة المنتجة، وبحسب معيار الحجم،وبحسب الأنماط التي تبنتها السياسة الصناعية وهي نمط تعويض الاستيراد وتشجيع التصدير.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للكشف عن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي والمفهوم الاقتصادي للهيكل الذي ينطوي على مجموعة النسب والعلاقات بين العناصر المختلفة للنشاط الاقتصادي. وكانت المتغيرات هي فروع وأنشطة الصناعة التحويلية، طبيعة السلعة المنتجة، معيار الحجم، الأنماط التي تبنتها السياسة الصناعية وهي نمط تعويض الاستيراد وتشجيع التصدير.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تبين أن مسار التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي كانت متغير تابع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وكانت المساهمة النسبية لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً ولا تتناسب مع الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في عملية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي. تبين أن معظم جهود التنمية الصناعية في ليبيا تم تكريسها ضمن دائرة مجموعة السلع الاستهلاكية، وبقي دور الصناعات الإنتاجية وبخاصة صناعات وسائل الإنتاج هامشياً ومحدوداً. تبين من تقسيم الهيكل الصناعي إلى سلع تصديرية وسلع معوضة عن الاستيراد؛ وجود اختلال واضح في الهيكل الصناعي لصالح مجموعة الأنشطة المعوضة عن الاستيراد.

7-الربيعي، (2003). اتجاهات التحول في النسب والعلاقات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1975-1990).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر الخطر التي تهدد النمو الاقتصادي، وتساهم في تعميق الاختلالات الهيكلية في العراق الناتجة عن عدم فعالية السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال الفترة (1975-1990)، وتشخيص الخصائص الرئيسة للهيكل الاقتصادي في العراق من خلال التركيز على تحليل كل من عملية توزيع الدخول ومستويات المعيشة في العراق، والعلاقة بين الاستهلاك والادخار (الاستثمار) والعلاقة بين عناصر الإنتاج، والعلاقة بين القطاعين العام والخاص، والعلاقة بين الاقتصاد المحلي والقطاع الخارجي.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي الذي يهتم بتحليل التوزيع النسبي والعلاقات الهيكلية للمتغيرات الاقتصادية التي تعمل ضمن إطار النظام الاقتصادي الكلي، من خلال الكشف عن والأهمية النسبية لكل مكون من مكونات الاقتصاد الكلي.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن جذور الأزمة التنموية التي يعيشها الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر تعود لفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1980-1990)؛ وذلك بسبب تبعية السياسات الاقتصادية لاتجاهات الإيرادات النفطية، وارتفاع الأنفاق الاستهلاكي الخاص والعام وبخاصة الإنفاق الدفاعي، وشيوع أنماط الاستهلاك الترفي في أجهزة الدولة.

تتركز معظم استثمارات القطاع الخاص في المجالات غير الإنتاجية وبخاصة العقارية، والتجارية، والسياحية، حيث تركزت تخصصات الاستثمار على الأنشطة التي تخدم المجهود الحربي بشكل مباشر والإهمال النسبي للأنشطة السلعية وخاصة الصناعات التحويلية. كما تركزت صادرات العراق في سلعة واحدة وهي النفط الخام. وكشف توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية في العراق عن وجود اختلال هيكلي لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية.

1.7.3 الدراسات باللغة الأنجليزية:

1- Bonino & Willebald, (2013). "Structural Change and Long-Term Patterns. Amethodological Proposal for Uruguay in the Very Long Run"

هدفت الدراسة إلى دراسة أنماط النمو والتحول الهيكلي في المدى الطويل لمنطقة الاورجواي، وذلك باستخدام أساليب لم يسبق تطبيقها بطريقة منهجية؛ نظراً لنقص الدراسات التي تهتم بقياس التحول الهيكلي في تاريخ البحوث الاقتصادية في الأورجواي، وذلك لتمثيل آليات التحول

الهيكلي على المدى الطويل لتحديد مراحل التنمية المختلفة، بقياس درجة التغير الهيكلي لسبعة قطاعات إنتاجية للفترة (1870–2011).

استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي؛ لدراسة ووصف مفهوم التحول الهيكلي في النظريات الاقتصادية والأدبيات السابقة. كما استخدمت المنهج الكمي لقياس درجة التغير الهيكلي حيث وصف الباحث هيكل الانتاج بأنه متجه إحداثياته هي مساهمة القطاعات في الناتج المحلي وقام بقياس درجة التغير الهيكلي بين متجهين؛ باستخدام حصة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وذلك لسلسلة زمنية (1870–2011) لسبعة قطاعات إنتاجية هي الزراعة، الصناعة التحويلية، الإنشاءات، المرافق العامة (الكهرباء والمياه والغاز)، النقل والاتصالات، القطاع الحكومي والباقي يشمل بقية الأنشطة.

توصلت الدراسة إلى تحديد أنماط التنمية المختلفة التي يتميز بها التاريخ الاقتصادي في الأوروجواي، يشير تراجع مؤشر التحول الهيكلي إلى تحركات متخلفة في الهيكل الإنتاجي كانت مرتبطة بالأزمات الاقتصادية التي مر بها الأوروجواي، فيبدو واضحاً أنه في وقت الأزمات الاقتصادية كانت ردة فعل الاقتصاد هي العودة للإنتاج الأولي، وأشارت النتائج إلى تناقص مؤشر التحول الهيكلي حيث ارتبطت قيم المؤشر السالبة بأزمات وتراجع في الاقتصاد الكلي. كما يمثل النصف الثاني من القرن العشرين زيادة واستدامة التعديلات في الهيكل الإنتاجي الاقتصادي، بينما تميزت نهاية القرن بتحولات هيكلية عالية وقابلة للمقارنة.

2- Bustos, & Others. 2012. Agricultural Productivity and Structural Transformation. Evidence from Brazil.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار المترتبة على اعتماد التقنيات الزراعية الحديثة على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في البرازيل، أي بحث آثار التغير التقني في الزراعة على القطاع الصناعي من خلال الاعتماد على تقنيات زراعية حديثة واسعة النطاق في البرازيل؛ أحدها الآثار المترتبة على الاعتماد على بذور الصويا المعدلة وراثيا والتي تتطلب عمالة أقل لكل وحدة من الأرض لإنتاج نفس المخرج (الإنتاج) والتقنية الثانية هي الآثار المترتبة على الاعتماد على محصول الذرة الثنائي بحيث يسمح بنمو محصولين في السنة.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي، حيث تم استخدام نموذج انحدار بسيط يصف اقتصاد صغير مفتوح لكلا القطاعين الزراعي والصناعي، يصف أثر عامل التغير التقني في قطاع الزراعة على التحول الهيكلي في قطاع الصناعة باستخدام دالة الانتاج (كوب دوغلاس).وتم

قياس التغير التقني بمدى استخدام عنصري العمل والارض في انتاج بذور الصويا المعدلة وراثيا ومحصول الذرة الثنائي.

النموذج يتنبأ بأن زيادة الإنتاجية الزراعية يؤدي إلى انخفاض توزيع العمالة في القطاع الصناعي لصالح القطاع الزراعي، إذا كان التغيير التقني يعتمد على عنصر العمال، أما إذا أدى التغير التقني للتوفير في العمالة فإن الطلب على العمالة الزراعية سيقل ويتم إعادة توزيع العاملين لصالح القطاع الصناعي. وبالتالي تنتقل العمالة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي مما يحدث تحولا هيكليا لصالح القطاع الصناعي.

توصلت الدراسة إلى أن الآثار المترتبة على الإنتاجية الزراعية والتحول الهيكلي في اقتصاد مفتوح؛ يعتمد على عامل التغير التقني حيث عمل التغير التقني في إنتاج فول الصويا على توفير العمالة وأدى إلى النمو الصناعي، كما أنه في المناطق التي استخدمت تكنولوجيا جديدة على بذور الصويا المعدلة وراثياً، أدى إلى الحد من كثافة اليد العاملة في الزراعة والتوسع في العمالة الصناعية. في المقابل في المناطق التي استخدمت تكنولوجيا جديدة على محصول الذرة الثنائي، كانت هناك زيادة من كثافة اليد العاملة في الزراعة وانكماش العمالة الصناعية. هذه التأثيرات المختلفة تشير إلى أن عامل التغير التقني هو عامل أساسي في العلاقة بين الإنتاجية الزراعية والنمو الصناعي في الاقتصادات المفتوحة.

3- Memedovic and Lapadre. (2009). Structural Change in the World Economy: Main Features and Trends.

هدفت الدراسة إلى تحليل اتجاهات التغير الهيكلي للاقتصاد العالمي، وذلك بعد مسح الأدبيات النظرية والتجريبية ذات العلاقة بالتحول الهيكلي من خلال تتبع تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الزراعة، والصناعة، والخدمات من حيث حصتها من القيمة المضافة العالمية، وتهدف الدراسة لتحديد نقطة انطلاق على المستوى القطاعي والمحلي والإقليمي، وذلك لست مناطق قارية (أفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، أمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا) لفترة 40 عاما.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي من خلال تحليل حصة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة العالمية باستخدام تحليل (CMS:Constant-market-shares) لقياس حجم التغيرات الهيكلية في حصة المناطق الاقليمية المختلفة في القيمة المضافة العالمية، ويلي ذلك تحليل لتطور قطاع الصناعة التحويلية وكثافة التحول الهيكلي لعينة من 30 دولة و18 قطاعاً فرعياً للصناعات التحويلية والتي تتوافر لها بيانات سلاسل زمنية ل40 عاما في تقرير الأمم

المتحدة للتنمية الصناعية 2009. هذا التحليل يسمح بقياس حجم التغيرات في مساهمة الأقاليم في القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة، صناعة، خدمات) وحجم التغير الكلي في حصة الاقاليم في القيمة المضافة العالمية.

توصلت الدراسة إلى أنه على المدى الطويل ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة العالمية ثم بدأت في التباطؤ قليلا في العقد الماضي للسماح للانتعاش الجزئي لقطاعي الزراعة والصناعة. مع ملاحظة هبوط حاد لحصة كل من أمريكا الشمالية وآسيا في القيمة المضافة العالمية لصالح مناطق أخرى، خاصة أوروبا حيث تتأثر هذه الاتجاهات بالأسعار النسبية، وتقلبات أسعار الصرف الإسمية.

بشكل عام استنتجت الدراسة أن التحول الهيكلي نحو قطاع الصناعات التحويلية ارتفع في العقدين الأخيرين بعد تباطؤ نسبي في عام 1980، خاصة في اقتصاديات الدول النامية والذي يقودها نحو مزيد من التخصص في القطاع الصناعي.

4- Zhao and Zhang, (2008). "Development and urbanization: a revisit of Chenery-Syrquin's patterns of development."

هدفت الدراسة لتقديم آخر التحديثات بشأن العلاقة بين زيادة التحضر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وإعادة تحديد أنماط التنمية باستخدام قاعدة بيانات جديدة لـ141 دولة. استخدمت الدراسة المنهج الكمي بالاعتماد على التحليل التجريبي وتقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقاعدة بيانات البنك الدولي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1999 وذلك لـ(141) دولة. باستخدام نموذج (Chenery-Syrquin) لدراسة العلاقة بين التحضر(كمتغير تابع) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للمستوى التنموي بالإضافة إلى عدد السكان، وصافي تدفق الموارد، وقيمة الصادرات (كمتغيرات مستقلة)

أكدت هذه الدراسة على النتائج التي جاءت بها نظرية أنماط التنمية لـ(Chenery-Syrquin) عام 1975، أي أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي ترتفع معدلات التحضر. وبلغ معامل الارتباط البسيط بيرسون بين التحضر(كمتغير تابع) وكل من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، صافي تدفق الموارد، إجمالي الصادرات. (0.599) و(0.106−) و(0.023) و(0.363) على الترتيب. وكانت أقوى علاقة بين التحضر ونصيب الفرد من الناتج المحلي، في حين يسلك عدد السكان علاقة سلبية مع المتغير التابع، مما يؤكد على دور زيادة الدخل المصاحب لعملية التحضر. كما تم تصنيف الدول حسب نسبة التحضر فالدول التي تملك نسبة

تحضر عالية تصنف على أنها دول موجه للصناعة، أو إحلال الواردات، أما الدول التي تملك نسبة تحضر منخفضة تصنف على أنها دول موجه للقطاعات الأولية أو النمو المتوازن في القطاعات الإنتاجية، وحسب الدراسة لا تزال الصين تنتمي لمرحلة الإنطلاق؛ بالتالي قدمت الدراسة رؤى جديدة للتناقض القائم بين تأخر التحضر في الصين وما وصلت إليه من مستويات عالية من التنمية الاقتصادية.

5- Brandt, & Others. (2005). China's Structural Transformation.

هدفت الدراسة لبحث أربع حقائق أساسية حول النمو الاقتصادي في الصين الحقيقة الأولى التحول الهيكلي في الصين. الحقيقة الثانية هي زيادة حصة العامل في الانتاج في القطاع غير الزراعي بمعدل أقل من الاقتصاد الكلي، الحقيقة الثالثة هي أن أسعار السلع الزراعية لم تتغير تقريباً مقارنة بأسعار السلع غير الزراعية، والحقيقة الرابعة أن معدل الأجور في الريف ينمو بنفس معدل نمو الأجور في المناطق الحضرية.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي من خلال دالة الانتاج (كوب دوغلاس) لعرض الأدلة القياسية لإعادة توزيع العمال من القطاع الزراعي إلى القطاع غير الزراعي؛ حيث استخدمت دالة الانتاج لقطاعين احدهما زراعي والاخر غير زراعي بحيث يتساوى فيه تخصيص العمل بين كلا القطاعين بدافع التغير في الأسعار النسبية، والتغير في الإنتاجية الكلية، والاختلالات في هيكل العمال ورأس المال في كلا القطاعين، ومن ثم تم قياس اثر الاتجاهات الكلية لكل من الأسعار النسبية، وكثافة رأس المال، ومتوسط تعويضات العاملين، على الناتج الكلي لكلا القطاعين. وذلك للفترة 1978-1998.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أربع قوى مباشرة وراء إعادة توزيع العمال في القطاعين الزراعي وغير الزراعي، وهي تدهور معدل التبادل التجاري في القطاع الزراعي، ارتفاع كثافة رأس المال للقطاع غير الزراعي مقارنة بالقطاع الزراعي، انخفاض اختلالات سوق العمل في القطاع غير الزراعي، تحسن الإنتاجية العوامل الكلية للقطاع غير الزراعي مقارنة بالقطاع الزراعي. وأن القوة الدافعة الرئيسة وراء التحول الهيكلي في الصين هي تحسن الإنتاجية العوامل الكلية في القطاع غير الزراعي مقارنة بالقطاع الزراعي.

6- Branson, &Others, (1998). Patterns Of Development,1970-1994.

هدفت الدراسة للتعرف على أنماط التنمية القائمة لـ 93 بلدا على مدى 25 سنة للفترة (1970-1994). من خلال دراسة العلاقات بين التنمية ومتغيرات الهيكل الاقتصادي، وإظهار الاختلافات في الهيكل الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة،

استخدمت الدراسة المنهج الكمي لتحليل العلاقة بين التنمية ومتغيرات التحول الهيكلي، حيث تم استخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية، بالاستناد إلى نموذج (Chenery-Syrquin) لتحليل أنماط التنمية. من خلال تفسير العلاقات القائمة بين كل من التنمية ومتغيرات التحول الهيكلي المقاسة ب 45 مؤشر من متغيرات الاقتصاد الكلي منها المساهمة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، حصة الادخار والاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الأنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، التضخم وعرض النقود M2، هيكل التجارة الكلية وهيكل الصادرات والوردات ، وكثافة التجارة، قوة السوق في أسواق التصدير العالمية، وتطور السوق المالية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و33 مؤشراً من مؤشرات الاقتصاد الكلي. وأنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي تقل وحصة الصناعة، والصناعة التحويلية والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي ترتفع.

معدل الادخار يرتفع، كلما ارتفع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وحصة الاستهلاك العام والخاص تقل. كما ينخفض العجز في الحساب الجاري وفائض حساب رأس المال مع استمرار التنمية في حين يزداد كل من كثافة التجارة (الإنفتاح)، وتطور السوق المالية.

1.8 التعقيب على الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، وكذلك في اختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسي بالإضافة إلى تحديد المنهج الأنسب والطرق الإحصائية المناسبة لعملية التقدير.

لقد هدفت الباحثة من استعراض الدراسات السابقة إلى ما يلي:

1- التعرف على مفهوم التحول الهيكلي في الاقتصاد الكلي، ومفهوم التحول الهيكلي في القطاع الصناعي، ومؤشرات قياسه. بيان المنهجية المستخدمة في دراسة وتحليل متغيرات التحول الهيكلي.

2- الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد متغيرات التحول الهيكلي بشكل عام ومحددات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي بشكل خاص، بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير. ومدى مساهمة هذه المحددات في تحقيق نوع من التحول الهيكلي في القطاع الصناعي.

3- إجراء مقارنة بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة، بالأخص تلك المشابهة من طبيعة الاقتصاد الفلسطيني.

1- أوجه التشابه مع الدراسة الحالية.

تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر النمو على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي، وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث توضيح مفهوم التحول الهيكلي ومؤشرات قياسه، وأثر كل من النمو وعدد السكان كمؤشر عن حجم السوق، وميزان التجارة كمؤشر عن تدفق الاستثمارات ومتغيرات الأثر الثابت التي تعبر عن الخصوصيات المتعلقة بكل بلد مثل الثقافة والمؤسسات والسياسات. على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي. كما في دراسة، (نصر، 2010)، ودراسة (نصر، 2008)، ودراسة (العباس، 2009)، ودراسة (عثامنة، 2005)، ودراسة(Zhao & Zhang, 2008)، ودراسة (Branson & others, 1998).

واتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أهمية الإنتقال نحو الصناعة في عملية التنمية وإعادة توزيع الموارد من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة(كما في دراسة الربيعي، 2003.) ودراسة (الربيعي، 2004) ودراسة (ابو وطفة، 2014) ودراسة (Bonino & Willebald, 2013) ودراسة (Memodovic & Lapadre, 2009)

2- أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو ندرة الدراسات القياسية التي تربط بين جميع متغيرات الدراسة المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر نمو، عدد السكان معبراً عن حجم السوق، النفقات التطويرية كمؤشر عن الاستثمار الحكومي، الأوضاع السياسية) كمتغيرات مستقلة والمتغيرات التابعة المعبرة عن التحول الهيكلي في القطاع الصناعي وهي (حصة القطاع الصناعي بأقسامه المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة العاملين في

القطاع الصناعي، نسبة الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، كذلك تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من حيث البعد الزماني والمكاني حيث غطى البعد الزماني الفترة من (1996-2014) في حين غطى البعد المكاني الأراضي الفلسطينية كوحدة واحدة.

أما ما تضيفه الدراسة الحالية هي المتغيرات الجديدة على النموذج يكون لها تأثير أكبر على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني حسب اعتقاد الباحثة، بما يتناسب مع خصائص هذا الاقتصاد وتوفر البيانات المتعلقة به واللازمة من أجل عملية التقدير الإحصائي، مثل متغير النفقات التطويرية كمؤشر عن حجم الاستثمار حكومي وتجهيز البنية التحتية ومدى ملاءمتها للنشاط الاقتصادي وللقطاع الصناعي، والأوضاع السياسية كمتغير يعكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الثاني

مفهوم ونظريات التحول الهيكلي

2.1 المبحث الأول: مفهوم النمو والتنمية والتحول الهيكلي.

2.2 المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية ونظريات التحول الهيكلي.

مقدمة

يتكون هذا الفصل من مبحثين المبحث الأول يتناول مفهوم كل من النمو، التنمية، والتحول الهيكلي. وذلك لتوضيح الفرق بين كل من النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، ومفهوم التحول الهيكلي ومن ثم استعراض الأدبيات وأهم النظريات المفسرة للتنمية والنظريات التي تناولت التحول الهيكلي وهذا ما يتناوله المبحث الثاني مع التركيز على نظريات وأنماط التغير الهيكلي، التي كان من أهمها نموذج القطاعين لـ(Arthur Lewis) ونماذج أنماط التنمية لـ(Hollis Chenery)، وذلك لعرض نظريات التنمية التي أكدت على دور القطاع الصناعي في العملية التنموية مثل نظريات المراحل الخطية ونظرية التحول الهيكلي وتحديد أهم معالم التحول الهيكلي في القطاع الصناعي. حيث يعتبر القطاع الصناعي هو جوهر عملية التنمية والمحرك الرئيسي القادر على تكوين قاعدة أساسية لتنمية مستمرة. لما له من قوة دفع للخلف وقوة دفع للأمام.

2.1 المبحث الأول: مفهوم النمو، التنمية، والتحول الهيكلي:

يتناول هذا المبحث تعريف كل من النمو والتنمية ومفهوم التحول الهيكلي حيث استخدام مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة. إلا أن هناك فروقات أساسية بينهما، ومن هنا جاءت الحاجة لتوضيح الفرق بين كل من النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، ومفهوم التحول الهيكلي.

2.1.1 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى غالبية الدول لتحقيقها. والنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، (عجمية وآخرون، 2006، ص73). بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان مساوياً لمعدل نمو الدخل الكلي، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتاً وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن (معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني)، وهذا ما عرفه الاقتصادي (Kuznets) في كتابه" النمو والهيكل الاقتصادي" إن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي، (عطية، 2003 ، ص 11).

يشير النمو الاقتصادي إلى ارتفاع في الدخل القومي أو الفردي وهو قيمة كل السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني مقسوما على عدد السكان. (الحبيب، فايز، 1994، ص400) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية (عادة سنة)، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي. ولا بد أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابه، (عجمية، وآخرون، 2006 ، ص75).

ومما سبق فإن النمو الاقتصادي يعني: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل. ولحدوث النمو الاقتصادي لا بد من تحقيق شرطين أساسيين هما:

- أن يكون معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني. أي أن (معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو في إجمالي الدخل القومي الحقيقي– معدل النمو السكاني).
- أن الزيادة المتحققة في الدخل الفردي يتعين أن تكون حقيقية وليس نقدية، أي أن (معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم)، (جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 15).

النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أنه من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والمؤسسية والثقافية والاقتصادية والسياسية. (حلاوة، وصالح، 2009، ص30–32)

2.1.2 مفهوم التنمية:

اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب. ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية. فقد عرفت التنمية بأنها التغيرات الهيكلية التي

تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.(الحبيب، فايز، 1994، ص 407)
فالتنمية الاقتصادية تعني إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة. (خلف، فليح، 2006، ص178)

- **التعريفات التقليدية للتنمية الاقتصادية:**

مّر مفهوم التنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل، حيث كان في بداية الأمر يركز على جانب النمو الاقتصادي، وما يتحقق من إنجازات، أي أن التنمية تعبر عن الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل عبر فترة زمنية طويلة، وبالرغم من وجود إشارات لأهمية تحقيق جوانب أخرى: كمحو الأمية ونشر التعليم والقضاء على الأمراض، ففي الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانت التنمية تقاس بالزيادة السريعة في معدل نمو GDP أو GNP، فعرفت التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنوية متواصلة في GNP بمعدل يتراوح بين(5%) و(7%) أو أكثر سنوياً، (حلاوة، وصالح، 2009 ، ص29-30).
والبعض استخدم معدلات النمو في متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي كمؤشر اقتصادي للتنمية وقياس الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان، (العساف، والوادي، 2011، ص31).
وتميزت هذه الفترة بالاعتماد على التصنيع لزيادة الدخل القومي حيث كان ينظر للتنمية بصيغة التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والاستخدام بحيث أن حصة الزراعة في الإنتاج والاستخدام تتناقص بينما حصة الصناعة التحويلية والخدمات في الإنتاج والاستخدام تزداد. ولذلك فإن استراتيجيات التنمية ركزت على التصنيع غالبا على حساب الزراعة والتنمية الريفية، (Todaro & Smith, 2007, p15).
وقد ارتبطت التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً. ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع. ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية، وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغير في البنيان الاجتماعي. (القريشي، مدحت، 2007، ص132)

ومن النتائج المترتبة على الاعتماد على التعريف التقليدي للتنمية أن معيار الدخل الفردي الحقيقي عكس فقط المظهر الكمي المادي للتنمية وأهمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئة حيث ازدادت مشكلات الفقر ومعدلات البطالة بشكل كبير وهناك سوء كبير في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع، حيث احتلت هذه المشكلات أهمية ثانوية بناءً على أن الوصفة الأساسية لحدوث التنمية هو زيادة GNP ونصيب الفرد منه وهذا سينعكس على السكان، إما في صورة فرص عمل أو أنها تخلق الشروط الضرورية لتوزيع منافع النمو الاقتصادية والاجتماعية على أوسع قطاع من السكان، وهذا يعرف بأثر التساقط (Trickle – down effect)، وقد طرح الاقتصادي ددلي سيرز (Dudley Seers) ثلاثة أسئلة رئيسية لمعرفة ما إذا كانت دولة نامية تسير في طريق التنمية وهي: ماذا حصل للفقر؟ ماذا حصل للبطالة؟ ماذا حصل لعدم المساواة في توزيع الدخل؟ فإذا انخفضت مستويات هذه المشكلات بشكل ملموس عما كانت عليه في السابق فإنه يمكن القول أن الدولة تسير في فترة تنمية اقتصادية، أما إذا كانت واحدة أو أكثر من هذه المشكلات قد ازدادت سوءً فإنه من غير الممكن الادعاء بأن التنمية الاقتصادية في هذه الدولة قد حدثت حتى لو تمكنت من زيادة متوسط دخل الفرد فيها بمعدل الضعف، (Todaro & Smith. 2007, p15-16).

نتيجة للنتائج السلبية السابقة للتعريف الضيق للتنمية أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في السبعينات من القرن الماضي في صورة تقليل أو إزالة الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والبطالة وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي في سياق اقتصاد يرفع شعار (إعادة التوزيع من النمو) حيث أصبح شعاراً عاماً شائعاً، (القريشي، محمد، 2010، ص34).

- **الرؤية الحديثة للتنمية الاقتصادية:**

إن الرؤية الحديثة للتنمية الاقتصادية كمفهوم وكعملية لا تنظر إلى الجانب الاقتصادي فقط من هذه العملية بل تأخذ هذا الجانب في ارتباط وثيق ومتفاعل مع كافة الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والسلوكية للمجتمع وهذه جميعا تكون المفهوم المتعدد الأبعاد أو الشامل للتنمية. لأن النمو المرتفع في الدخل القومي أو الفردي لم يؤدِ لتحسين مستوى المعيشة، وانخفاض البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، من هذا المنطلق بدا كثير من الاقتصاديين ينظرون للتنمية الاقتصادية على أنها مفهوم أوسع وأشمل، تتجسد هذه المرحلة في نموذج" تودارو "الذي يحدد التنمية في ثلاث أبعاد :احترام الذات، وحرية الاختيار، وإشباع الحاجات الأساسية ومنذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ

يظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية المهتمة بجميع جوانب المجتمع والحياة، ومن ثم تعزيز مفهوم التنمية المستديمة وورد مفهومها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 ، وعرفت في هذا التقرير بأنها "تلك العملية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم " وعرفها ويبستر(Webster) على أنها التنمية التي تستخدم الموا رد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً، (غنيم، وأبو زنط، 2007، ص19-25).

فالتنمية تعتبر عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد عرفها نيكولاس كالدور(Necolass kaldor) بأنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة، ودائمة في متوسط دخل الفرد عن فترة ممتدة من الزمن، تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، (الوادي، والعيساوي، 2007، ص261-262).

أبرزت خبرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي أهمية العوامل غير الاقتصادية كعوامل مؤثرة في طبيعة واتجاهات التنمية. وأن عقبات التنمية ليست عقبات اقتصادية فقط بل عقبات سياسية وثقافية واجتماعية مردها طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية ومجموعات المصالح والقوى وطبيعة أنظمة الحكم ومدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، (العساف، والوادي، 2011، ص34).

كما أن هناك عقبات خارجية يفرضها الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية الاستغلالية وغير المتكافئة التي تربط دول العالم الثالث بالدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي فإن **التنمية** بمعناها الواسع المتعدد الأبعاد هي: "عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً إحداث تغييرات جذرية، جوهرية في البنى (الهياكل) الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي هياكل المؤسسات الوطنية وفي أنماط السلوك ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة أو اللائقة للفرد والمجتمع"، (جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 28).

التنمية ما هي إلا عملية إحداث تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي تؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي، بحيث تمكن هذه الزيادة من التغلب على المشاكل التي تواجه الدول النامية والتي تؤدي إلى ارتفاع في مستوى معيشة الأفراد (العدل، 1987، ص107-108).

فالتنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلي توثر ليس فقط في المستوى الكمي لاقتصاد بلد معين ولكن أيضا في استقرارية الاقتصاد حيث تتألف التنمية من التغيرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وفي المجتمع وأحد أنواع التغير الهيكلي هو التحرك القطاعي من الزراعة إلى الصناعة، كان قد هيمن على مفكري التنمية واستمر الوضع كذلك إلى ما بعد التصنيع، أي أن التنمية الاقتصادية تتضمن تغيرات هيكلية، من أهم هذه التغيرات هي ارتفاع في حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد يرافقها زيادة في نسبة الناس الذين يعيشون في المدن وليس في الريف، وتغير نمط الاستهلاك بدلا من أن ينفقوا كل دخلهم على الضروريات تحركوا باتجاه سلع الاستهلاك الدائمة والكمالية، (القريشي، محمد، 2010، ص41-43).

كما يربط الاقتصاديين بين حالة التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولي لذلك فان عملية التنمية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها وتوسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطاء دفعة قوية للصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها، (عجمية، وآخرون، 2006 ، ص 78).

التنمية الاقتصادية هي عملية تحول شاملة لكافة مكونات الاقتصاد من خلال إحداث تغيير في أحجام ونسب كل من عناصر الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال والإدارة) وقطاعات الإنتاج ونشاطاته (الزراعية والصناعية والخدمية) ووحدات الإنتاج (الصغيرة والكبيرة) (والاستهلاكية والإنتاجية) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وكيفية توزيع الدخل فيما بين الاستهلاك والادخار ومن هنا تصبح عملية التنمية الصناعية محور التحول الهيكلي للاقتصاد النامي وذلك لأن هذه العملية تؤكد دور الصناعات التحويلية كقطاع قيادي يضمن توسعاً وتشابكاً متناميين لكافة النشاطات الاقتصادية، (معروف، هوشيار 2005، ص11).

وظهرت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية وهي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، والتنمية المستدامة التي تعني الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية لتعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، والتنمية المستقلة الشاملة التي تتمثل اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده وإعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها، بحيث تشمل التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر، (العساف، والوادي، 2011، ص66).

تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الماضية ففي البدء كان مقياس التنمية هو الناتج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيراً إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة. وجاءت عدة محاولات لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية من خلال ربط خليط من المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كمقياس نوعية الحياة ومقياس التنمية البشرية (HDR)، (غنيم، وأبو الزنط، 2007، ص251-254).

هناك ثلاث معاير لقياس التنمية معايير الدخل، معايير اجتماعية، ومعايير هيكلية من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي، الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة. وكلما ارتفعت هذه النسب فان الدولة تكون قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج، (عجمية، وآخرون، 2006، ص111-112).

وترى الباحثة أنه بالرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان على أنهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما يختلفان اختلافات كبيرة فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أنه لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنه يكون مقروناً بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية.

- **مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي:**

يستمد مضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام من لفظ العمارة أو التعمير وفي ذلك يقول الله تعالى : "هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"، (سورة هود الاية61).

إن الهدف من عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام ليس مجرد زيادة تيار السلع المادية لإشباع الحاجات المختلفة، وإنما تعتبر هذه الغاية في حد ذاتها وسيلة لهدف آخر هو تحقيق العبودية لله وإعمار الأرض، وعمارة الأرض وتنميتها لا تكون إلا من منظور شامل سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وهو ما يشير إلى شمولية عملية التنمية في الإطار الإسلامي، حيث تأمر الشريعة الإسلامية بممارسة النشاطات النافعة وتصفها بأنها حلال، وتنهى عن ممارسة النشاطات الضارة وتصفها بأنها حرام، ومن هنا فإن الإسلام يضع القواعد

الأساسية في مجالات التنمية والتوزيع مسترشداً بقاعدة الحلال والحرام. إن مفهوم التنمية الشاملة في الإسلام ينسحب إلى التوزيع العادل لثمار هذه التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي، وحرصاً على التكافل الاجتماعي أخذ الإسلام بوسائل أخرى لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة ومنها : الزكاة ونظام الميراث والإنفاق بأنواعه، (حلاوة، وصالح، 2009، ص170-171).

2.1.3 مفهوم التغيير الهيكلي:

يستخدم مصطلح "الهيكل الاقتصادي" عموماً لمجموعة واسعة من متغيرات الاقتصاد الكلي. فمعظم المقاييس التقليدية للهيكل الاقتصادي تتمثل بحصة القطاعات الاقتصادية من القوى العاملة، وأنماط الاستهلاك، والمتغيرات التي تقيس توزيع الدخل. بحث (Kuznets) في "الجوانب الكمية من النمو الاقتصادي للأمم والتنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي"، وتم فحص هذه الفئات الثلاث بمزيد من التفصيل كما أضاف تحليل حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي وبعض المتغيرات المتعلقة بالتجارة، وأكد على أن التحول الهيكلي هو نتيجة للنمو الاقتصادي، وأثبت أن التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو هو سمة رئيسية للتحول الهيكلي. أما (Chenery-Syrquin 1975) أضاف خمسة فئات من متغيرات التحول الهيكلي وهي: الاستثمار، والإيرادات الحكومية، والتعليم، والتحضر، والتحول الديموغرافي، (Branson & others, 1998, pp 6)

يترافق النمو الاقتصادي خلال عملية التنمية مع تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات باتجاه تعزيز الإنتاجية والابتكار. ويعد التحول الهيكلي أحد المدارس الهامة في اقتصاديات التنمية والتي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين بريادة (Arthur Lewis)، ويساعد فهم الدول النامية لأنماط التحول الهيكلي في وضع استراتيجيات تنموية أكثر وضوحاً ساعية نحو الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الأمثل، (نصر، 2008، ص2).

يمكن تعريف التحول الهيكلي بجملة التغيرات في البنية الاقتصادية المطلوبة لاستدامة ارتفاع الدخل والرفاهية الاجتماعية، إن تحليل الهياكل يتم وفق منهجين، (العباس، 2011، ص 6-11):

- تحليل الهياكل الاقتصادية بحيث يهتم بكيفية عمل الاقتصاد والأسواق، والمؤسسات وآليات تخصيص الموارد وتوزيعها.

- عمليات طويلة ومتشابكة للتحول الهيكلي المصاحبة للنمو. ويركز هذا المنهج على الظواهر الكلية الإجمالية مثل التصنيع، التحضر، التحول الزراعي والتي تشكل عناصر النمو الاقتصادي الحديث.

أي أن العمليات المترابطة للتغير الهيكلي التي تصحب عملية التنمية الاقتصادية تسمى بالتحول الهيكلي، والتي تشمل تراكم رأس المال المادي والبشري وتحول بنية الطلب والإنتاج والعمالة والتجارة والتحضر والتحول الديموغرافي، (Bonino &Willebald, 2013,p6)

ما الذي يجعل النمو يغير هيكل الاقتصاد؟

إن التغير الهيكلي الذي يرافق النمو الاقتصادي يحصل لأسباب عدة منها، (القريشي، محمد 2010، ص132-133):

السبب الأول : كلما تغير دخل الناس نحو الارتفاع فإن نمط استهلاكهم يتغير. فالأفراد الذين لديهم دخل منخفض جداً يكسبون حاجاتهم الأساسية (الغذاء والسكن والملابس) ولا يبقى لديهم شيء لأغراض السياحة والسفر أو سلع الاستهلاك الدائمة أو الرفاهية. بينما في الدول الغنية مع مستوى عالٍ من الدخل الفردي فإن الناس تستهلك سلع وخدمات لا تستهلك أبداً من قبل الأفراد في الدول منخفضة الدخل مثل السفر والسيارات والسلع الكمالية.

السبب الثاني: تغير الإنتاج كلما تغير النمو الاقتصادي وارتفع دخل الأفراد، فالاستثمار المادي والبشري الذي يدعم العمل يزيد الإنتاج، وكذلك تحسن طرق الإنتاج والتكنولوجيا ترفع الإيرادات على العناصر الإنتاجية. وتؤثر في التغير الهيكلي.

وأحد الأنماط الواضحة في تغيير الهيكل الاقتصادي في سياق التنمية الاقتصادية هو ارتفاع الدخل الفردي، وارتفاع حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي، إذ أن تحقيق معدل دخل سنوي عالي قد رافقه تحرك في السكان من المناطق الريفية والزراعية إلى المدن وإلى فرص عمل في الصناعة، وزيادة في القيمة المضافة الصناعية بوصفها نسبة من الناتج القومي الإجمالي، (القريشي، مدحت، 2007، ص107).

مفهوم التغيرات الهيكلية يعني التغيرات المنتظمة التي ترافق النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل النمو في الدخل الحقيقي، بحيث يفسر نموذج (Chenery,1975) التغيرات الهيكلية بأنها ناتجة عن التغير في الدخل الفردي الحقيقي، وعدد السكان، وصافي التدفق لعوامل الإنتاج الذي يمكن التعبير عنه بالفرق بين المستوردات والصادرات، (الطلافحة، 1993، ص84).

وفي الفترة الأخيرة ازداد الاهتمام بمفهوم التغييرات الهيكلية حيث أكد معظم كتاب الاقتصاد ضرورة إحداث تغييرات هيكلية للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حيث بين كوزنتز (Kuznets,1971) أن التغير الهيكلي لا يقصد به فقط الناحية الاقتصادية، بل أيضا يشمل الأعراف الاجتماعية والمعتقدات في حين رأى (Chenery,1971) أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التغيرات المترابطة والمتداخلة والتي يجب تحقيقيها للمحافظة على استمرارية النمو، (عواد، وكريم، 2013، ص171).

تعريف التحول الهيكيلي : يوجد تعريف واسع للتحول الهيكلي : مجموعة التغييرات الاقتصادية والمؤسساتية الضرورية لاستمرار نمو الدخل القومي(شينيري 1989) وتعريف ضيق وهو عملية زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وتغيير هيكلية الطلب والإنتاج والتجارة وتوسع الحضر ومعدلات أمية أقل وحياة أطول بالتوازي مع زيادة مستوى دخل الفرد للوصول إلى مرحلة تنموبة متقدمة .(شينيري1989)، (نصر، ربيع، 2010، ص3).

حسب نموذج (Chenery-Syrquin 1975) يعرف التغير الهيكلي بأنه: زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى الإنتقال إلى زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة بالتوازي مع زيادة دخول الأفراد للوصول إلى مرحلة التنمية المتقدمة. عرف تشينري في دراسته 1963 و1989 متغيرات التحول الهيكلي والتي يمكن أن تصنف في خمس فئات، (نصر، ربيع، 2008، ص8):-

أولاً: الإنتاج الذي يمثل حصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة، الصناعة والتعدين، والخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي مع تفصيل الصناعات التحويلية.

ثانياً: الطلب ويشمل حصة الاستهلاك العام والخاص والاستثمار والادخار المحلي والصادرات والواردات من الناتج المحلي.

ثالثًا: التجارة ويشمل تركيبة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي (حصة المواد الأولية والغذاء والسلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة- صادرات زراعية، صناعية، غذائية، صادرات المواد الأولية، صادرات المنتجات المصنعة)

رابعًا: العمالة يشمل تركيبة العمالة من حيث القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ومعدل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة، والبطالة.

خامسًا: المتغيرات السكانية والاجتماعية: معدل الخصوبة ومعدل توقع الحياة عند الولادة، نسبة سكان المدن، الأمية، مؤشر توزيع الدخل.

مفهوم التحول الهيكلي في القطاع الصناعي:

تستحوذ مسألة التنمية الصناعية والنمو الصناعي على إهتمام مختلف الدول وإذا كانت مفاهيم التنمية والنمو متداخلة فإن التنمية يصعب تعريفها وقياسها ويعتبر النمو المؤشر الكمي الأصدق لها غير أن التنمية تولي إهتماما أكبر بالتغيرات الهيكلية في البنى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية عبر الزمن ويشير النمو الصناعي إلى الزيادة المتحققة في مجمل الموارد الإنتاجية عبر الزمن ويعرف النمو الصناعي بأنه الزيادة في إنتاج القطاع الصناعي عبر الزمن من خلال زيادة الموارد الإنتاجية، وقوة العمل، وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي، وكذلك الصادرات الصناعية التي تساهم في تحسين نوعية المنتجات الصناعية لتتمكن من المنافسة خارجياً، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، إضافة لوجود مناخ استثماري مناسب، (عثامنة، 2005، ص2).

تعرف التنمية بأنها إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة. هناك ثلاث معاير لقياس التنمية معايير الدخل، معايير اجتماعية، ومعايير هيكلية حيث اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع وذلك بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وقد ترتب على ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول وبناءاً على ذلك فان من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في الوزن النسبي للإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي والوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة، (عجمية، وآخرون، 2006، ص111-112).

وبالتالي فانه يمكن تعريف **التحول الهيكلي في القطاع الصناعي** بأنه "إحداث تغيرات واضحة في هيكل وبنيان القطاع الصناعي للدولة من خلال قياس ثلاث مؤشرات وهي الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي ، والوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي

الصادرات السلعية، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة. الأمر الذي يعكس زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي في الدولة.

وترى الباحثة أن هناك فرق بين المفاهيم الثلاثة (النمو، التنمية، التحول الهيكلي) فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في حين يعرف التحول الهيكلي بأنه زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى الإنتقال إلى زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة بالتوازي مع زيادة دخول الأفراد للوصول إلى مرحلة التنمية المتقدمة. ومن أهم أنواع التحول الهيكلي هو التحرك القطاعي من الزراعة إلى الصناعة.

2.2 المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية ونظريات التحول الهيكلي.

نشأ إهتمام كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حول موضوع التنمية الاقتصادية، وقد حاول عدد من المحللين أن يطبق بعض النظريات الأساسية للتنمية على حالات خاصة للدول النامية، وسارت هذه النظريات في اتجاهين، ركز أولهما على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو، بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عن النمو حيث أعطى اهتمام كبير للعلاقة الهامة بين قطاعي الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية. وإبراز أهمية العوامل غير الاقتصادية في العملية التنموية، (بخاري، 2009، ص29).

الغرض الأساسي الذي تهدف إليه نظريات التنمية الاقتصادية هي شرح الطريقة أو الوصفة التي بواسطتها يمكن استغلال عناصر الإنتاج المختلفة (أيدي عاملة، موارد طبيعية، رأس مال، إلى جانب التقدم الفني) بحيث يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. وتختلف هذه الوصفة أو طريقة المزج بين عناصر الإنتاج من نظرية لأخرى حسب الافتراضات التي تقوم عليها كل نظرية، ونظرتها لأهم العوامل التي تحدث النمو الاقتصادي في المجتمع. فالنظريات التي تهتم بالطريقة التي توضح كيفية رفع معدل النمو في الدخل القومي في المدى الطويل تسمى بنظريات النمو (Theories Of Growth) أما النظريات التي تركز على أهم العوامل التي تحدث التغيير البنيوي (Structural Change) في الاقتصاد والمجتمع فهي نظريات التنمية (Theories Of Development)، (سمية، 2013، ص5).

2.2.1 النظريات المفسرة للتنمية ما قبل الحرب العالمية الثانية:

ركزت نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي، فالقاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ آدم سميث وحتى المدرسة الكينزية أن التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم وينظر إليه جميع الكلاسيكيون على أنه المحرك الأساسي للتنمية لأن له الفضل في تحقيق التقدم الفني وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل. ولذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، (عجمية، والليثي،2001، ص64)

يأتي آدم سميث (1723–1790) في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنياً بمشكلة النمو الاقتصادي، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو حيث يعتبر تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي عند آدم سميث وهو

الأساس لرفع الإنتاجية، مما يؤدي لزيادة الأرباح والدخول ومن ثم يتمكن الأفراد من تخصيص جزء أكبر للادخار والاستثمار وهذا يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي حيث يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، (خلف، 2006، ص105-109).

في حين أكد التجاريين على أهمية الدور الاستراتيجي للتجارة والصناعة وضرورة الإنتقال من القطاع الزراعي إلى الصناعي أثناء عملية التنمية حيث أكد فردريك ليست(1789-1846) أن الأمم تمر في مسيرتها التطورية بمراحل هي البربرية الزراعية إلى الصناعية التجارية ثم مرحلة الأمة المكتملة، (السبهاني،2001، ص92).

بينما يرى النيوكلاسيك أن عملية النمو الاقتصادي عملية متكاملة ومترابطة ومتوائمة. حيث أن نمو قطاع معين يدفع القطاعات الأخرى للنمو أيضاً. فتقدم الصناعة مثلاً يؤدي إلى تطور الزراعة وظهور صناعات جديدة أخرى. ويعرف شومبيتر(1883-1950) التنمية الاقتصادية بأنها: ظاهرة تتم عن طريق قفزات غير متناسقة في مجرى الناتج القومي تأخذ شكل دورات اقتصادية تتسم بحالات ازدهار قصيرة الأجل ثم حالات كساد قصيرة الأجل على التوالي وأكد على أن المنظم هو المحرك الأساسي لعملية النمو وأهمية الابتكارات فأي تغير يحدث في دالة الإنتاج يؤدي إلى زيادة الناتج مثل المزج بين عناصر الإنتاج يعتبر ابتكاراً، (بخاري، 2009، ص36-37).

في حين أكد جون كينز (1883-1946) على سيادة نظام السوق مع أهمية دور الدولة في الاقتصاد، وان الطلب الفعال هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل القومي وحجم العمالة، (القريشي، مدحت، 2007، ص73).

كما قدم كوزنتز 1955 دراسة عن سمات النمو الحديث في الخمسينات واستخلص إلى أهمية تغير هيكلية العمالة في النمو الاقتصادي.

أما نيكولاس كالدور 1967 ربط ببين التصنيع ونمو الإنتاجية بعلاقة ايجابية ، وواعتبر ان الصناعة التحويلية عنصرا مركزيا في عملية التحول الهيكلي، كما يرتبط النمو المتسارع بتحولات هيكلية باتجاه الصناعة، الأمر الذي تأكد من خلال تجربة جنوب شرق آسيا،(نصر، ربيع، 2010، ص3).

يعد كوزنتز رائد الدراسات الكلية التطبيقية حول مصادر النمو الاقتصادي على الأجل الطويل. حيث اعتبر أن التحول الهيكلي هو نتيجة للنمو الاقتصادي وافترض أن عوامل مثل الخصائص المشتركة بين الدول والعوامل الإنتقالية مثل استخدام التقنية الحديثة في الإنتاج، والتشابه في

رغبات وآمال البشر، وآلية التفاعل بين الدول، ستزيد من احتمال حدوث نمو اقتصادي متشابه بين الدول من حيث المراحل، ومن أهم نتائج كوزنتز إثبات التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو وانتقال العمالة بنفس الاتجاه، (نصر، ربيع، 2008، ص6)

مما سبق يتضح للباحثة أن الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو أساس عملية التنمية وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لأنه يساهم في التقدم الفني، وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل، بينما يرى النيوكلاسيك أن عملية النمو الاقتصادي عملية متكاملة ومترابطة ومتوائمة. حيث أن نمو قطاع معين يدفع القطاعات الأخرى للنمو.

2.2.2 النظريات المفسرة للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية:

هيمنت على الأدب الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية أربعة أنماط فكرية رئيسة: وهي نموذج نمو المراحل الخطية، نظريات وأنماط التحول الهيكلي، ثورة الاعتماد الدولي أو نظرية التبعية الدولية، النموذج الكلاسيكي وثورة السوق الحرة المضادة، (Todaro, & Smith, 2007,p103).

أولاً : نموذج نمو المراحل الخطية.

تعتبر هذه النظرية من النظريات الديناميكية التي تصور كيفية تطور المجتمعات وازدهارها ثم تدهورها واختفائها. وذلك نتيجة لتفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية فيها.

ومن أهم هذه النظريات، نظرية مراحل النمو والت روستو (1916–2003) قسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل وهي (السبهاني، 2001، ص182):

- **مرحلة المجتمع التقليدي** (the traditional society). وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على الزراعة والرعي كنشاطين اقتصاديين أساسيين بجانب بعض الحرف اليدوية، وتكون الدولة شديدة التخلف، (عجمية، والليثي، 2001، ص157)
- **مرحلة التهيؤ للإنطلاق** (the preconditions for take – off). ومن أهم عناصر هذه المرحلة، ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار وظهور القطاع الزراعي كقطاع له دور كبير في تمويل عملية التنمية، حيث تمثل نسبة العاملين في القطاع الزراعي 75% من مجموع عدد العاملين في المجتمع.وتتميز بحدوث تغيرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، (حلاوة، وصالح، ، 2009، ص54).

- **مرحلة الإنطلاق** (take – off). (تستمر ما بين 20–30 سنة) تتلخص أهم المتغيرات الخاصة بهذه المرحلة بارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% من الدخل القومي إلى أكثر من 10%، وتطبيق أحدث الاختراعات في جميع المجالات وخاصة الصناعات الجديدة. وانخفاض نسبة الأيدي العاملة التي تعمل في الزراعة إلى 40%. إلا أن القطاع الصناعي يبقى المحرك الرئيسي القادر على تكوين قاعدة أساسية لتنمية مستمرة. هذا القطاع له قوة دفع للخلف وقوة دفع للأمام، وتاريخياً قوة الدفع للخلف أقوى من قوة الدفع للأمام، (بخاري، 2009، 40).
- **مرحلة السير نحو النضوج** (the drive to maturity) (تستمر حوالي 40 سنة) وهي المرحلة التي يظهر فيها الاقتصاد القومي مقدرته على تجاوز الصناعات التي حركت مرحلة الإنطلاق، وهي الصناعات القائدة أو الرائدة وأن يكون لدى المجتمع المقدرة الفنية والمهارة الإدارية اللتان تمكنانه من إنتاج مختلف السلع والخدمات.

وأهم متغيرات هذه المرحلة هي استثمار ما بين 10% – 20% من الدخل القومي بشكل ثابت، وانخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى نحو 20%. وزيادة قدرة المجتمع على التصدير خاصة السلع الصناعية والتقليل من الواردات، (خلف، 2006،ص144–145) .

- **مرحلة الاستهلاك الوفير** (the stage of high consumption) تتميز هذه المرحلة بأن قطاعات الاقتصاد الرئيسية تتجه مع الوقت إلى إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة، والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية، حيث يرتفع في مرحلة الاستهلاك متوسط دخول الأفراد تزيد معدلات الاستهلاك وتظهر الرفاهية في المجتمع. (Todaro, 1985, p 63-64).

ثانياً: نظرية وأنماط التغير الهيكلي.

ركزت على نظريات وأنماط التغير الهيكلي، مستعملة النظرية الاقتصادية الحديثة والتحليل الإحصائي في محاولة لعرض العملية الداخلية للتغير الهيكلي الذي يجب أن تمر به الدول النامية إذا أرادت أن تنجح في خلق عملية نمو اقتصادي سريعة ومتواصلة.

نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة تركز على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز الشديد على القطاع الزراعي إلى التطور والتوسع في قطاعي الصناعة والخدمات. أشهر نموذجين لهذه النظرية هما النموذج النظري للفائض العمالي لـ Arthur Lewis. ونموذج أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لـ Hollis Chenery ، (القريشي، محمد، 2010، ص124). وسيتم الحديث عنها فيما بعد بالتفصيل.

ثالثاً: ثورة الاعتماد الدولي، أو نظرية ثورة التبعية الدولية.

حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير في فترة السبعينات خاصة بين مفكري العالم الثالث. ظهرت هذه النظريات مقابل النظرية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي والتي تركز على المظاهر الخارجية للتخلف مثل انخفاض معدل الادخار والتراكم الرأسمالي ومتوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة وارتفاع معدلات النمو السكاني.

والفكرة المركزية في هذه النظرية تتمثل في أن تخلف العالم الثالث هو نتيجة العلاقة التبعية التي تربط الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية المتقدمة في إطار النظام الرأسمالي العالمي، رغم أن البلدان المتخلفة حصلت على استقلالها السياسي الشكلي والرسمي إلا أنها لا تزال تعيش في حالة تبعية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية وهو ما يعرف بالاستعمار الجديد (neocolonialism) وبالتالي يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الشرط الضروري وإن كان غير كاف لخروج الدول المتخلفة من التخلف إنما يتمثل في كسر علاقات التبعية.

وعليه فإن التنمية تتحقق بإحداث تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم. كما ترجع هذه النظرية تخلف الدول النامية زيادة على ظروفها الداخلية لاتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، (سمية، 2013، ص11-12)

رابعاً: النموذج الكلاسيكي الحديث (ثورة السوق الحرة المضادة).

في عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ساد المدخل الكلاسيكي الحديث الذي يؤكد على الدور المفيد الذي يلعبه السوق الحر والاقتصادات المفتوحة وخصخصة الشركات العامة غير الكفوءة، حيث أن فشل التنمية استناداً إلى هذه النظرية ليس بسبب القوى الاستغلالية الداخلية والخارجية كما تعرضها نظرية التبعية، وإنما هو نتيجة لعوامل داخلية تتمثل

بالدرجة الأولى في زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والذي أدى إلى سوء تخصيص الموارد، هذا فضلاً عن السياسات الخاطئة للتسعير، وتدني مستوى الأداء الاقتصادي للقطاع العام وتفشي الفساد الإداري، بينما فتح المجال لعمل الأسواق الحرة والمنافسة وإزالة القيود والحواجز أمام القطاع الخاص للنهوض بعملية التنمية، وتشجيع التجارة الحرة والتصدير وتوفير التسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية من شأنه زيادة النمو الاقتصادي.
وبالتالي فإن هذه الدول تحتاج فقط لتشجيع الأسواق الحرة والاقتصاد الحر (دعه يعمل دعه يمر) وإتاحة المجال لفعل اليد الخفية لأسعار السوق كموجهةً لعملية تخصيص وتوزيع الموارد وتحفيز التنمية، (بخاري، 2009، ص51).

ومن خلال استعراضنا للنظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية يتضح للباحثة أن معظم علماء الاقتصاد الذين تناولوا النظريات المفسرة للتنمية أكدت على دور القطاع الصناعي في العملية التنموية وضرورة التحول من القطاع الزراعي للقطاع الصناعي مثل نظريات المراحل الخطية ونظرية التحول الهيكلي اللتان أكدتا على ضرورة الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد حديث يعتمد على الصناعة واعتبر أن القطاع الصناعي هو المحرك الرئيسي القادر على تكوين قاعدة أساسية لتنمية مستمرة.

في حين أكد التجاريين ضرورة الانتقال من القطاع الزراعي إلى الصناعي أثناء عملية التنمية كما توصل فردريك ليست(1789-1846) أن الأمم تمر في مسيرتها التطورية بمراحل هي البربرية الزراعية إلى الصناعية التجارية، ومن أهم نتائج سيمون كوزنتز إثبات التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو وانتقال العمالة بنفس الاتجاه.

خامساً: نظرية وأنماط التحول الهيكلي

تركز نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز الشديد على القطاع الزراعي إلى التطور والتوسع في قطاعي الصناعة والخدمات. أشهر نموذجين لهذه النظرية هما:نموذج القطاعين وفائض العمل لـArthur Lewis ونموذج أنماط التنمية دراسة تحليلية تجريبية لـHollis Chenery.

➢ نموذج الفائض العمالي لآرثر لويس Arthur Lewis. (1915-1991)

يعتبر لويس أول من قدم نموذجاً للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر ومن الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي. عرض آرثر لويس نظريته في مقالته المشهورة (التنمية الاقتصادية في ظل فائض عمالي سنة 1954، (العساف، والوادي، 2011، ص78).

وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979. نموذج لويس للقطاعين أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات وأوائل السبعينات، ولازال هذا النموذج متمسكاً به من قبل بعض الاقتصاديين حتى يومنا هذا. حيث يفترض لويس أنه يتم سحب فائض العمالة من القطاع الزراعي للقطاع الصناعي بدون خسائر في الناتج، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال فيه، ويتكون نموذج لويس من قطاعين، (السبهاني، 2001، ص185) :

1- القطاع الزراعي التقليدي والذي أسماه (قطاع الكفاف) ويتصف بانخفاض الإنتاجية الحدية للعامل فيه إلى الصفر.
2- قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية الحدية للعامل، وتنتقل إليه القوى العاملة الفائضة في القطاع الزراعي.

الفروض الرئيسية لنموذج القطاعين، (بخاري، 2009، ص45-46) هي:

1- عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي.
2- نمو وزيادة حجم العمالة والناتج في القطاع الصناعي الحديث.
3- معدل نمو الناتج في القطاع الصناعي يتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وحجم التراكم الرأسمالي فيه .
4- طبقة الرأسماليين تستمر في الاستثمار في القطاع الصناعي طالما أن أرباحهم أعلى من مستوى التكلفة (الأجور وثمن المواد الخام) وعلى افتراض أنهم يعيدون استثمار كل أرباحهم.
5- مستوى الأجور في القطاع الصناعي ثابت وأنه يبقى دوماً أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في الزراعة (أعلى منه بمعدل 30%). وهذا يعني أن منحنى عرض العمال الزراعيين لا نهائي المرونة عند مستوى الأجر الثابت.

ولتوضيح نموذج لويس لنمو القطاع الحديث (الصناعة) في اقتصاد مزدوج نستعين بالشكل رقم (1-2).

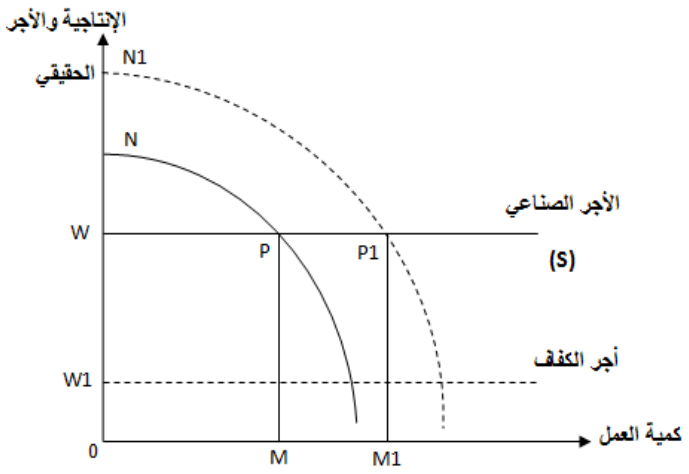

شكل رقم (1-2)

نموذج لويس لنمو القطاع الصناعي في اقتصاد مزدوج

المصدر: القريشي، 2007، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، عمان-الاردن، ص104.

حيث أن المحور العمودي يمثل الأجر الحقيقي والناتج الحدي للعمل (ويفترض أن يكونا متساويين في سوق العمل التنافسي في القطاع الصناعي)، والمحور الأفقي يبين كمية العمل. إن المسافة (0W1) تمثل مستوى أجر الكفاف في الزراعة، والمسافة (0W) تمثل الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي، وعند هذا الأجر يفترض أن يكون عرض العمل غير محدود، أي تام المرونة، لأن لويس يفترض بأنه عندما يكون الأجر الحضري أعلى من أجر الريف فيمكن عندها استئجار العمالة الريفية الفائضة بأي كمية تحتاجها الصناعة دون الخوف من ارتفاع الأجور.

وهكذا فإن منحنى إنتاجية العمل (N) يمثل الطلب على العمل والخط الأفقي (WS) يمثل عرض العمل. ويتم استئجار العمال إلى النقطة التي يكون فيها الناتج الحدي مساوياً إلى الأجر الحقيقي، أي عند نقطة التقاطع (P). وحجم العمل المستخدم هو (0M) ويكون ناتج القطاع الحضري هو(0NPM) وحجم إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين يكون (0WPM) وصافي الأرباح المتحققة هي المساحة (WNP).

فإذا تم استثمار الفائض في القطاع الصناعي يزداد تراكم رأس المال ومن ثم يزداد الإنتاج الكلي ويتحرك منحنى إنتاجية العمل إلى الأعلى ليصبح(N1) الذي يتقاطع مع منحنى الأجر أو منحنى عرض العمل عند النقطة(P1). ويزداد التشغيل من (0M) إلى (0M1) وبالتالي

يرتفع الناتج إلى (0N1P1M1) ويزداد إجمالي الأجور المدفوعة إلى(0WP1M1) وتزداد الأرباح المتحققة لتصل إلى (WN1P1) ويعاد استثمارها في الصناعة ويزداد رأس المال ويرتفع منحنى الطلب للأعلى ويزداد الإنتاج والتشغيل في القطاع الصناعي، لأن الأجر الحقيقي يفترض أن يكون ثابتاً، وبالتالي فإن منافع زيادة الإنتاجية تذهب إلى رأس المال فقط وليس إلى العمل. وهكذا تحصل عملية التنمية في نموذج لويس اعتماداً على اجتذاب العمالة الفائضة من الزراعة إلى الصناعة، (القريشي، مدحت، 2007، ص104-105)

يلاحظ أن آرثر لويس صب اهتمامه تماماً على نمو الإنتاج بالنسبة للفرد في المجتمع، وأن جل اهتمامه منصب على تحليل الإنتاج لا على التوزيع ويتضح من ذلك أن لويس يتكلم عن التنمية على أنها مرادف للنمو أو التقدم، (حلاوة، وصالح، 2009، ص37).

بينما أكد نموذج (Fei-Ranis) وهما أحد مؤيدي نموذج القطاعين والفائض العمالي، على أن القطاع الزراعي يجب أن ينمو جنباً إلى جنب مع النمو الصناعي.

حيث أن نمو الزراعة مهم بالقدر نفسه لنمو الصناعة، وأن نمو الزراعة والصناعة يجب أن يكون متوازناً، وأن معدل امتصاص العمل يجب أن يكون أعلى من معدل نمو السكان للخروج من كابوس مالتوس، (القريشي، محمد 2010، ص144).

- **نموذج أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لهوليس تشينري Hollis Chenery (1918-1994).**

يركز تحليل التغير الهيكلي على تمثيل العمليات المصاحبة للتنمية التي من خلالها يتم التحول عبر الزمن من هيكل الاقتصاد المتخلف المعتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد معتمد على الصناعة الحديثة كمحرك للنمو الاقتصادي. بخلاف نموذج لويس ونظرية مراحل النمو فإن تشينيري يرى أن الادخار والاستثمار شرط ضروري للنمو الاقتصادي إلا أنه غير كافي. حيث أنه إلى جانب دور التراكم الرأسمالي والبشري هناك مجموعة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي تعتبر متطلبات للتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث. مثل التغير في النمط الإنتاجي والاستهلاكي وكذلك تغيرات في العناصر الاجتماعية- الاقتصادية مثل التحضر ونمو وتوزيع السكان، (Todaro, & Smith, 2007,p113) .

النموذج المعروف في التغير الهيكلي هو النموذج الذي اعتمد على العمل التجريبي للاقتصادي الأمريكي Hollis Chenery الذي فحص أنماط التنمية لدول عدة من العالم الثالث خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي اعتمد أسلوب تحليلات الانحدار مستخدماً أسلوب المقطع

العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة وقد ساعدت هذه الدراسة على تحديد العديد من الخصائص العامة لعملية التنمية، (سمية، 2013، ص11).
قام تشينيري بعدة دراسات هو وزملائه حيث اعتمد في تصنيف وتحليل أنماط التنمية في الدول المتقدمة والدول النامية على استخدام النماذج القياسية من خلال مجموعتين من البيانات الأولى قديمة والأخرى حديثة من أجل إجراء تحليلاته.

- **الدراسة الأولى:**

تم دراسة العلاقة بين متوسط دخل الفرد الحقيقي (كمؤشر للنمو) عند مستويات مختلفة كمتغير مستقل، وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تمثل المكونات الرئيسة للناتج القومي وهي حصة القطاع الأولي (الزراعة والتعدين) والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات في الناتج القومي كمتغيرات تابعة. من خلال استخدم بيانات تاريخية لحوالي 54 دولة (متقدمة ونامية) للفترة (1950−1963). من خلال النموذج القياسي رقم (1):

$$Xi = \alpha + \beta_1 LnY + \beta_2 (LnY)^2 + \gamma\ LnN + \delta LnK + \varepsilon_1 Ln e_p + \varepsilon_2\ Ln e_m \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

X يعبر عن متغيرات التحول الهيكلي.

Y يعبر عن دخل الفرد.

N يعبر عن عدد السكان.

K يعبر عن حصة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج القومي.

e_p يعبر عن حصة الصادرات الأولية من الناتج القومي.

e_m يعبر عن حصة صادرات الصناعات التحويلية من الناتج القومي.

توصل من خلال نتائج دراسته التطبيقية إلى تحديد الملامح المميزة لعملية التنمية، وتصنيف الدول إلى مجموعات تنموية وفقاً لهذه الملامح، (Chenenry & Taylor, 1968,p6-8).

تصنيف الدول النامية حسب الدراسة الأولى اعتمد تشينري على هيكل الإنتاج وهيكل التجارة في تصنيف الدول إلى مجموعات تنموية مختلفة، حيث قام باستخدام العلاقات المقدرة من بيانات واقعية في التنبؤ بما أسماه المستويات العادية لنسبة الصادرات الأولية ونسبة الصادرات الصناعية ونسبة الناتج الأولي ونسبة الناتج الصناعي عند مستويات الدخل المختلفة ثم صنف الدول إلى مجموعات بناء على انحرافها عن المستويات العادية إلى أربع مجموعات: . (Yotopoulos & Nugent,1976,p291)

1- مجموعة الدول المتخصصة في المنتجات الأولية: وتحتوي هذه المجموعة على الدول الغنية بالموارد الطبيعية وهي الدول التي كانت نسبة المنتجات الأولية فيها من الناتج الكلي والصادرات الكلية أعلى من المستوى العادي. ومن بين الدول في هذه المجموعة تنزانيا، أوغندا، إيران، فنزويلا.

2- مجموعة الدول المتوازنة في التجارة والناتج: وتضم الدول التي كانت نسب المنتجات الأولية والصناعية من الناتج الكلي والصادرات الكلية نسب عادية وهذا يعني أنها غير متخصصة في مجموعة سلعية معينة بذاتها. ومن بين هذه الدول تايلاند، وسوريا وبيرو وجاميكا.

3- مجموعة الدول الموجهة لبدائل الواردات: وتشمل الدول التي يوجد بها عدد كبير نسبياً من السكان ولديها سوق محلية كبيرة قادرة على استيعاب إنتاج الصناعات البديلة للواردات. وتتصف هذه الدول بكون نسبة الصادرات من الناتج المحلي فيها أقل من المستوى العادي ومن بين هذه الدول الهند .

4- مجموعة الدول الموجهة للصناعة: وتتصف بكون نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج الكلي أعلى من المستوى العادي ومن بين هذه الدول هونغ كونغ وسنغافورة.

- **الدراسة الثانية**

قام تشينري هو ومجموعة من زملائه باستخدام بيانات مقطعية لسنة 1986 عن 30 دولة منها 18 دولة متقدمة و12 دولة نامية. في هذه الدراسة ذكر أن هناك 3 مصادر أساسية للنمو وهي:

- زيادة الكميات المتاحة من عناصر الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية.
- التغير الهيكلي والمتمثل في تحول الموارد من القطاعات الأقل كفاءة إلى القطاعات الأكثر كفاءة.
- الزيادة في الإنتاجية الناجمة عن تحسن نوعية عناصر الإنتاج من خلال التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي، (نصر، 2008، ص8).

النموذج القياسي الأساسي الذي استخدمه (Chenery-Syrquin) في تحليل أنماط التنمية والتحول الهيكلي هو (Branson & Others, 1998,p7):

$$\ln X = \gamma_1 + \gamma_2 \ln Y + \gamma_3 (\ln Y)^2 + \gamma_4 \ln N + \gamma_5 (\ln N)^2 + \gamma_6 F$$

حيث أن:

(X): المتغير التابع الهيكلي ويؤخذ على شكل نسبة من GDP.

(Y): متوسط دخل الفرد (كمؤشر نمو)

(N) عدد السكان للدولة.

(F): الميزان التجاري للدولة كنسبة من GDP.

أما المتغيرات التي تقيس التحول الهيكلي فهي مقسمة ضمن المجموعات التالية:

- جانب الطلب النهائي: حصة كل من الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار والصادرات والواردات والادخار من الناتج المحلي.
- جانب الإنتاج: حصة كل من الصناعة والتعدين (مع تفصيل للصناعات التحويلية) والزراعة والخدمات من الناتج المحلي.
- جانب التجارة: يتضمن هيكل الصادرات (صادرات المواد الأولية، وصادرات الصناعات التحويلية والصادرات الخدمية) والواردات كنسبة من الناتج المحلي.
- العمالة: هيكل العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والخدمات).
- المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية: نسبة سكان المدن، ومؤشر توزيع الدخل، ومعدل الأمية، ومعدل توقع الحياة، ومعدل الخصوبة، (Chenery & Syrquin, 1975, p622).

حسب نموذج (Chenery-Syrquin) يعرف التغير الهيكلي بأنه: زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى الانتقال إلى زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة بالتوازي مع زيادة دخول الأفراد للوصول إلى مرحلة التنمية المتقدمة، (القريشي، محمد، 2010، ص143-147)

توصل نموذج (Chenery-Syrquin) الى النتائج التالية (سمية، 2013، ص11):

- الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي. حيث أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي يصاحبه انخفاض نسبي لنصيب قطاع الإنتاج الأولي (الزراعة والصناعات الاستخراجية) في GDP مقارنة بنصيب الصناعات التحويلية والمنافع العامة والخدمات.
- تراكم رأس المال المادي والبشري.

- تغير هيكل الصادرات كانعكاس لتغير هيكل الإنتاج حيث ترتفع نسبة الصادرات الصناعية والخدمات وتنخفض الحصة النسبية لصادرات المنتجات الأولية من الصادرات الكلية.
- تغير هيكل العمالة حيث تتحول العمالة من أنشطة الإنتاج الأولي إلى الصناعة والخدمات كما تزداد نسبة العمال في الحضر.
- تغير النمط الاستهلاكي من التركيز على السلع الغذائية والأساسية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمية.
- نمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من الريف الى المدن.
- انخفاض حجم الأسرة والنمو السكاني.

تصنيف الدول حسب الدراسة الثانية قسمت الدول إلى مجموعات بناءً على عنصري التغير الهيكلي والتغير في الإنتاجية.

إلى دول مرحلة الإنتاج الأولي: وفي هذه الدول تكون المنتجات الأولية فيها تمثل المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي.

ودول مرحلة التصنيع: تتصف الدول في هذه المرحلة بكون الصناعات التحويلية تساهم في النمو الاقتصادي بنسبة أكبر من النسبة التي تساهم بها الأنشطة الأولية.

ودول مرحلة الاقتصاد المتقدم حيث لم تعد الزراعة في هذه الدول قطاعاً متخلفاً وإنما قطاعاً متقدماً مثله مثل غيره من القطاعات الأخرى، وأصبح المصدر الأساسي للنمو فيها هو تحسن الإنتاجية، (Yotopoulos & Nugent,1976,pp289-291).

- **نتائج تشينري التجريبية**

من أبرز النتائج التي رصدها Chenery لعملية التنمية هي تحول في هيكل الإنتاج، ومن الخصائص العميقة التي تعرف عليها تشنيري وزملاؤه في الأقطار التي تمت دراستها من قبلهم هي صفه التحول في هيكل الإنتاج. حيث وجدوا أن هناك انتقالاً أو تحولاً من إنتاج زراعي إلى إنتاج صناعي مع ارتفاع الدخل الفردي كما هو موضح بالشكل رقم (2-2):

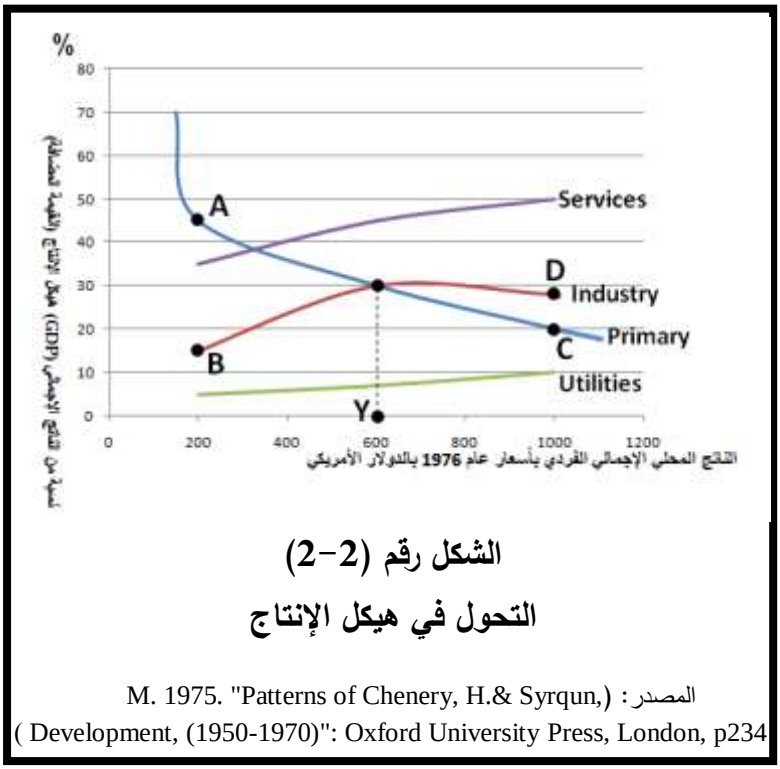

الشكل رقم (2-2)

التحول في هيكل الإنتاج

المصدر: (M. 1975. "Patterns of Chenery, H.& Syrqun,
(Development, (1950-1970)": Oxford University Press, London, p234

الشكل رقم (2-2) يبين أن حصة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ترتفع وحصة القطاع الزراعي (الأولي) في الناتج المحلي الإجمالي تتناقص مع زيادة الدخل الفردي (حيث أن الدخل الفردي عند النقطة الوسطى Y).

لقد وجد تشينيري أن الأقطار التي لها دخل (200) دولار أن حصة القطاع الأولي (45%) من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الإنتاج الصناعي (15%) من الناتج المحلي الإجمالي (عند النقطتين A,B).

أما عند مستوى دخل (1000) دولار أمريكي للفرد فإن نسبة مساهمة الإنتاج الأولي تهبط إلى (20%) ونسبة الصناعة ترتفع إلى (28%) من الناتج المحلي الإجمالي (عند النقطتين C,D). مع ملاحظة أن تناقص حصة الإنتاج الزراعي لا تتضمن بالضرورة أن المستوى المطلق للإنتاج الزراعي يتناقص وإنما هناك انخفاضاً نسبياً في الإنتاج الزراعي. كما أن التغيرات الهيكلية في الإنتاج يمكن أن تقسم إلى مرحلة متغيرات هيكلية مبكرة ومرحلة تغييرات هيكلية متأخرة وذلك من خلال قياس نقطة منتصف الطريق في عملية التنمية التي تكون فيها حصة الزراعة وحصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي متساويتان تقريبا.

وفي الشكل (2–2) تحصل هذه النقطة عند مستوى دخل فردي (Y) يساوي (600) دولار أمريكي. البلدان التي تقع دون هذا المستوى من الدخل ينظر لها أنها في المرحلة الأولى من التنمية، تتصف بالاعتماد على الإنتاج الزراعي بوصفه مصدراً للنمو الاقتصادي، بينما تلك الدول التي تقع فوق مستوى الدخل الفردي (600) دولار أمريكي ولكنها دون مستوى دخل الدول الصناعية البالغ (3000) دولار أمريكي ينظر لها بوصفها في مرحلة متأخرة أو مرحلة تحويلية من التنمية تتصف بالاعتماد على الإنتاج الصناعي، (القريشي، محمد 2010، 148–149).

بالترافق مع التغيرات الهيكلية في الإنتاج وارتفاع حصة الإنتاج الصناعي يحصل التراكم في رأس المال المادي ورأس المال البشري مما يحدث تغيرات في تركيب الطلب المحلي من خلال تناقص استهلاك الغذاء من (40%) إلى (17%) من الطلب المحلي الكلي وهذا يسمح لعناصر أخرى في الطلب مثل الاستهلاك غير الغذائي والاستهلاك الحكومي والاستثمار أن تزداد حصتها في الطلب الكلي.

فيما يخص التشغيل فهناك تحول في هيكل العمالة خارج القطاع الزراعي ونحو قطاع الصناعة التحويلية والخدمات، ثمة متغيرات في العمليات الاجتماعية–الاقتصادية خلال مدة التحول مثل ظاهرة تزايد التحضر المتأتية بسبب ارتفاع الصناعة والهجرة المتسارعة من الريف إلى الحضر. كما وجد تشينري أن تدهور توزيع الدخل مرتبط بالمراحل الأولى للتنمية. البعد الأخير للتحول الذي تعرف عليه تشينري هو انخفاض نسب أو معدلات كل من الوفيات والخصوبة كلما يرتفع الدخل القومي، (العباس، 2011، ص11–18).

كما أظهرت نتائج تشينري القياسية إلى أن نمط التنمية وسرعة تقدمها يختلف باختلاف العوامل المحلية والدولية، فالعوامل المؤثرة في التنمية تنقسم لقسمين، (العباس، 2009، ص43):
عوامل محلية: تتضمن قيود اقتصادية مثل حجم الموارد المتاحة للدولة، وعدد السكان، ومتوسط دخل الفرد، وسياسات وأهداف الحكومة، والعوامل المؤسسية ...الخ.
عوامل دولية: وتتمثل في القدرة على الحصول على رأس مال الأجنبي، والتكنولوجيا، وطبيعة البيئة المحيطة بالتجارة الدولية والمساعدات الأجنبية المقدمة من الدول الصناعية. مما قد يجعل التباين جوهرياً أحياناً فيما بين البلدان المختلفة. وعليه فإن سرعة ونمط التنمية يمكن أن يختلف

فيما بين البلدان طبقاً للعوامل المحلية والدولية، ولكن دعاة هذه النظرية يؤكدون بأنه يمكن تشخيص بعض الأنماط التي تحصل في كل البلدان تقريباً خلال عملية التنمية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم العوامل الدولية المؤثرة في التنمية يقع خارج سيطرة الدول النامية. كما أن العوامل الدولية هي التي جعلت تحول الاقتصادات النامية يختلف عن تحول الاقتصادات المصنعة، (Todaro, & Smith, 2007,pp113).

خلاصة الفصل الثاني

تطرق هذا الفصل إلى أفكار مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التحول الهيكلي والنظريات المفسرة للتنمية، وتم التعرف على الفروقات بين مفهوم كل من النمو والتنمية والتحول الهيكلي، وبعد سرد مختلف النظريات تبين أن هناك جدلاً واختلافاً فيما يتعلق بهذا الموضوع حيث أن الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو أساس عملية التنمية وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، بينما يرى النيوكلاسيك أن عملية النمو الاقتصادي عملية متكاملة ومترابطة ومتوائمة. حيث أن نمو قطاع معين يدفع القطاعات الأخرى للنمو.

كما أكدت معظم النظريات المفسرة للتنمية على دور القطاع الصناعي في العملية التنموية وضرورة الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد حديث يعتمد على الصناعة كنظريات المراحل الخطية ونماذج التحول الهيكلي منها ما قدمه آرثر لويس كنموذج للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر ومن الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، من خلال نموذج القطاعين، ونموذج (Fei-Ranis) الذي أكد على أن القطاع الزراعي يجب أن ينمو جنبا إلى جنب مع النمو الصناعي.

بينما يركز نموذج أنماط التنمية لتشينيري على تمثيل العمليات المصاحبة للتنمية التي من خلالها يتم التحول عبر الزمن من هيكل الاقتصاد المتخلف المعتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد معتمد على الصناعة الحديثة كمحرك للنمو الاقتصادي. وبذلك ساعد نموذج تشينيري في اكتشاف أهم المتغيرات والعلاقات الأساسية في عملية التنمية والتعرف عليها وترتيبها طبقاً لأهميتها وتحديد أهم معالم التحول الهيكلي.

الفصل الثالث:

مؤشرات الاقتصاد الكلي والتحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني

3.1 المبحث الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

3.2 المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الفلسطيني

3.3 المبحث الثالث: استراتيجيات التصنيع وقانون الاستثمار الفلسطيني

3.1 المبحث الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

3.1.1 : معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

3.1.2 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

3.1.3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

3.1.4: التجارة الخارجية.

3.1.5 : عدد السكان، والقوى العاملة، والعمالة.

3.1.6: البطالة .

3.1.7 : التكوين الرأسمالي الثابت.

3.1.8 : المنح والمساعدات الخارجية.

مقدمة

شهدت الفترة (1995–2014) تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ما زالت انعكاساتها على الأداء الاقتصادي بشكل عام وعلى القطاعات الإنتاجية ومستويات المعيشة للمواطن الفلسطيني، بداية من تسلم السلطة الفلسطنية لزمام الأمور مروراً بانتفاضة الاقصى عام 2000، وفرض الحصار المالي والسياسي منتصف عام 2007، ثم الإنقسام السياسي الفلسطيني، وتوالي الحروب على قطاع غزة، مما أدى لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ويتناول هذا المبحث نمو الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه، ومساهمة القطاعات الإنتاجية فيه، كما يتناول أبرز التطورات التي مرت بها التجارة في الأراضي الفلسطينية، والاستثمار، والمنح والمساعدات.

3.1.1 معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1995–2014) بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وبلغ المتوسط الهندسي([1]) لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (4.32%) خلال فترة الدراسة كلها. والجدول رقم (1–3) يوضح متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين.

([1]) يستخدم معدل النمو الهندسي (Compounding Or Geometric Average Growth Rate) لحساب متوسط النمو خلال فترة من الزمن باستخدام قيمتين(القيمة الأولى والقيمة الأخيرة) في سلسلة البيانات، ويحسب بالصيغة التالية: $g = \left[\left(\frac{xt}{x0}\right)^{\frac{1}{t}} - 1\right] \times 100$ حيث ان (xt) تمثل القيمة الأخيرة في سلسة البيانات، و(x0) تمثل القيمة الأولى في سلسة البيانات، و(t) تمثل عدد الفترات الزمنية.(البنك الدولي، منهجية البيانات-http://data.albankaldawli.org/about/data overview/methodologies:

جدول رقم (1-3): نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة (نسبة مئوية)

الفترات	نمو الناتج في فلسطين	نمو الناتج في الضفة الغربية	نمو الناتج في قطاع غزة
1999-1995	9.1	10.66	7.97
2002-2000	-10.11	-10.93	-8.14
2005-2003	11.68	9.23	16.66
2008-2006	2.92	9.59	-10.84
2012-2009	8.85	8.20	10.86
2014-2013	0.91	3.05	-4.8

المصدر: اعداد الباحثة بناء على بيانات جدول رقم (1) في ملحق الجداول رقم (1) ص 224

نلاحظ أن متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بلغ (9.1%) خلال الفترة من 1995-1999، انعكاساً لموافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد للأمام، وزيادة ثقة القطاع الخاص الأمر الذي انعكس إيجابياً على المؤشرات الاقتصادية.

أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف ومع اندلاع الإنتفاضة الثانية بتاريخ 28-9-2000، أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (10.11-%) خلال الفترة من (2000-2002).

كما اتسمت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي، وانخفاض الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي. وذلك نتيجة القيود الإسرائيلية المشدّدة، والحصار الذي فرضته دولة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية في أعقاب إنتفاضة الأقصى، والقيود على حركة السكان والبضائع والعمال الفلسطينيين، واجتياح جيش الاحتلال الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدمير العديد من مرافق البنية التحتية والمنشآت الصناعية والاقتصادية، (صبيح، ومحمد، 2013، ص48)

أما خلال الفترة (2003-2005) بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي(11.68%)، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، من تخفيف القيود المفروضة على

حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي. وانخفاض منع التجوال والإغلاق الإسرائيلي وزيادة تدفق العمالة نحو دولة الاحتلال الإسرائيلي، وزيادة الاستثمار بنسبة (14%)، والجدير بالذكر أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بلغ (10.3%) خلال عام 2004نتيجة للاستقرار النسبي في هذا العام،([1]) (البنك الدولي، 2004، ص8).

في العام 2006 حدث تراجعاً كبيراً وذلك أثر فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، الأمر الذي أدى إلى توقف دولة الاحتلال الإسرائيلي عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية التي تجبيها نيابةً عن السلطة الفلسطينية، مما أدى لحرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم لعدة شهور، إضافةً للمقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد(13)، 2008، ص7). حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 بواقع (3.90-%) مقارنة بعام 2005 وتركز ذلك الانخفاض في قطاع غزة بنسبة (17.5-%) مقابل نموه في الضفة الغربية بنسبة (4.2%).

في عام 2007 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة (6.5%) مقارنة بالعام2006، فشهدت الضفة الغربية ارتفاعاً بواقع (12.7%) وتراجعاً في قطاع غزة بنسبة (6.45-%)، حينها تعرضت الأراضي الفلسطينية إلى حصار سياسي واقتصادي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2011، ص15).

وخلال الفترة (2006-2008) بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (2.9%) فنلاحظ أن التراجع كان السمة الأساسية، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (2004-2005)، (عبدالكريم، 2008 ، ص113).

([1]) ولذلك اعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كسنة أساس جديدة، بدلاً من عام1997 .

أما خلال الأعوام (2009–2012) فشهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي وإفراج إسرائيل عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الناتج المحلي الحقيقي إلى (8.8%) خلال الأعوام الأربعة اللاحقة لعام 2008، وسجَّل الناتج المحلي الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الأربعة عام 2011 بمقدار (12.4%)، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان، (سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي، 2013، ص17–18).

رغم أن تلك الفترة شهدت فيها الأراضي الفلسطينية انقساماً سياساً واقتصادياً بين جناحي الوطن بالإضافة الى الحصار الخانق الذي فُرض على قطاع غزة وما نتج عن الحرب التي تعرض لها القطاع في نهاية عام 2008.

نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2009–2012 بسبب ارتفاع نسبة النمو في قطاع غزة وخاصة عامي 2010 و2011 ويعود ذلك الى مجموعة من العوامل من بينها زيادة التجارة عبر الأنفاق وتخفيف القيود التي تفرضها دولة الاحتلال الإسرائيلي على دخول بعض المواد الخام ومواد البناء، وهو ما سبّب طفرة في الإنشاءات المُموّلة في معظمها من المساعدات الخارجية مما ساعد في توفير فرص عمل للعديد من العاطلين عن العمل وانخفاض معدلات البطالة، كما برزت قطاعات إنتاجية جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات التي تشكل (8%) من إجمالي الناتج المحلي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2012، ص15).

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2013–2014) تباطؤ في أدائه حيث بلغ متوسط معدل الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (0.9%). ويأتي هذا التباطؤ في ظل مسارين متباينين للنمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية شهد النمو الاقتصادي تباطؤاً حاداً إلى حوالي (3.05%). في حين كان التباطؤ أكثر حدة في قطاع غزة، ليصل إلى (4.8–%).

ويعزى هذا التباطؤ في الأداء الاقتصادي إلى مجموعة من العوامل، لعل أبرزها على مستوى الضفة الغربية، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على

دفع عجلة النمو الاقتصادي في ظل تراجع أداء القطاع العام، بالإضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التي حدَّت من قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق مستويات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي، أما على مستوى قطاع غزة، فبالإضافة إلى استمرار الحصار الاقتصادي المفروض من قبل إسرائيل، شهدت العلاقة مع الجانب المصري مزيداً من التردي، انعكست تداعياتها بدرجة أساسية على الحركة التجارية(تدمير عدد كبير من الأنفاق والإغلاق المتكرر للمعبر الحدودي) وعلى كافة جوانب الحياة الاقتصادية بشكل عام، (سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي، 2014، ص15).

عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 من ظروف صعبة للغاية، فلأول مرة منذ العام 2006 يسجل تراجعاً عن مستوى النشاط الذي حققه في العام السابق(نسبة نمو سالبة) وتشير البيانات المتاحة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني تراجع بنحو (0.4-%) خلال العام 2014 جاء هذا التراجع نتيجة للأحداث السياسية والأمنية، وخصوصاً في قطاع غزة الذي عانى بالإضافة لاستمرار الحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر، من الحرب الأخيرة التي شنتها دولة الاحتلال الإسرائيلي على القطاع في النصف الثاني من العام 2014 لتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً، (سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي،2015، ص17).

يعد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية أقل من نظيره في بعض البلدان والكيانات المجاورة، حيث بلغ حوالى(1.5-%) في الاراضي الفلسطينية، و(3.1%) في الأردن، و(2.2%) في مصر، مقابل (2.6%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي وذلك للعام 2014. (البنك الدولي، 2014)([1])

والشكل رقم (1-3) يوضح تذبذب معدلات النمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

([1]) http//data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

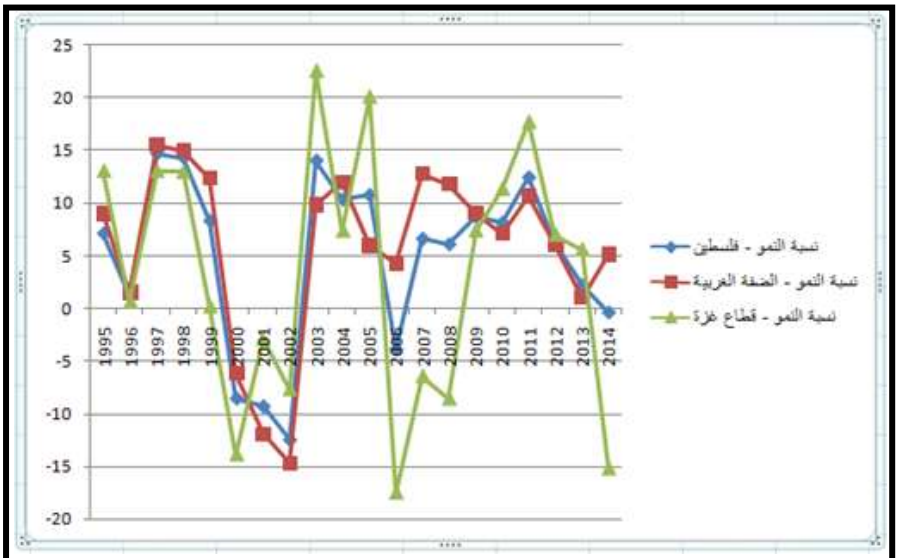

الشكل رقم (1-3)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1995-2014) حسب المنطقة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات جدول رقم (1) ص 223

ومن الجدير بالذكر أنه أصدرت مجموعة (Aix)([1]) التي تضم عدداً من الاقتصاديين التقدميين الإسرائيليين، تقريراً عن الاقتصاد الفلسطيني في شهر آذار 2015، تحلل الأسباب, وراء غياب النمو في الاقتصاد الفلسطيني. وتم التوصل إلى نتيجة رئيسية بأن النمو البائس للاقتصاد الفلسطيني يكمن وراءه سببين رئيسيين: انحدار الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بشكل خاص خلال السنوات العشر الأولى عقب اتفاقية أوسلو، ثم ضعف ونقص الاستثمارات على إمتداد الفترة (1995-2013) والقيود المختلفة على حرية الحركة في الضفة والقطاع على الاستثمار وعلى إنتاجية العمل. كما توصل التحليل إلى أن الجزء الأكبر من انخفاض الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، ومن تدهور النمو الاقتصادي بالتالي، يعود على القيود على الحركة في

([1]) مجموعة Aix هي عبارة عن مجموعة عمل إسرائيلية- فلسطينية للدراسات الاقتصادية الدولية، أسسها البروفسور غيلبرت بن حيون، أستاذ الاقتصاد في جامعة بول سوزان الفرنسية. وتحمل المجموعة اسم "أكس أون بروفانس"، المدينة الفرنسية التي تأسست فيها المجموعة في العام 2002، برعاية الجامعة الفرنسية المذكورة وبالتنسيق مع" مركز بيريس للسلام في إسرائيل ومركز داتا (DATA)للأبحاث والدراسات في السلطة الفلسطينية. وتهتم المجموعة بتأليف، وضع ونشر "أوراق موقف" تطرح فيها سيناريوهات اقتصادية وتقدم توصيات اقتصادية ترمي إلى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل لكلا الشعبين.

الضفة والقطاع، وهي العامل الأهم في تفسير الانحدار في الإنتاجية، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد(41)، 2015، ص6).

وترى الباحثة أن معدلات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية تتسم بالتذبذب الملحوظ ما بين النمو والتراجع، الأمر الذي يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي تؤثر بشكل سلبي وملموس في الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني. خاصة بسبب الإجراءات والقيود الإسرائيلية المتبعة إتجاه المجتمع الفلسطيني بمجمله.

3.1.2 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يعتبر هيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي مهم جداً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تكون مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات فاعلية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، إذ استحوذ قطاع الخدمات([1]) على أكثر من نصف الهيكل القطاعي لهذا الناتج، بنسبة مساهمة بلغت (70.1%) خلال الفترة (1995-2014).
ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي نظراً للمساهمة البارزة لأنشطة الخدمات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي والعمالة، حيث استحوذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة في عام 2014 بنسبة بلغت (61.8%) من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2014، ص23).
أما القطاعات الإنتاجية فبلغت حصتها (29.3%)، توزعت بين القطاع الزراعي بنسبة(7.1%)، والقطاع الصناعي بنسبة(15.4%)، وقطاع الإنشاءات بما يقارب(6.7 %). خلال الفترة (1995-2014).

([1]) تشمل الخدمات الإنتاجية (تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، والوساطة المالية، والمطاعم والفنادق)، وكذلك الخدمات الاجتماعية (الأنشطة العقارية والإيجارية، والأنشطة الاجتماعية، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة وخدمات اخرى) (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2014 ، ص17)

نلاحظ من الجدول رقم (2–3) انخفاض مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995–2014) بمتوسط (6.76%)، وكانت أكبر مساهمة لهذا القطاع بنسبة (11.1%) عام 1999، وأدنى قيمة له بنسبة (2.8%) في عام 2002 ، واعتبر عام 2002 هو الأسوأ مساهمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بسبب الإجراءات والممارسات الإسرائيلية من تدمير للمباني والمساكن والبنية التحتية خلال الانتفاضة الثانية، ومن الجدير بالذكر أن مساهمة قطاع الإنشاءات تحسنت خلال عام 2011 إلى(10.6%)، وذلك نتيجة للنشاط الكبير في بناء المدن الاسكانية والإنشاءات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها تبقى دون مستواها المحقق عام1999.

وتراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 لتصل الى (7.2%) وذلك بسبب انخفاض عدد رخص الأبنية الصادرة في فلسطين، وانخفاض كميات الأسمنت المستوردة لقطاع غزة جراء استمرار الحصار والعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. ومن الجدير بالذكر أن قطاع غزة شهد تراجعًا ملحوظًا في كميات الأسمنت المستوردة منذ عام 2006 حتى عام 2008، حيث أنه لم يدخل القطاع أي كميات أسمنت من الخارج خلال عام 2009 قبل أن تبدأ كميات بسيطة من الأسمنت في دخول القطاع خلال السنوات التي تلت ذلك. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014، ص25)

جدول رقم (2-3):

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي للفترة (1995-2014)

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الأنشاءات	قطاع الخدمات
1995	11.2	21.2	5.2	62.1
1996	13.03	17.7	6.7	62.4
1997	10.05	15.8	6.1	67.9
1998	9.8	15.3	6.9	67.8
1999	8.8	13.9	11.1	66.06
2000	8.2	13.6	6.7	71.5
2001	7.6	17.1	4.3	71
2002	7.1	16.6	2.8	73.5
2003	7	17.8	3.8	71.4
2004	6.9	16.3	5.7	71.1
2005	4.9	17.3	6.2	71.6
2006	5.2	14	6.3	74.5
2007	6.1	14.5	6.1	73.3
2008	6.5	17.2	3.8	72.5
2009	6.1	16.3	6.8	70.8
2010	5.4	15.6	8.9	70.3
2011	5.9	14	10.6	69.5
2012	4.6	14.9	9.8	70.7
2013	4.2	15.5	10.2	70.3
2014	3.8	14.5	7.2	74.5
المتوسط	7.11	15.45	6.76	70.13

المصدر: الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني. تم حساب النسب من قبل الباحثة للأعوام (1995-1999) سنة الأساس 2004، من خلال الرابط:-

http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-navacon-1994-2014.htm

- اما الأعوام من (2000-2014) سنه الاساس 2004 من خلال الرابط:-

http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-percent%202000-2015.htm

- البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
- بيانات عام 2014 هي تقديرات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل

جاء قطاع الزراعة في المرتبة الثانية من حيث انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي حتى وصلت أدنى مستوياتها عام 2014 إذ بلغت هذه النسبة (3.8%)، وتبقى دون مستواها المحقق عام 1996 والبالغ (14.7%).

ويعزى الانخفاض في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الحقيقي للممارسات الإسرائيلية، حيث تم تدمير المحاصيل الزراعية، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى اقتطاع كميات كبيرة من الأراضي الزراعية لأغراض الفصل العنصري في الضفة الغربية والمنطقة العازلة في قطاع غزة.

أما قطاع الصناعة فكانت سمته التراجع المستمر، حيث ظلت تتراجع مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي، فانخفضت نسبة مساهمته من (21.2%) عام 1995 ، إلى (14.5%) عام 2014 جرَّاء استمرار الحصار والعدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، إلى جانب نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات والسياحة والعقارات.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع الصناعة سجل أدنى مساهمة له في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عام 2000 بنسبة (13.6%) خلال فترة الانتفاضة الثانية، وهذا يعود لتعرض القطاع الصناعي لممارسات إسرائيلية، إذ هدفت سلطات الاحتلال إلى تدمير الورش الصناعية، وفرض الحصار، والإغلاق للمناطق الفلسطينية ومنع وصول مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الوحدات الصناعية بالإضافة لمنع دولة الاحتلال الإسرائيلي، الصادرات الفلسطينية من النفاذ للأسواق الخارجية، (عامر، 2004 ، ص228).

3.1.3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

يُعرِّف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأنه "حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، دليل المؤشرات الإحصائية، ص26).

ويعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية.

ذلك أن الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين (1046-4124)، بناءً على تصنيفات البنك الدولي،([1]) (البنك الدولي،2015).

([1]) تقسم الدول حسب تصنيف البنك الدولي طبقا لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي :المجموعة المنخفضة الدخل(1045) دولار أمريكي او أقل ؛ الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (1046-4124) دولار أمريكي؛ الشريحة العليا من الدخل المتوسط، (4125-12735) دولار أمريكي؛ والدخل

نلاحظ من الشكل رقم (2-3) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بلغ (1510) دولار أمريكي خلال الفترة (1995-2014) وبلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي عام2012 بقيمة (1807.5) دولار أمريكي، نظراً لارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق معدلات النمو السكاني وذلك على خلفية تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، والإنجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية وتحديدًا في مجال بناء المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، المدعومة بمساعدات خارجية أسهمت وبشكل واضح في تحسن البيئة والمناخ الاستثماري إضافة لتخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد، والتجارة بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، وتجدر الإشارة إلى أن عام 2002 يعتبر الأسوأ إذ بلغ نصيب الفرد (1143.7) دولار أمريكي وهذا يعود للأوضاع السياسة والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فكان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في الضفة الغربية أعلى من متوسط نصيب الفرد في غزة، ويعود ذلك لارتفاع معدلات النمو في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (1757.2) دولار أمريكي في الضفة الغربية بمعدل نمو(2.4%) خلال الفترة (1995-2014) في حين بلغ في قطاع غزة (1139.1) دولار أمريكي بمعدل نمو سالب (1.0-%) خلال فترة الدراسة. والشكل رقم (2-3) يوضح معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية.

المرتفع.(12736) دولاراً أمريكياً فاكثر (انظر، موقع البنك الدولي، من خلال الرابط التالي -(http://data.albankaldawli.org/about/country classifications

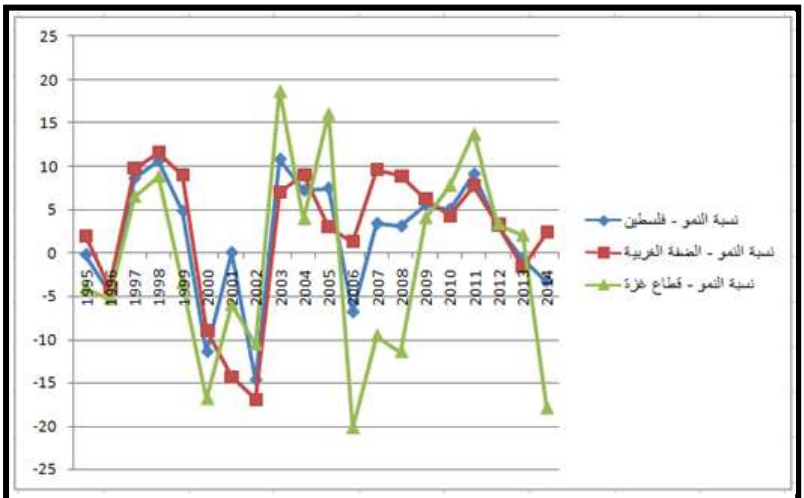

الشكل رقم (2-3)

معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة (1995-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات جدول رقم (2) ص 224

وتلاحظ الباحثة أنه عند مقارنة فلسطين بالبلدان والدول المجاورة نجد أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية في الأراضي الفلسطينية في عام 2014 بلغ (4,302) دولاراً دولياً وهو أقل من نظيره في بعض البلدان والكيانات المجاورة، حيث بلغ حوالى (11,496) دولاراً دولياً في الأردن، و(10,049) دولاراً دولياً في مصر، و (18,869) دولاراً دولياً في تركيا، و(16,659) دولاراً دولياً في لبنان، مقابل (31,483) دولاراً دولياً في دولة الاحتلال الإسرائيلي في العام نفسه.([1])

3.1.4 التجارة الخارجية (الميزان التجاري)

تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم المقومات الاقتصادية، كونها تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد حريتها في تأمين السلع الأساسية للسوق المحلي، وتخلق المنافسة في الأسواق المحلية، ويوضح الميزان التجاري حركة الواردات والصادرات بين الدولة والعالم الخارجي، إلا أن واقع التجارة في الأراضي الفلسطينية يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، حيث يمثل العجز التجاري السمة الهيكلية الرئيسية للميزان

([1]) http//data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD

التجاري الفلسطيني خلال الفترة (1995-2014)، لأن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها، والشكل رقم (3-3) يوضح نسب الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين.

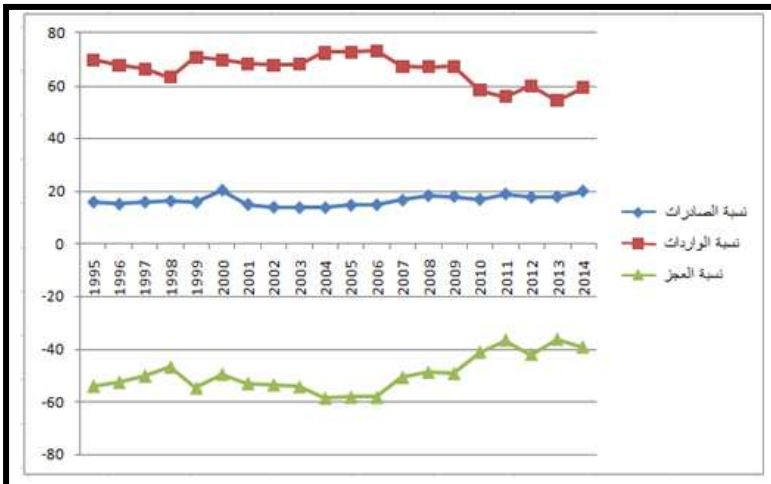

الشكل رقم (3-3)

نسبة العجز في الميزان التجاري، الصادرات، والواردات من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات جدول رقم (3) ص 225

يتضح من الشكل رقم (3-3)، أن نسبة الواردات أعلى بكثير من نسبة الصادرات حيث شكلت الصادرات ما نسبته (16.3%) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2014) في حين بلغت نسبة الواردات (65.8%) من إجمالي الناتج، مما يعني ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري في الأراضي الفلسطينية. إذ بلغت (49.4-%) خلال نفس الفترة. وبمقارنة هذة النسب بالدول والبلدان المجاورة نلاحظ ان نسبة الصادرات من الناتج المحلي بلغت البلدان مرتفعة الدخل (30.3%) وفي البلدان منخفضة الدخل (24.3%) اما في العالم العربي فبلغت (52.2%) في حين بلغت في كل من الاردن، ومصر، ودولة الاحتلال الاسرائيلي، (43.3%)، (14.4%)، (32.3%) على الترتيب، (مجموعة البنك الدولي، 2015).

بينما بلغت نسبة الودرات من الناتج المحلي في البلدان مرتفعة الدخل (29.8%)، وفي البلدان منخفضة الدخل (42.7%) وفي العالم العربي بلغت (29.5%) في حين بلغت في كل من الاردن، مصر، ودولة الاحتلال الاسرائيلي، (69.2%)، (23%)، (30.6%)، على الترتيب.

وتمثل صادرات السلع والخدمات([1]) قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة الى بقية بلدان العالم وتشمل الصادرات وطنية المنشأ والمعاد تصديرها.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014، ص272).

نلاحظ من الشكل رقم (3-3) ارتفاع في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي عام 2011 بواقع (18.8%) نتيجة الإنفراج الجزئي لتقييد حركة الصادرات من قبل الاحتلال. وتشير البيانات لضعف نسبة الصادرات مقارنة بالواردات بسبب عدم السيطرة على الموارد الطبيعية والمعابر والحدود وضعف ماكنة الإنتاج المحلية وعدم وجود حماية حكومية للقطاعات الإنتاجية. إضافةً إلى عرقلة الحركة في الضفة الغربية بتطبيق نظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى رفع كلفة النقل على التاجر الفلسطيني.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013. إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2012، ص23).

تتركز التجارة الخارجية لفلسطين مع الكيان الإسرائيلي، فقد بلغت الواردات المرصودة من إسرائيل عام 2011 ما نسبته (69.6%) من إجمالي السلع المستوردة إلى فلسطين، بينما شكلت الصادرات المرصودة إلى إسرائيل ما نسبته (85.9%) من إجمالي السلع المصدرة من فلسطين، ويعكس ذلك حجم ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لدول الاحتلال الإسرائيلي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. اداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، ص30).
تلاحظ الباحثة ضعف الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية، ومن أبرز مؤشرات هذا الضعف ارتفاع عجز الميزان التجاري، وارتفاع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وتدني نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، والتركّز الشديد للتجارة الخارجية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

([1]) وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتامين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والانشاءات، والخدمات المالية والمعلوماتية والاعمال والخدمات الشخصية والحكومية.

3.1.5 عدد السكان والقوى العاملة والعمالة في فلسطين

يعتبر رأس المال البشري والعنصر البشري الثروة الحقيقية والمورد الرئيسي والمحوري المتوفر، في ضوء ندرة وشح الموارد الطبيعية المتاحة، حيث بلغ عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام (2014) حوالي (4.55) مليون نسمة موزعين إلى (2.79) مليون نسمة في الضفة الغربية و(1.76) مليون نسمة في قطاع غزة.

وكان أعلى توزيع نسبي للسكان في محافظتي الخليل والقدس بواقع (15%) و (9.1%) على التوالي من إجمالي عدد السكان في فلسطين، أما في قطاع غزة فكان أعلى توزيع نسبي للسكان في محافظتي غزة وخانيونس بواقع (13.3%) و(7.3%) من إجمالي عدد السكان في فلسطين، وعلى الرغم من المعدلات المرتفعة في النمو السكاني التي تشهده الأراضي الفلسطينية، إلا أن العنصر البشري في الأراضي الفلسطينية يتميز بانخفاض معدل العمر، ويظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في فلسطين أنه مجتمع فتي يمتاز هرمه بقاعدة عريضة، إذ أن نسبة (39.7%) هم من الفئة العمرية الأقل من الخامسة عشرة عام للعام 2014،(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014، ص47).

بلغ معدل النمو السنوي المقدر في فلسطين (2.9%) بواقع (2.6%) في الضفة الغربية و(3.4%) في قطاع غزة وذلك منتصف العام 2014. ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المرتفعة في العالم، إذا ما علمنا أن العالم ينمو سنوياً بمعدل لا يزيد عن (1.2%).
إن انخفاض معدل الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، سلسة إحصاءات الطفل، ص27).

تشير بيانات الجدول رقم (3-3) أن متوسط ونسبة الأفراد فوق الخامسة عشرة بلغ (54.6%)، خلال الفترة (1995-2014). أي أن المجتمع الفلسطيني يمتاز أنه فتي، وبلغ متوسط نسبة القوى العاملة المشاركة (41.18%) خلال الفترة نفسها، منهم (70.02%) عمالة تامة، و (7.5%) عمالة محدودة.

تشمل القوى العاملة المشاركة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمل أو البطالة، أما العمالة فتشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ويعملون، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، دليل المؤشرات الإحصائية، ص150).

يعتبر عنصر العمل في الأراضي الفلسطينية الثروة الحقيقية والمورد الرئيسي المتوفر في ظل محدودية وندرة الموارد الطبيعية، وتشير بيانات عام 2014 أن نسبة العاملين في فلسطين (88.3%) منها (61.1%) يعملون في الضفة الغربية بينما (27.25%) يعملون في قطاع غزة، (11.7%) يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، ومن الجدير بالذكر أن نسبة العاملين من الضفة في إسرائيل والمستوطنات قد بلغت (16.1%) في العامين 2013 و2014، في حين لم يتمكن أي عامل من قطاع غزة من العمل في إسرائيل والمستوطنات منذ عام 2007 حتى نهاية عام 2014.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. مسح القوى العاملة، ص28).

جدول رقم (3-3) توزيع الأفراد (15) عام فأكثر خلال الفترة (1995-2014)

السنة	عدد السكان (بالألف)	نسبة الأفراد فوق 15 سنة (%)	نسبة القوى العاملة المشاركة (%)	عمالة تامة (%)	عمالة محدودة (%)
1995	2556.9	51.6	39	60.7	21.1
1996	2706.9	51.7	40	64.3	11.9
1997	2783.1	53.1	40.5	70.4	9.3
1998	2871.6	53.6	41.4	74.1	6.5
1999	2962.2	54.1	41.6	82.8	5.4
2000	3053.3	54.9	41.6	80.6	5.1
2001	3138.5	55.6	38.5	70.7	4
2002	3225.2	56.5	37.9	64.4	4.4
2003	3314.5	56.8	40	68.2	6.4
2004	3407.4	57.3	40.1	66.8	6.4
2005	3508.1	57.9	40.4	69.9	6.6
2006	3612	54.5	41	68.3	8
2007	3719.2	54.4	41.7	70.3	8
2008	3825.5	55.4	41.2	66.5	6.9
2009	3935.2	58.1	41.6	69.6	5.9
2010	4048.4	58.7	41.1	69.2	7.1
2011	4168.9	59.2	43	71.4	7.7
2012	4239.3	60.3	43.6	70.1	6.9
2013	4420.5	59	43.6	70.6	6.1
2014	4550.4	60.3	45.8	66.6	6.5
المتوسط	3502.3	54.6	41.1	70.02	7.5

المصدر: الموقع الكتروني لسلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي

http://www.pma.ps/portals/1/users/002/02/2/Time%20series%20Data%20New/Labor_force/basic_changes_in_labor_force_indicators_ilo_standards.xls

أما من حيث توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي يلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأكثر استيعاباً للعمالة الفلسطينية. حيث استحوذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت (61.8%) للعام 2014 وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر قطاع خدماتي بشكل أساسي، في حين كان قطاع الإنشاءات من القطاعات التي تضررت بشكل كبير منذ عام 1999 حتى الآن حيث بلغت النسبة (15.3%)، في العام 2014 مقابل (22.1%) عام 1999. أما قطاع الصناعة فاستوعب (12.6%)، وأخيراً استوعب قطاع الزراعة ما نسبته (10.4%) من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية. (سلطة النقد الفلسطينية،2014)([1]).

3.1.6 البطالة([2])

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية قلصت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وقامت السلطة الفلسطينية في بدايتها باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخفيف حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التي أدت لتراجع حجم الطلب الكلي والخارجي على السلع والخدمات وارتفاع مخاطر الاستثمار، (مكحول، 2006 ، ص37).

يعتبر معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، حيث بلغ (26.9%) في فلسطين عام 2014. في حين بلغت نسبة البطالة من اجمالي القوى العاملة (7.2%) في البدان مرتفعة الدخل، و(5.7%) في البلدان منخفضة الدخل، و(5.6%) في البدان متوسطة الدخل وذلك لعام 2014. اما في العالم والعالم العربي فبلغت (5.9%)، (11.5%) لنفس العام على الترتيب. في حين بلغت في كل من الاردن ومصر ولبنان ودولة الاحتلال الاسرائيلي، (11.1%)، (13.2%)، (6.4%)، (6.1%) على الترتيب لنفس العام.([3])

والشكل (4-3) يوضح نسب البطالة في البلدان والدول والمجاورة:

---

(1) http//www.pma.ps/portals/1/Users/002/02/2/TimeSeriesDataNew/Palestinian_Main_indicators/main_indicators_palestinian_economy.xls

([2])البطالة حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية :حيث تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 فأكثر) ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأقارب الأصدقاء.

([3]) Data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

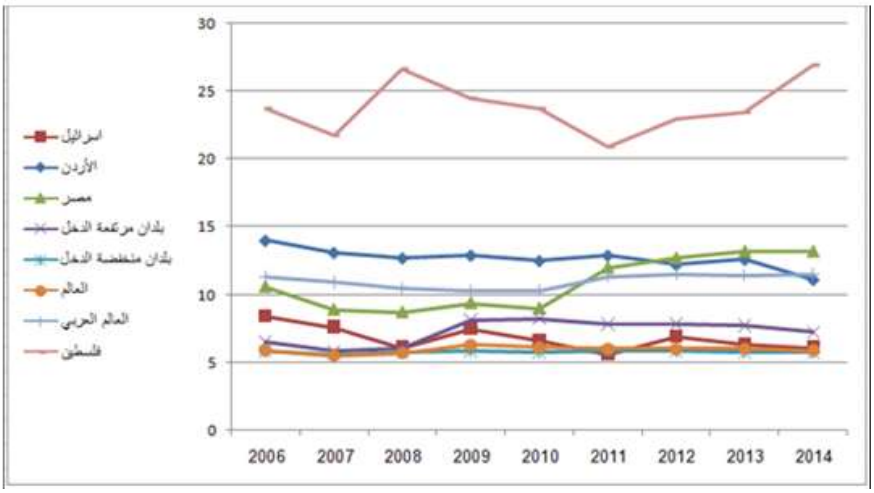

الشكل (4-3)

مقارنة نسبة البطالة في فلسطين بالدول المجاورة (2006 - 2014)

المصدر: مجموعة البنك الدولي

كما يوضح الشكل (5-3) تطور نسب البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

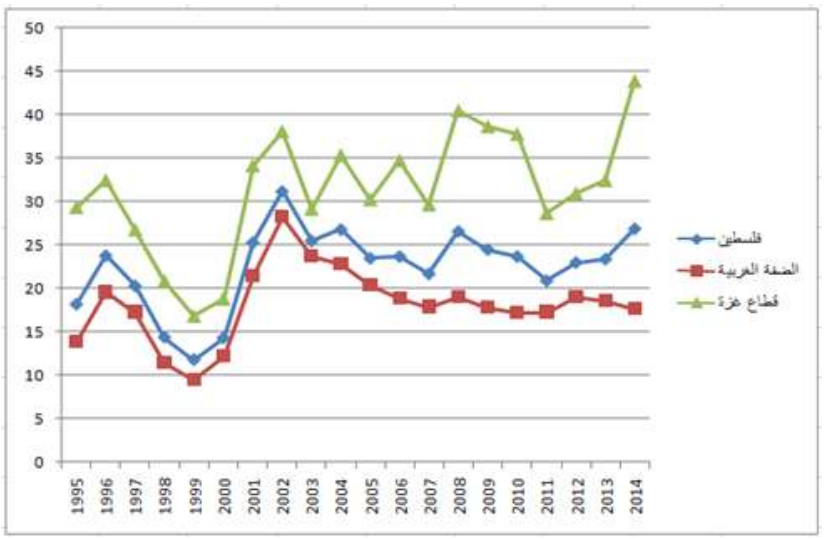

الشكل (5-3): نسب البطالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات جدول رقم (4) ص 226

نلاحظ من الشكل رقم (5-3) أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من معدلات البطالة في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط البطالة في قطاع غزة (31.5%) خلال الفترة (1995-2014)، في حين بلغ في الضفة الغربية (18.21%) خلال نفس الفترة .

ويعود سبب هذا التفاوت للحصار والإغلاق المتكرر لقطاع غزة، وشن الحروب عليه وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة، بالإضافة لضعف الاستثمار في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى لتراجع الأنشطة الاقتصادية. أما على صعيد معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية نلاحظ أنها بلغت حوالي(22.4%) من إجمالي القوى العاملة كمتوسط خلال الفترة (1995-2014).

وهنا يجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة شهدت استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجعت معدلات البطالة خلال العام 2011 إلى (20.9%) مقارنة مع (24.5%) في العام 2009، إلا أنها بلغت ذروتها عام 2014 لتصل الى (26.9%).

وترى الباحثة أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي حقّقها الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في الفترة (2009-2011) ، ترافقت مع وجود معدلات مرتفعة للبطالة، أي أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي حققها الاقتصاد الفلسطيني، لم تكن كافية لتقليص معدلات البطالة بصورة ملموسة، الأمر الذي يعني أن فائض القوة العاملة الزائد على حجم الطلب على العمل في الاقتصاد المحلي، إما انضم إلى جيش العاطلين عن العمل، وإما التحق بسوق العمل الإسرائيلي.

3.1.7 (التكوين الرأسمالي الثابت)

يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوما منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح، أي أنه يقصد بالتكوين الرأسمالي الإجمالي أنه عبارة عن التكوين الرأسمالي الثابت إضافة للتغير في المخزون، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2014، ص36).

وتشير البيانات أن نسبة التكوين الرأسمالي الثابت بلغت (21.4%) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العام (2014) بينما بلغت (20.4%) في البلدان مرتفعة الدخل و(25.1%) في البلدان منخفضة الدخل و(21.9%) و(25%) في العالم، والعالم العربي على الترتيب وذلك لعام 2014. في حين بلغت في كل من مصر، والاردن، ولبنان، ودولة الاحتلال الاسرائيلي، (13%)، (27%)، (31%)، (19%) على الترتيب لنفس العام.([1])

([1]) Data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS

والشكل (3-6) يوضح مقارنة نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي في فلسطين بالدول المجاورة.

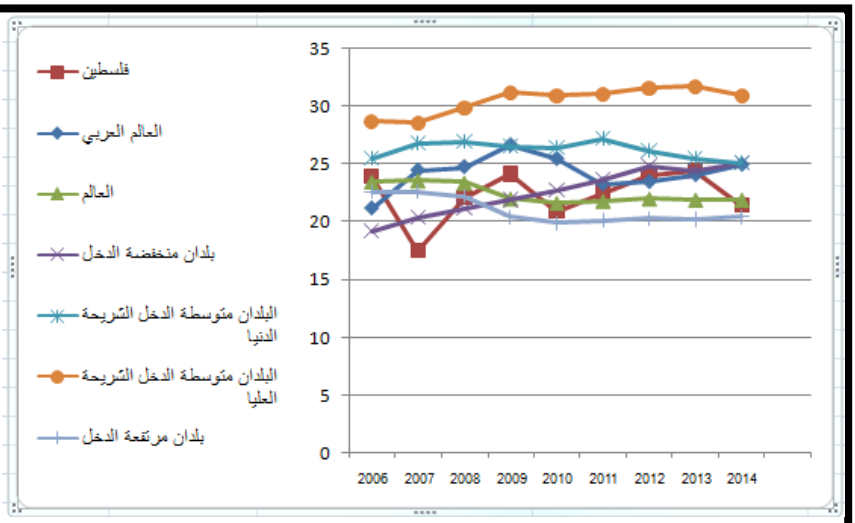

الشكل رقم (3-6)

مقارنة نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي في فلسطين بالدول والبلدان المجاورة (2006 - 2014)

المصدر: مجموعة البنك الدولي

والشكل رقم (3-7) يوضح نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الحقيقي.

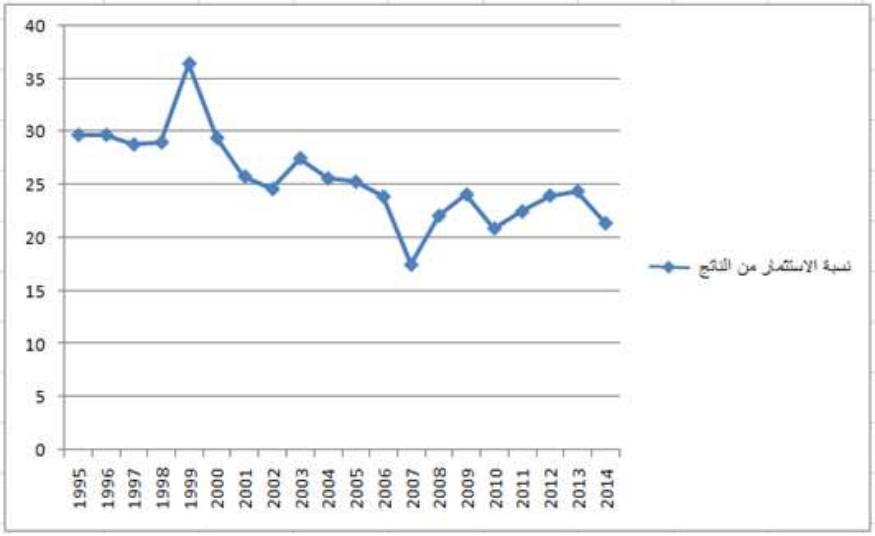

الشكل رقم (3-7)

التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2014-1995)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (5) ص 227

نلاحظ من الشكل رقم (7-3) ارتفاع نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 1999 بنسبة (36.4%) وذلك يعود لتحسن أداء النشاط الاقتصادي خلال نفس العام، كما نلاحظ انخفاضه خلال عام 2007 إذ بلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الحقيقي.(17.5%)، وبشكل عام يعود انخفاضه نتيجة عدم التزام الدول المانحة بدفع المعونات بشكل دوري، والضغوط المالية التي تواجهها موازنة السلطة الفلسطينية، مما يجعل الأولوية في الإنفاق الحكومي لتغطية الرواتب والنفقات الجارية الأخرى اللازمة لاستمرار عمل مؤسسات القطاع العام.

ويعزى ضعف المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية، إلى الارتباط الكبير بين الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة والنشاط الاقتصادي، بالإضافة لاعتماد فئة واسعة من الشعب الفلسطيني على المساعدات الدولية وعلى تحويلات ذويهم من الخارج، إذ بلغ صافي تدفقات التحويلات من الخارج (1555.9) مليون دولار بالأسعار الثابتة لعام 2014،(سلطة النقد الفلسطينية،2015 التقرير السنوي لعام 2014، ص107).

3.1.8 المنح والمساعدات الخارجية.

منذ وصول السلطة الفلسطينية الى الأراضي الفلسطينية بدأ عقد المؤتمرات (مؤتمر الدول المانحة 1993)، وبدأت معها المساعدات تتدفق على الأراضي الفلسطينية وأصبح المجتمع الفلسطيني، معتمداً على المساعدات بشكل رئيس، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، 2005، ص21).

اعتمد الإنفاق العام في الموازنة العامة الفلسطينية بشكل مفرط على المنح والمساعدات الخارجية من الدول المانحة كما تعتمد النفقات التطويرية بشكل شبه كامل على التمويل الخارجي، كما أن النفقات الجارية([1]) تعتمد هي الأخرى على المنح لدعم الموازنة الجارية، الأمر الذي يعني تبعية الموازنة العامة الفلسطينية لعوامل خارجية يصعب التحكّم فيها محلياً، وهي تتغيّر تبعاً للظروف السياسية والمواقف الدولية، وهو ما ينعكس في عدم انتظام تدفق المنح والمساعدات الخارجية، الأمر الذي يشكّل العامل الثاني بعد قيود الاحتلال الإسرائيلي المؤثرة سلباً في

[1] ظهر صافي الإقراض في الموازنة العامة لأول مرة عام ٢٠٠٢، ضمن النفقات الجارية وهو يمثّل ما تنفقه الخزينة العامة من مبالغ لتسديد المستحقات المالية على هيئات الحكم المحلي التي تستخدم لتغطية نفقات المرافق بصفة أساسية والتي يتم تحويلها بشكل مباشر إلى شركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة، أو بشكل غير مباشر من خلال قيام حكومة إسرائيل باقتطاعها من إيرادات المقاصة لحساب شركات المنافع العامة الإسرائيلية.(صندوق النقد الدولي،2008، ص13)

الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، (صبيح ورسلان، 2013، ص54).

تعتبر النفقات العامة الرأسمالية نفقات غير عادية ترتبط فقط بفترة زمنية معينة ومحددة، وهي فترة تشييد المرافق العامة، ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويل غير عادية كالقروض وإصدار النقد، (عبد الحميد، 2005، ص192).

ويقصد بالنفقات الرأسمالية التطويرية النفقات المتعلقة بالثروة القومية كنفقات إنشاء المشروعات الجديدة من طرق، وسكك حديدية، ومصارف وغيرها، (اشتية، 2003، ص269).

وتشمل النفقات التي تنفقها الدولة لتوسيع الإنتاج كالتحويلات الرأسمالية للمشاريع والنفقات التطويرية على البنى التحتية المادية كالطرق والمواصلات والبنى التحتية المؤسسية، والقانونية، وتتضمن النفقات التطويرية الرأسمالية امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع، والأجهزة والمعدات، ومركبات وآليات ثقيلة، والأبنية والإنشاءات، والأثاث. تنقسم النفقات الرأسمالية والتطويرية إلي نفقات رأسمالية عادية ونفقات رأسمالية تطويرية. وتنقسم النفقات الرأسمالية التطويرية في الموازنة العامة الفلسطينية حسب مصادر تمويلها إلى نفقات تطويرية ممولة من الخزينة ونفقات تطويرية ممولة من الدول المانحة والقروض، لإعادة بناء وأعمار البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، (صبيح، 2010، ص273).

جدول رقم (4-3) النفقات العامة والمنح والمساعدات الخارجية خلال الفترة (1996-2014)

السنة	الناتج المحلي بالأسعارالجارية (مليون دولار)	النفقات العامة (مليون دولار)	النفقات الجارية (مليون دولار)	النفقات لتطويرية (مليون دولار)	المنح والمساعدات الخارجية (مليون دولار)
1996	3409.6	1072.1	829.7	242.3	291.5
1997	3759.8	1130.1	867.8	262.3	268.1
1998	4067.8	1074.7	838.9	235.8	236.3
1999	4271.2	1181.9	942.5	239.4	244.9
2000	4313.6	1667.8	1198.8	469	510
2001	4003.7	1437.6	1097.6	340	849
2002	3555.8	1293.6	1041.6	252	697
2003	3968	1635	1240	395	620
2004	4329.2	1528	1267	261	353
2005	4831.8	2281	1994	287	636
2006	4910.1	1707	1426	281	1019
2007	5505.8	2877	2567	310	1322
2008	6673.5	3487.7	3272.7	215	1978.1
2009	7268.2	3375.9	3190	185.9	1401.8
2010	8913.1	3200.1	2927.3	272.8	1210.3
2011	10465.4	3254.6	2960.1	294.5	983.3
2012	11279.4	3258.2	3047.1	211	932.1
2013	12476	3419.1	3250.7	168.4	1358
2014	12765.8	3606.9	3446	160.9	1230.4

المصدر: الموقع الالكتروني سلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي:

http://www.pma.ps/portals/users/002/02/2/TimeseriesDataNew/public_finance/revenues_expenditures_andfinancing_sources_of_pna_fiscal_operations.xls

البيانات (1996-2002) من صندوق النقد الدولي من خلال الرابط التالي

http://www.imf.org/external/pubs/ft/med2003/eng/wbg/wbg.pdf

تشير بيانات الجدول رقم (4-3) إلى أن النفقات الجارية تهيمن على تركيبة الإنفاق العام، ويلاحظ أن الأهمية النسبية للإنفاق الجاري تتزايد بشكل مضطرب، بينما تتناقص الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الذي كثيراً ما يتعرّض للتخفيض في أوقات الأزمات المالية، حيث تشكل النفقات الجارية ما نسبته (95.5%) من النفقات العامة بينما بلغ الإنفاق التطويري (4.4%) من النفقات العامة، وذلك للعام 2014.([1])

والشكل رقم (3-8) يوضح نسبة كل من النفقات الجارية، النفقات التطويرية، المساعدات الخارجية، من جمالي النفقات العامة.

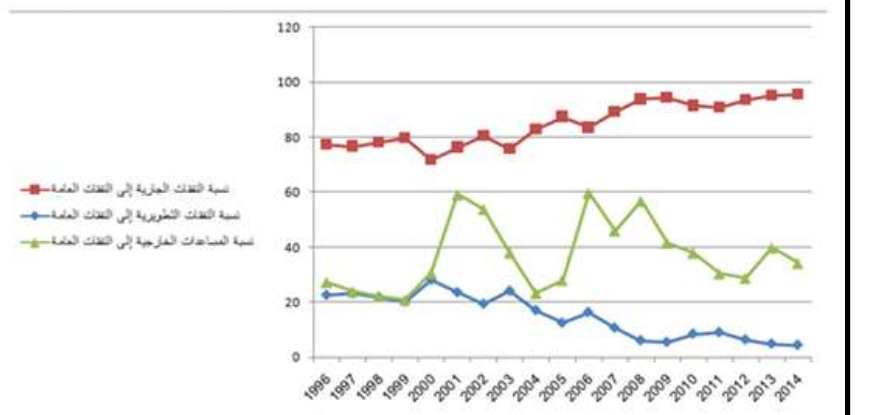

الشكل (3-8)

نسبة النفقات الجارية والتطويرية والمساعدات الخارجية من النفقات العامة (1996 - 2014)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بناءاً على جدول رقم (4-3) ص 80

ويعتبر الإنفاق الاستثماري العام مهماً، خصوصاً في مشروعات البنية التحتية الضرورية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتحسين المناخ الاستثماري، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي.

وتشير بيانات جدول (5-3) أن متوسط نسبة النفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي بلغ (36.1%) خلال الفترة (1996-2014)، بينما بلغ متوسط نسبة النفقات الجارية من إجمالي الناتج المحلي (30.7%) أما متوسط نسبة النفقات التطويرية من إجمالي الناتج المحلي بلغ (5.2%) خلال نفس الفترة أي أن حصة الإنفاق على التنمية منخفضة جداً، وهذا يعني أن

([1]) النسب من إعداد الباحثة بناء على بيانات جدول رقم (4-3).

تسديد فاتورة الرواتب والأجور له الأولوية على النفقات الاستثمارية التطويرية، وهو ما يعمل على إرباك السلطة الفلسطينية في حالة انقطاع المساعدات الخارجية، أو عندما تقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز مستحقات السلطة الفلسطينية من إيرادات المقاصة.

كما يعتمد الإنفاق العام في الموازنة الفلسطينية على مصادر التمويل الخارجية التي يصعب التحكّم فيها، والسيطرة عليها، إذ بلغ متوسط نسبة المنح والمساعدات الخارجية من إجمالي الناتج المحلي (13.7%) خلال الفترة (1996–2014).

تغطي مساعدات الدول المانحة كامل النفقات التطويرية تقريباً وقسم كبير من النفقات الجارية، وتتسم بالتذبذب وعدم الانتظام في التدفق، فضلاً عن أن إيرادات المقاصة، وهي تغطي جزءاً كبيراً من النفقات الجارية، غالباً ما تستخدم من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كأداة للضغط الاقتصادي لأغراض سياسية، الأمر الذي انعكس في عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الثقة بالنظام المالي الفلسطيني، (صبيح ورسلان، 2013، ص63).

جدول رقم (5-3)

نسبة كل من المنح والمساعدات الخارجية، النفقات العامة، والجارية، والتطويرية من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للفترة (1996-2014)

السنة	نسبة المنح والمساعدات الخارجية من الناتج (%)	نسبة النفقات العامة من الناتج (%)	نسبة النفقات الجارية من الناتج (%)	نسبة النفقات التطويرية من الناتج (%)
1996	8.5	31.4	24.3	7.1
1997	7.1	30	23	6.9
1998	5.8	26.4	20.6	5.7
1999	5.7	27.6	22	5.6
2000	11.8	38.6	27.7	10.8
2001	21.2	35.9	27.4	8.4
2002	19.6	36.3	29.2	7
2003	15.6	41.2	31.2	9.9
2004	8.1	35.2	29.2	6.02
2005	13.1	47.2	41.2	5.9
2006	20.7	34.7	29	5.7
2007	24	52.2	46.6	5.6
2008	29.6	52.2	49	3.2
2009	19.2	46.4	43.8	2.5
2010	13.5	35.9	32.8	3
2011	9.3	31	28.2	2.8
2012	8.2	28.8	27	1.8
2013	10.8	27.4	26	1.3
2014	9.6	28.2	26	1.2
المتوسط	13.7	36.1	30.7	5.2

المصدر: الموقع الالكتروني سلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي

http://www.pma.ps/portals/users/002/02/2/TimeseriesDataNew/public_finance/revenues_expenditures_andfinancing_sources_of_pna_fiscal_operations.xls

البيانات (1996-2002) من صندوق النقد الدولي من خلال الرابط التالي

https:www.imf.org/external/pubs/ft/med2003/eng/wbg/wbg.pdf

في حين بلغ متوسط نسبة المنح المقدمة لدعم الموازنة (59.3%) من إجمالي التمويل الخارجي للفترة (1996–2014) بينما بلغ متوسط نسبة المنح المقدمة لدعم المشاريع التطويرية (40.5%) خلال نفس الفترة كما يظهر من الشكل رقم (9–3)([1])

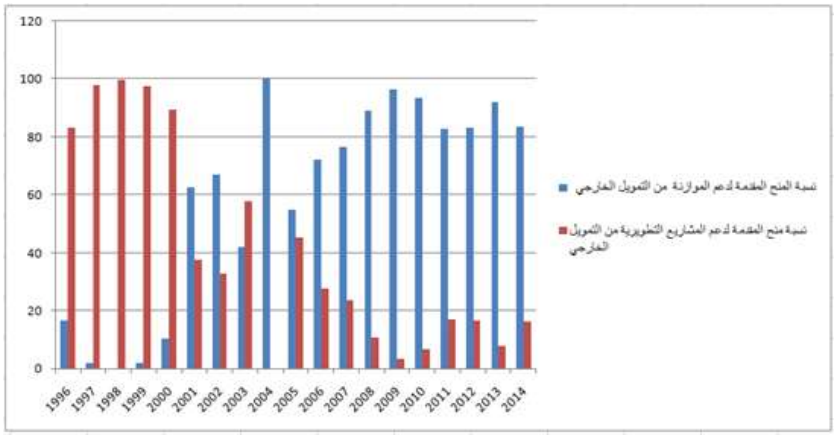

الشكل (9–3)

نسبة المنح المقدمة لدعم الموازنة والمنح المقدمة لدعم التنمية إلى إجمالي المنح والمساعدات الخارجية خلال الفترة (1996–2014)

المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (6) ص 228

قُدرت احتياجات التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية في عام 2014 بنحو(1.2) مليار دولار منها مليار لدعم الميزانية و(201) مليون دولار لدعم التنمية، كما تعتمد النفقات التطويرية بشكل شبه كامل على التمويل الخارجي، إذ بلغ متوسط نسبة الدعم الخارجي للنفقات التطويرية (81.3%) خلال الفترة (1996–2014)، كما أن النفقات الجارية تعتمد هي الأخرى على المنح لدعم الموازنة الجارية، إذ بلغ متوسط نسبة الدعم الخارجي للنفقات الجارية (27.2%) لنفس الفترة، الأمر الذي يعني تبعية الموازنة العامة الفلسطينية لعوامل خارجية يصعب التحكّم فيها محلياً، وهي تتغيّر تبعاً للظروف السياسية والمواقف الدولية.([2]) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3–10).

([1]) تم حساب النسب بناء على: (المنح المقدمة لدعم الموازنة/إجمالي المنح والمساعدات الخارجية)*100
(المنح المقدمة لدعم للمشاريع التطويرية/إجمالي المنح والمساعدات الخارجية)*100

([2]) تم حساب النسب بناء على: (الدعم المقدم للنفقات الجارية/النفقات الجارية)*100
(الدعم المقدم للنفقات التطويرية/النفقات التطويرية)*100

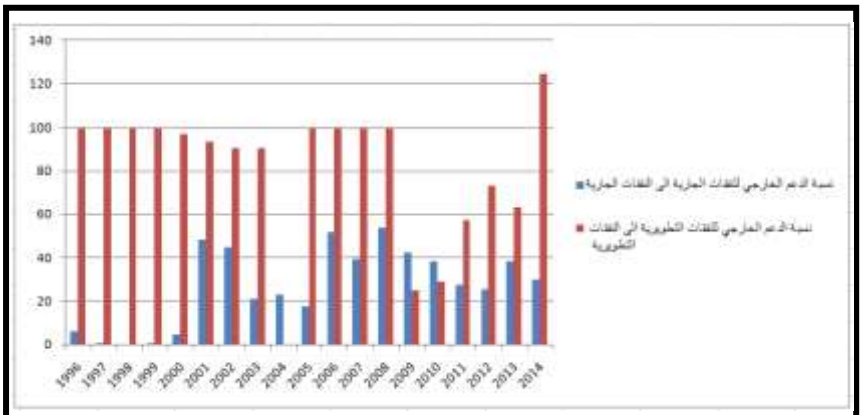

الشكل رقم (10-3)

نسبة الدعم الخارجي المقدم لكل من النفقات الجارية والنفقات التطويرية خلال الفترة (1996-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات جدول رقم (7) ص 229

ترى الباحثة أن التذبذبات التي تتعرض لها المساعدات والمنح الخارجية تجعل الأزمة المالية الفلسطينية المتمثلة بعجز الموازنة يظهر ويختفي بشكل مفاجئ، مما يعني وجود قدر كبير من الإرباك المالي داخل الساحة الفلسطينية ويندرج تحت ذلك العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، الذي تعد إنجازاته معرضة للانهيار بشكل مستمر. وليس ذلك بفعل المساعدات فقط ولكن بفعل الظروف السياسية أيضاً والأنقسامات الداخلية.

3.2 المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الفلسطيني

3.2.1 مفهوم التصنيع وأهميته.

3.2.2 تعريف القطاع الصناعي وتصنيفاته.

3.2.3 تطور القطاع الصناعي في فلسطين تاريخياً.

3.2.4 تحليل هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني.

3.2.5 خسائر القطاع الصناعي.

3.2.6 معوقات القطاع الصناعي الفلسطيني.

مقدمة

يعتبر التصنيع العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث؛ فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقلة نوعية في مسار النهضة الاقتصادية، يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية لأي دولة، حيث يلعب دوراً رئيساً مع باقي قطاعات الإنتاج في زيادة الناتج المحلي بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة .

وقد تعرض القطاع الصناعي في فلسطين منذ سنوات طويلة لمعوقات متعددة وفقاً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي – بالدرجة الأولى – حتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية، والتي كان من أهمها اتفاق باريس الاقتصادي؛ الذي لعب دوراً سلبياً وأضر بالقطاع الصناعي؛ بسبب تقيده للاستيراد والتصدير الفلسطيني وساهم في تآكل الاستثمارات الفلسطينية وضعف المدخرات، إضافة إلى ضعف الإنتاجية والربحية في غالبية فروع القطاع الصناعي الناتج عن تشتت المنشآت الصناعية، واعتماده على خبرات ذاتية عائلية غير قابلة للتجديد والتطوير.

كما واجه الاقتصاد الفلسطيني ظروف صعبة وذلك من خلال إغلاق دولة الاحتلال الإسرائيلي للمنافذ الخارجية بين المناطق الفلسطينية، مما زاد من حدة الحصار والدمار على المنشآت الصناعية، وارتفعت تكاليفها وخسائرها بدون القدرة على تعويضها وإنقاذها من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ مما أدى إلى إغلاق بعض المنشآت الصناعية بشكل كامل.

وسيتم في هذا المبحث تناول مفهوم التصنيع، وأهميته، والتعرف على واقع وأداء القطاع الصناعي في فلسطين، ومتابعة التطور التاريخي للصناعة الفلسطينية، وتحليل مؤشرات أداء هذا القطاع ودوره في عملية التنمية وبخاصة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف والصادرات، وأهم المشاكل والمعوقات التي واجهت هذا القطاع خلال فترة الدراسة.

3.2.1 مفهوم التصنيع وأهميته:

يمثل التصنيع عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية. والتصنيع شرط ضروري للتنمية ومرافق لعملية التنمية الاقتصادية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرض على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع، (عجمية، والليثي، 2001، ص363).

فالتصنيع هو العملية التي بواسطتها تصبح الدول غير الصناعية، صناعية فالدولة لا تعتبر صناعية إلا إذا كان ما لا يقل عن 25% من الناتج المحلي يظهر في القطاع الصناعي. وما

لا يقل عن 60% من الناتج الصناعي يأتي من الصناعة التحويلية. ما لا يقل عن (10%) من السكان يعملون في قطاع الصناعة، (المعماري، 2010، ص247).

تتبع أهمية التصنيع مما يلي، (القريشي، مدحت، 2007، ص169-173):

- تطور الصناعة من شأنه أن يعزز الروابط الأمامية والخلفية مع الزراعة، ومع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فزيادة الإنتاجية والنمو في الصناعة تنتقل آثارهما إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات؛ حيث يقوم القطاع الصناعي بإنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية التي تستخدمها القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يساهم القطاع الصناعي في تعزيز الصادرات وتنميتها؛ حيث ينتج القطاع الصناعي مختلف أنواع السلع المصنعة منها ما هو للسوق الداخلي(المحلي) ومنها ما هو للتصدير مما ينعكس ايجابياً على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات ويوفر العملات الأجنبية التي يحتاجها الاقتصاد.
- إن وفرة الحجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق القطاعات الأخرى، الأمر الذي يمكن من جني هذه الوفرة من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم وبالتالي تخفيض معدل كلفة الوحدة المنتجة.
- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب مهارات؛ حيث أن إنتاجية العامل في الزراعة منخفضة بالمقارنة مع مستوى إنتاجية العامل في الصناعة مما يساهم في رفع مستوى إنتاجية العمل ورفع معدلات النمو في الناتج القومي، (مطر، 2011، ص8).

يمكن تحديد أهداف التصنيع في فلسطين على النحو التالي: (وزارة الاقتصاد الوطني، 2015).([1])

- زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.
- رفع قدرة القطاع الصناعي على تغطية الحاجات الأساسية للسكان.
- زيادة حجم الصادرات الفلسطينية من خلال تطوير الصناعات القائمة واستحداث صناعات جديدة.
- توسيع وتطوير العلاقات التشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتطويرها.

([1]) http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=4&tabid=11&lng=2

- الانفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والعمل قدر الإمكان على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3.2.2 تعريف القطاع الصناعي وتصنيفاته

يمكن تعريف القطاع الصناعي على أنه " وحدة رئيسة وكبيرة في الاقتصاد تستخرج المواد الخام الطبيعية وتحويلها إلى سلع مادية وطاقة للاستهلاك الإنتاجي والشخصي، وخدمات ذات طبيعة صناعية هدفها المحافظة على قيمة استعماليه أو إعادة تصنيعها،" (المعماري، 2010، ص14)

تعريف آخر: هو ذلك القطاع الذي يعمل على إدخال تعديل على المواد قبل إعادة بيعها بهدف زيادة قيمتها الشرائية أو لفرض زيادة طلب عليها قبل تصنيعها، (منتدى الاعمال الفلسطيني، 2014، ص7).

هو عملية تحويل المواد الخام من حالة إلى حالة أخرى صالحة للاستخدام والاستهلاك، سواء كان الناتج يستهلك بصورة مباشرة (السلع الاستهلاكية) أو يستخدم في إعادة الإنتاج (السلع الوسيطة) أو يساعد في تسهيل عملية الإنتاج (الآلات ومعدات ومواد خام). أو عبارة عن الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه، (الراعي، 2003، ص10).

- **تصنيفات القطاع الصناعي**

التصنيف الصناعي عبارة عن تبويب معين للأنشطة الصناعية ومشاريعها، ويتألف من هيكل تصنيفات متماسك ومتسق للأنشطة الاقتصادية على أساس مجموعة من المفاهيم والتعاريف والمبادئ وقواعد التصنيف المتفق عليها دولياً، ومن أهم التصنيفات المستخدمة للتصنيف الصناعي هو التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية والمعدل ويرمز له (ISIC) (International Standard of Industrial Classification) ويعتبر من أكثر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، وبموجبه قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات الرئيسة وهي التعدين والمقالع، الصناعة التحويلية، إمدادات الكهرباء والماء، (United Nations, 2008, P43)

ويمكن تحليل الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة تصنيفات أهمها: (القريشي، 2000، ص70-71)

- التحليل على أساس الصناعات الاستخراجية أو التحويلية.
- التحليل والتصنيف على أساس أهمية المنتوج ونوعه كالصناعات الثقيلة أو الخفيفة.
- تصنيف الصناعات حسب حجم المشروع حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.
- التصنيف حسب ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وتعاوني.
- التصنيف حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسة.

➢ **التصنيف الصناعي المعمول به في فلسطين:**

التصنيف المعمول به لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هو التصنيف الصناعي القياسي الدولي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، المسح الصناعي – 2000، ص21) وبناءً عليه قسمت الصناعة في فلسطين إلى:

1-صناعة التعدين واستغلال المحاجر:

هي أحدى فروع الصناعة التي تستخرج مختلف الخامات والوقود من باطن الأرض، أو المنتجات الزراعية فوق الأرض. منها صناعة الفحم، وخامات الحديد، واستخراج النفط والكبريت، والخامات الأولية المستخرجة من التربة. (المعماري، 2010، ص15)

2- الصناعات التحويلية:

تقوم هذه الصناعة على إدخال عمليات تحويلية بالوسائل الميكانيكية والكيماوية والطبيعية على الخامات المتنوعة نباتية وحيوانية لتغير طبيعتها وشكلها وجعلها صالحة للاستخدام. وهذه الصناعة تشمل عملية تصنيع المواد الخام، وعمليات تجميع الأجزاء المصنعة، (عابد، 2012، ص16).

وبموجب تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء المعتمد على تقسيم (ISIC) فإنه تم تقسيم الصناعات التحويلية إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسة، (الأمم المتحدة، 2009، ص53) هي:

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
- صناعة الخشب والفلين.
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط، والفحم الحجري، ومنتجات المطاط، والبلاستيك.

- صناعة منتجات الخامات التعديني غير المعدنية (عدا النفط والفحم).
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
- الصناعات التحويلية الأخرى.

3- صناعة الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء:

وتشمل على فرع إمدادات الكهرباء (مد الأسلاك الكهربائية وعلب تجميع الكهرباء، والمقابس الكهربائية ووضع صندوق الكهرباء).

4- إمدادات المياه، أنشطة الصرف الصحي، وإدارة النفايات ومعالجتها:

يشمل هذا الفرع أنشطة تجميع المياه ومعالجتها وتوزيعها للأغراض المنزلية والصناعية، وكذلك الأنشطة التي تتصل بإدارة مختلف أنواع النفايات، مثل المخلفات الصناعية والمنزلية، الصلبة وغير الصلبة. (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014، ص7)

في السنوات الأخيرة بدأ المركز الفلسطيني للإحصاء باستخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع (ISIC-4) وذلك وفق التوصيات الدولية في هذا المجال. لذلك يلاحظ اختلاف في هيكلية الأنشطة الاقتصادية عما كان معمول به خلال الأعوام (1994-2008) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2012،ص11-16)

فبموجب ذلك التصنيف (ISIC-4) تقسم الصناعة إلى أربع مجموعات رئيسة بدلاً من ثلاث، حيث كانت تقسم الأنشطة الصناعية إلى ثلاث مجموعات هي التعدين واستغلال المحاجر، الصناعات التحويلية، وصناعة إمدادات الكهرباء والمياه والغاز، أما التصنيف الجديد فقد قسم المجموعة الثالثة في التصنيف القديم وهي صناعة إمدادات الكهرباء والماء والغاز إلى قسمين لتصبح صناعة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وصناعة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها، (الأمم المتحدة، 2009، ص49). وهذا ما اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3.2.3 تطور القطاع الصناعي في فلسطين تاريخياً:

تعرض القطاع الصناعي في فلسطين - منذ سنوات طويلة - لمعوقات متعددة وفقاً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي بالدرجة الأولى، حتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية وتوقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية، والتي كان من أهمها اتفاق باريس الاقتصادي الذي لعب دوراً سلبياً وأضر بالقطاع الصناعي. فظل قطاع الصناعة في فلسطين ضعيفاً؛ نتيجة للسياسات

والإجراءات التي اتبعتها سلطات الاحتلال والتي كانت تهدف إلى الاستيلاء على الأرض والموارد الفلسطينية والى السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وتسخيره لخدمة ومصلحة الاقتصاد الإسرائيلي. وتمكن القطاع الصناعي الفلسطيني من التقدم بعد قيام السلطة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 1994 – 1999م، إلا أن التقدم لم يستمر طويلاً؛ نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م وفرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً على الاقتصاد عامة ومن ضمنه الصناعة، الأمر الذي أدى إلى تدهورها منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

كما ساهم أيضاً الانقسام السياسي الفلسطيني والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية بشكل عام والحروب المتتالية على قطاع غزة بشكل خاص، على أداء وتطور القطاع الصناعي.

يعالج هذا الجزء المراحل التي مر بها القطاع الصناعي الفلسطيني خلال الفترات الماضية من خلال ثلاث مراحل: المرحلة الأولى فترة الانتداب البريطاني منذ عام 1918 ولغاية 1948، أما المرحلة الثانية فتمثل فترة الاحتلال الإسرائيلي، من عام 1948 وحتى عام 1993، أما المرحلة الثالثة فترة قيام السلطة الفلسطينية وحتى الآن.

أولاً: فترة الاستعمار البريطاني 1918-1948:

اتسم الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الانتداب البريطاني بالتخلف الاقتصادي العام؛ حيث اعتمد على الزراعة بطريقة بدائية بشكل رئيس والتي أثرت على نمط التطور الصناعي آنذاك، فكان قطاع الزراعة العماد الرئيسي للاقتصاد وأهم مصادر الدخل المحلي، وانعكس ذلك على التطور الصناعي، فانتشرت الصناعات الزراعية كصناعة الصابون، واستخراج الزيوت النباتية، وطحن الحبوب. كما كان هناك بعض الصناعات الأخرى كصناعة النسيج، ودباغة الجلود، والحدادة والصناعات الخشبية. وقد تميزت هذه الصناعات بالطابع الحرفي البسيط، وكان الإنتاج الصناعي موجهاً للسوق المحلي بهدف سد الاحتياجات المحلية منه باستثناء الصابون حيث صُدِّر الفائض منه إلى الأسواق العربية، (نوفل، 1994، ص89-90).

ومع بداية سماح سلطات الاحتلال البريطاني لرأس المال الصهيوني بالدخول إلى جميع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية برزت ظاهرة الثنائية الاقتصادية([1]) والتي حدَّت من تطور رأس المال المحلي؛ وذلك لعدم قدرته على منافسة رأس المال الاستعماري والصهيوني ذي

([1]) ظاهرة الثنائية الاقتصادية تعني انقسام الاقتصاد الى قطاعين الأول كبير نسبيا وشديد التخلف وهو في العادة زراعي يتميز بانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأجور، والثاني صغير نسبيا ومتقدم وعادة ما يكون صناعيا، ويتميز بارتفاع الكفاءة الفنية ومستويات الأجور، ولا يرتبط القطاعان ببعضهما إلا بأضعف الصلات.

الطبيعة الاحتكارية والذي بدأ بتحطيم عناصر الإنتاج المحلية العربية وخاصة العاملة في الصناعة وذلك من خلال تطبيق مبدأ تهويد الأرض والعمل والاعتماد على الدعم السياسي والاقتصادي البريطاني، الذي ساهم في تقوية دعم وتطوير رأس المال الصهيوني على حساب رأس المال الفلسطيني، (نصر الله وعواد، 2004، ص10).

كما ساعدت حكومة الانتداب البريطاني اليهود على إقامة المصانع ومنحتهم امتيازات عديدة مثل امتياز الكهرباء، واستغلال مياه البحر الميت، وقدمت لهم الدعم بطرق غير مباشره مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع الإنتاجية والمواد الخام المستوردة. بينما وضعت العقبات الإدارية أمام الصناعات العربية مثل عدم منحها رخص استيراد المواد الأولية، (عكاشة، 1993، ص10).

نتيجة الدعم البريطاني وكذلك دعم الوكالة اليهودية لليهود نمت وتطورت الصناعات الإسرائيلية، مقابل إضعاف ومحاربة القطاع الصناعي الفلسطيني والمنافسة الإسرائيلية له، والجدول رقم (6-3) يوضح الفروقات مابين القطاع الصناعي الفلسطيني والإسرائيلية خلال فترة الانتداب البريطاني، (نوفل، 1994، ص90).

جدول رقم (6-3)

مقارنة بين تطور الصناعة الفلسطينية واليهودية خلال فترة الأنتداب البريطاني (1925- 1942)

السنة	عدد المصانع		عدد العمال		رأس المال (ألف جنيه فلسطيني)		الإنتاج السنوي (ألف جنيه فلسطيني)	
	الفلسطينية	اليهودية	الفلسطينية	اليهودية	الفلسطينية	اليهودية	الفلسطينية	اليهودية
1925	425	536	3500	4894	75	54	-	-
1937	375	1556	3700	21964	50	11064	-	7892
1942	1558	1907	8800	37700	2231	12093	3500	17000

*المرجع: أسامة، نوفل (1994)، ص 92-93

من البيانات السابقة يتبن أن القطاع الصناعي الفلسطيني حقق تقدماً طفيفاً فهناك زيادة في عدد المصانع وأعداد العاملين ورأس المال الفلسطيني، لكن عند مقارنته بالقطاع الصناعي الإسرائيلي نلاحظ، تقدم وتطور القطاع الصناعي الإسرائيلي على حساب القطاع الصناعي الفلسطيني.

ثانياً: فترة الاحتلال الإسرائيلي:

1- فترة قيام الكيان الصهيوني1948-1967

بعد إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948 تم تقطيع فلسطين، لثلاثة أجزاء، ليقام الكيان الصهيوني على الجزء الأكبر والأغنى في الموارد الطبيعية والأكثر تطوراً، ولتخضع الضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع غزة للإدارة المصرية. وهذا أدى إلى تفتيت وحدة عوامل الإنتاج الفلسطينية. مما أدي إلى تغيرات جوهرية في القطاع الصناعي.

فقد تم إلحاق الضفة الغربية مع إمارة شرق الأردن رغم الفرق الكبير في مستوى التطور الاقتصادي بينهما، حيث كانت تعتمد إمارة شرق الأردن على الاقتصاد البدوي من تربية المواشي والزراعة مقابل نمط إنتاجي سلعي في الضفة الغربية، فقامت الحكومة الأردنية بتطوير القطاع الصناعي في الضفة الشرقية على حساب القطاع الصناعي في الضفة الغربية من خلال منح الحوافز الاستثمارية للمشاريع في الضفة الشرقية فأصبح الجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي من نصيب الضفة الشرقية، وبلغ نصيب الضفة الغربية 2.3% فقط من إجمالي التكوين الرأسمالي في الأردن عام 1965، (نصر الله وعواد، 2004، ص12).

ركزت الحكومة الأردنية اهتمامها في تنمية الصناعات في الضفة الشرقية، وتركزت المشاريع الصناعية الكبيرة فيها كمصفاة البترول ومصانع الإسمنت، وتم تركيز الدعم الحكومي على صناعات الضفة الشرقية، ولم تحظ صناعات الضفة الغربية بأكثر من 3.2%من الدعم الحكومي الأردني. ولم تدخل الضفة الغربية أية صناعات جديدة باستثناء صناعة البلاستك وتعليب الأغذية، (صامد، 1985، ص180).

أما بخصوص قطاع غزة فقد كان وضع القطاع الصناعي أسوأ مما كان عليه الحال في الضفة الغربية، فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 4.4% فقط عام 1966، وبلغ عدد المنشآت الصناعية حوالي1000 منشأة صناعية عام 1967 قبل الاحتلال الإسرائيلي، تشمل صناعة البسط والنسيج ومعاصر الزيتون والمطاحن والفخار والتبغ والحلويات وبعض الورش الميكانيكية مع القليل جداً من المصانع التي تعتمد على الآلات والمعدات الحديثه، (قفة، 2006، ص12).

نلاحظ خلال هذه الفترة تراجع وتبعية القطاع الصناعي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بينما لم تكن الأردن ومصر معنيتان في تطور القطاع الصناعي الفلسطيني بل اهتمت بقطاعاتها الصناعية على حساب القطاع الصناعي الفلسطيني.

2- فترة الاحتلال الصهيوني للجزء المتبقي من فلسطين 1967- 1994

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عملت سلطات الاحتلال بشتى الوسائل على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي لهدفين أولهما سياسي والآخر اقتصادي بحيث تجعله اقتصاداً تابعاً ومربحاً للاقتصاد الإسرائيلي.

ظل قطاع الصناعة ضعيفاً ومهمشاً خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بعد حرب حزيران 1967 حيث لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (10%) خلال السنوات الخمس والعشرين من عمر الاحتلال وسعى الاحتلال الإسرائيلي من خلال تطبيق سياسة (التعاقد من الباطن)، ومحاصرة نمو قطاع الصناعة الفلسطيني؛ وحرمانه من التسهيلات الائتمانية، ومنع التراخيص، واللجوء إلى إغراق السوق الفلسطينية بمنتجات إسرائيلية مماثلة مدعومة، وفرض نظام ضريبي مجحف بغية منع نشوء صناعات وطنية معززة للقدرة الذاتية الفلسطينية، واستخدام آلية الطلب لحفز الاستثمار في الصناعات التي تحتاجها السوق الإسرائيلية وأسواقها التصديرية، (نصر، 2002، ص7-8).

إن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي GDP كانت خلال أكثر من 30 عاماً متقاربة وكانت في حدود 8% فقط، وهي نسبة متدنية إذا قورنت بدول أخرى حيث تقدر تلك النسبة في الأردن بـ 27% تقريباً في عام 1993وتقدر في إسرائيل بـ 21.5%، ولم ينم قطاع الصناعة الفلسطيني (بفرعيه الاستخراجي والتحويلي) خلال سنوات الاحتلال نمواً يذكر، حيث لم يحدث تغيير حقيقي في بيئة القطاع الصناعي خلال فترة الاحتلال، (أبو ظريفة، 2006، ص2-3).

وكانت معظم المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة صغيرة الحجم ذات طابع حرفي حيث بلغت نسبة المؤسسات الصناعية التي يعمل بها أقل من عشرة عمال حوالي (93%) من إجمالي المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت هذه النسبة أعلى في قطاع غزة حيث بلغت حوالي (95%) نتيجة لزيادة نشاط التعاقد من الباطن مع المؤسسات الإسرائيلية، وبخاصة في صناعة الملابس والجلود، (نصر،2002، ص7-8).

من أهم الإجراءات التي أدت إلى تراجع الصناعة الفلسطينية ما يلي:-

- توجيه الموارد البشرية والمصادر الطبيعية الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الصهيوني، من خلال الاستيلاء على المياه والأراضي وتهويدها، وترسيخ التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية خاصة للصناعات التي تتطلب كثافة في العمل، كصناعات النسيج والملابس.

- صغر حجم المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، لعدم وجود نظام مصرفي يدعم إنشاء مؤسسات كبيرة – من خلال توفير رأس المال اللازم، ونظام الضرائب والقوانين التي تحد من قدرة المؤسسات الصناعية من التوسع، ورغبة المستثمرين الفلسطينيين في تجنب التعقيدات والإجراءات القانونية الإسرائيلية، وتفضيلهم مشاريع صغيرة تتسم بالمرونة معظمها مؤسسات فردية أو شركات تضامن.
- العمل على فرض ضرائب ورسوم عالية وتحويلها لتغطية كافة نفقات الاحتلال، وتحويل الفائض منها إلى خزينة الحكومة الإسرائيلية (كضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل).
- إغراق السوق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية منخفضة الجودة، والمدعومة والتي لها منافسة في السوق الفلسطيني مما عرض الصناعات المحلية إلى منافسة حادة وغير متكافئة أفقدتها القدرة على الصمود والبقاء في السوق المحلي وذلك لتعرضها لخسائر كبيرة جداً.
- منع التوسع الأفقي للصناعات الفلسطينية، ومنع إصدار التراخيص لإنشاء مصانع جديدة، أو توسيع القائم منها.
- العمل على عرقلة الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى لا يكون عائقاً أمام رأس المال الصهيوني في استغلال الأيدي العاملة الرخيصة ولا منافساً للمنتجات الإسرائيلية، (نصر الله وعواد، 2004، ص13).

ثالثاً: فترة قيام السلطة الفلسطينية 1994 وحتى الآن

وقد مرت بثلاث مراحل أما الأولى فامتدت من عام 1994 إلى الربع الثالث من العام 2000 وهي منذ تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية وحتى بداية انتفاضة الأقصى، والمرحلة الثانية تمتد من الربع الرابع للعام 2000 وحتى عام 2005 وهي فترة الانتفاضة الثانية، أما الفترة الثالثة فتبدأ منذ عام 2006 وحتى وقتنا الحاضر وهي الفترة التي فازت بها حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي وما ترتب عليها من حصار ومن ثم انقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والحروب المتتالية على قطاع غزة.

1- المرحلة الأولى من عام 1994- حتى الربع الثالث من عام 2000 .

شهد القطاع الصناعي الفلسطيني ازدهاراً ملحوظاً منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة لإقرار قانون تشجيع الاستثمار وبناء المدن الصناعية، وسعت جاهدة لتطويره من خلال مد شبكات البنية التحتية، وخلق فرص عمل، وإنشاء وزارة الصناعة، والاتحاد العام للصناعات

الفلسطينية، العمل على إعادة تأهيل القطاع الصناعي، وزيادة التشغيل، وجذب الاستثمارات وزيادتها من خلال إصدار قانون الاستثمار وقانون هيئة المدن والمناطق الصناعية وإنشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس والقوانين الاقتصادية الأخرى التي ساهمت في تحسين الأوضاع الاقتصادية وتطوير النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، (نوفل، 2000، ص3).

إلا أن هذه الزيادة في عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين فيها فقد ظلت الصفة المميزة لها هي صغر حجمها بصفة عامة كما كانت خلال السنوات والعقود الماضية وعلى الرغم من أن الاقتصاد الفلسطيني شهد حتى عام 1999 استقراراً نسبياً، ولكن الممارسة الإسرائيلية لم تسمح بحدوث تغييرات هيكلية على بنى الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الممتدة من عام 1994- 1999 ويعود ذلك لتركة الاحتلال واستمرارية نمط العلاقات الاقتصادية والتجارية، والاعتماد الكبير على المنح والمساعدات الخارجية بدلاً من تنويع وإثراء مصادر الدخل المحلية، وسيطرة دول الاحتلال الاسرائيلي على السوق والتجارة الفلسطينية من خلال المزايا التي جلبها لها اتفاق باريس الاقتصادي، عبر اعتماد الشيكل عملة رئيسة متداولة في السوق والبنوك والمعاملات التجارية الفلسطينية، (مقداد، 2001، ص13).

2- المرحلة الثانية خلال انتفاضة الأقصى 2000-2005

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر من عام 2000، لحقت خسائر فادحة بالقطاع الصناعي نتيجة لسياسة تدمير القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، فواجه الاقتصاد الفلسطيني حصاراً شديداً لم يسبق له مثيل، تم إغلاق المنافذ الخارجية للضفة والقطاع، إضافة إلى إغلاق المنافذ الداخلية بين المحافظات الشمالية والجنوبية وتقطيع أوصال المحافظة الواحدة.

فقد أشارت تقارير وزارة الصناعة إلى مجموعة من السياسات التدميرية والعقابية أهمها منع دخول المواد الخام إلى المناطق الفلسطينية، ومنع خروج المواد المصنعة للتصدير، وعرقلة العمل في داخل المناطق الصناعية، وعدم تمكين العمال من الوصول إلى أماكن عملهم، وذلك بفرض الحصار على المدن، والقيام بقصف وتدمير ونهب العديد من المصانع ذات القدرة التنافسية للصناعات الإسرائيلية. حيث أدى التراجع في الصادرات لأضرار فادحة، خاصة أن القطاع الصناعي الفلسطيني يعتمد على دولة الاحتلال إسرائيلي في تسويق إنتاجه، (نوفل، 2000، ص5).

أما عن حجم الخسائر الناجمة عن هذه السياسات، فقد بلغت قيمة الخسائر المباشرة في الإنتاج خلال الفترة الممتدة 2000 ولغاية 2001، نحو نحو 475 مليون دولار، وبلغ حجم الخسائر في الثروة القومية 15 مليون دولار، وخسائر الفرص الضائعة نحو 175.5 مليون دولار،

وخسائر طارئة قدرت نحو 1.5 مليون دولار. وبالتالي قدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة الإجمالية بنحو 667 مليون دولار، (مقداد، 2001، ص13).

ونلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 13.3% في عام 1994 إلى 17.4% في عام 1999، ثم انخفضت في عام 2000 إلى 17.2%، كما تشير البيانات أن عدد المنشآت الصناعية انخفضت إلى(13693)عام 2003 وأن عدد العاملين في القطاع الصناعي انخفض إلى (60185) لنفس العام . بينما انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من (19%) لسنة 1995 إلى (12%) سنة 1999 ثم بدأت تتذبذب في الانخفاض والصعود حتى وصلت إلى (18%) في عام 2004، (نصرالله، وعواد، 2004، ص19).

وبالرغم من قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب الأحادي من قطاع غزة في عام 2005 إلا أنها أبقت سيطرتها على معابرها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، فلم يستطع الفلسطينيون من التنقل بحرية، ولم يتحقق انتقال السلع والبضائع بحرية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم الخارجي، ولم يتم فتح المعابر والحدود والمطار والميناء، لكي يبقى اقتصاداً هزيلاً وضعيفاً ونبقى سوقاً مفتوحاً ومعتمدين اعتمادًا كليًا على السوق الإسرائيلي، (زعرب، 2005، ص25).

3- المرحلة الثالثة منذ 2006 وحتى الأن

اشتد الحصار الاقتصادي في عام 2006 عقب الانتخابات التشريعية التي فازت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حيث شددت إسرائيل قبضتها على الضفة الغربية وقطاع غزة واستخدمت أساليب جديدة في الحصار، كالحصار المالي حيث حذرت البنوك التجارية من التعامل مع الحكومة الفلسطينية، وباشرت بإغلاق المعابر بشكل تدريجي ومنعت العمال من الدخول إلى داخل الخط الأخضر للعمل، وقيدت دخول الوقود، وتوقفت عن دفع مستحقات المقاصة، وحاول الفلسطينيون تجاوز ذلك من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية في بداية عام 2007. ولم تصمد هذه الحكومة طويلاً، فقد تهاوت بعد تأسيسها بثلاثة أشهر وحصل انقسام بين شطري الوطن حيث أسفر الانقسام عن وجود حكومتين الأولى في غزة والثانية في الضفة الغربية، وأعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي، قطاع غزة كياناً معادياً في حزيران 2007 وأغلقت المعابر بشكل تام وفرضت حصاراً هو الأول من نوعه في حجمه، وألغت الكود الجمركي لقطاع غزة ، وبالتالي حرمت تجار القطاع من الإستيراد المباشر. ومنع رجال الأعمال الفلسطينيين من

التواصل مع نظرائهم في الضفة الغربية، ومنعهم من الخروج للعالم الخارجي، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، (العبادسة، 2007، ص4).

كل هذه التطورات أثرت بشكل سلبي على القطاع الصناعي، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى (14.5%) عام 2007 بعد أن كان يشكل (17.3%) عام 2005، مما أدى إلى إغلاق (95%) من المنشآت الصناعية العاملة في قطاع غزة، أي ما يقارب من 3722 مصنع من مجموع 3922 منشأة صناعية وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن (15%) وبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي قبل الحصار35.222 عامل وبعد الحصار انخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي ليصل إلى أقل من 1522 عامل في مختلف القطاعات الصناعية. كما استهدفت الحرب الإسرائيلية الأولى على قطاع غزة نهاية 2008م المنشآت الاقتصادية بشكل متعمد وبلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تضررت نتيجة العدوان بناءً على تقارير وزارة التخطيط الفلسطينية بأكثر من 722 منشأة اقتصادية، وبلغت إجمالي الخسائر المباشرة للقطاع الصناعي 242 مليون دولار، (وزارة التخطيط الفلسطينية تقرير (2)، 2010، ص7-8).

بعد العام 2008 اتجهت جميع المؤشرات نحو التحسن نتيجة حفر الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر، مما ساعد هذه المنشآت في الحصول على مستلزمات الإنتاج من مواد خام ووقود. حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية إلى نحو (15.6%) عام 2008، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فقد انخفض معدل مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى (14.3%) عام 2009، وإلى ما يقارب (12%) في عامي 2010-2011 ، ويعود سبب الانخفاض إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية ومنها استمرار قيود اتفاق باريس الاقتصادي، وتعقيدات الاحتلال الإسرائيلي في وجه الصناعة الفلسطينية، إضافة إلى نزوع رأس المال إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية، (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014، ص9).

في يوليو 2013 تم إغلاق الأنفاق مع الجانب المصري فازداد الأمر سوءًا بالنسبة للنشاط الصناعي في قطاع غزة واستمرار الحصار والحروب المتتالية على قطاع غزة، مما أدى إلى التوقف شبه التام للعديد من المنشآت الصناعية، نتيجة استمرار إغلاق المعابر ومنع تدفق الواردات والصادرات من السلع والبضائع، بالإضافة إلى الأضرار الجزئية والكلية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالمنشآت الصناعية والبنية التحتية نتيجة الحروب على قطاع غزة في

نوفمبر 2012م، يوليو 2014، حيث تكبد القطاع الصناعي خسائر كبيرة، ودخل اقتصاد غزة في حالة ركود، (الإدارة العامة للصناعة، 2015).

3.2.4 تحليل هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني:

أولاً: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتمد الاقتصاديون على حسابات الناتج المحلي الإجمالي اعتماداً كبيراً باعتبارها أداة واقعية للتحليل الاقتصادي كونها تمثل إحدى المؤشرات الهامة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وتقييم أداء الاقتصاد والتنبؤ بالتطورات الاقتصادية المستقبلية، وتكمن أهمية معرفة مدى مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي في رصد أداء الاقتصاد الفلسطيني والتطورات التي حدثت لمستوى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

والجدول رقم (7-3) يوضح مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2014).

يبين الجدول (7-3) أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة صعوداً وهبوطاً، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي (16.2) من إجمالي الناتج المحلي للفترة (1994-2014). ونلاحظ أن هذه النسبة اتجهت إلى التراجع حتى بلغت في عام 2000 أدنى مساهمة لها قدرت ب (13.6%)، ويمكن إيعاز هذا التراجع إلى زيادة مساهمة القطاع الخدماتي على حساب القطاع الصناعي وذلك بسبب الحياة التي كان يعيشها الناس في مناطق السلطة الفلسطينية حيث كان الاتجاه نحو الرفاهية بسبب زيادة الدخول فنشط القطاع السياحي وقطاع الاتصالات بالإضافة الى ميل الأفراد لشراء السلع المصنعة المستوردة كبديل للصناعات المحلية.

جدول رقم (7-3)

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1994-2014)

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1994	22.9	23.9	22.9
1995	21.2	22.9	18.1
1996	17.7	19.3	14.6
1997	15.8	17.1	13.3
1998	15.3	20.1	13.9
1999	13.9	15	11.4
2000	13.6	16	8
2001	17.1	18.8	13.4
2002	16.6	18.1	13.7
2003	17.8	19.3	14.9
2004	16.3	16.4	16.3
2005	17.3	18.6	15.2
2006	14	14.9	12.1
2007	14.5	16.5	9.2
2008	17.2	18.9	11.9
2009	16.3	18.5	9.6
2010	15.6	16.6	12.6
2011	14	15	11.2
2012	14.9	16.6	10.2
2013	15.5	17.5	10.2
2014	14.5	16	9.2
المتوسط	16.2	17.9	12.9

المصدر: الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني. تم حساب النسب من قبل الباحثة للأعوام (1995-1999) سنة الأساس 2004، من خلال الرابط:-

http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-navacon-1994-2014..htm

أما الأعوام من (2000-2014) سنه الأساس 2004 من خلال الرابط

http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-percent%202000-2015.htm

البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- بيانات عام 2014 هي تقديرات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل

ما لبثت أن ارتفعت هذه النسبة من عام 2001 إلى عام 2005، ويمكن تفسير هذه الزيادة بسبب الحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية وتقطيع الضفة الغربية وصعوبة التنقل بين المدن والقرى، وانخفاض دخول الأفراد في تلك الفترة نتيجة الظروف السياسية، أدى إلى تحول الناس لشراء السلع المحلية الصنع، وبالتالي زاد الإنتاج الصناعي وزادت مساهمته في GDP.

بعد عام 2005 كان الاتجاه العام لمساهمة القطاع الصناعي في GDP تنازلياً، باستثناء عامي 2008- 2009، ويعود هذا التراجع إلى عدة عوامل أهمها:-

1. استمرار الحصار، ومنع استيراد المواد الخام، والتدمير الذي أصاب القطاع الصناعي، وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة على قطاع غزة مما أدى أن تنتج المصانع بأقل من طاقتها الإنتاجية.
2. زيادة مساهمة قطاع الخدمات بنسبة كبيرة على حساب القطاع الصناعي كونه أكثر ربحية وهامش المخاطرة فيه أقل، كما أنه أقل تأثراً بالحصار ومنع وصول المواد الخام التي يتأثر بها القطاع الصناعي بشكل كبير.

زادت مساهمة القطاع الصناعي للعامين 2008-2009 وهذا ناتج عن تحول جميع الإعانات والدعم للضفة الغربية مما أدى إلى زيادة المشاريع الصناعية الفردية، بالإضافة إلى بداية حفر الأنفاق في قطاع غزة ودخول بعض المواد الخام مما عمل على تنشيط القطاع الصناعي.

كما يلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي بلغت(14.5%) عام 2007، حيث تأثر القطاع الصناعي بالحصار الخانق الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد ارتفعت نسبة المساهمة عام 2008م إلى نحو (17.2%) إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فقد انخفض معدل مساهمة الصناعة في الناتج المحلي عام 2009 م إلى (16.3%). وعام 2011م انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب (14%) ، فيما يعود سبب الانخفاض إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية ومنها استمرار قيود اتفاق باريس الاقتصادي، وتعقيدات الاحتلال الإسرائيلي في وجه الصناعة الفلسطينية، إضافة إلى نزوع رأس المال إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية، (عابد، 2012، ص18).

وبمقارنة مساهمة قطاع لصناعة في الناتج المحلي في فلسطين بالبلدان والدول المجاورة نجد أنها كانت متدنية مقارنة بدول العالم والدول المجاورة والدول مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل

ومنخفضة الدخل. الأمر الذي يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، التي توثر بشكل سلبي وملموس في أداء القطاع الصناعي الفلسطيني.

والشكل رقم (11-3) يوضح ذلك:

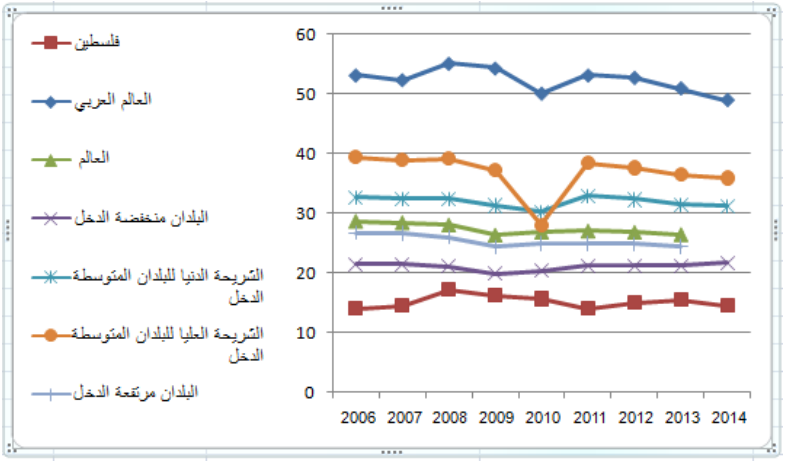

الشكل (11-3)

مقارنة حصة الصناعة في فلسطين بدول العالم والعالم العربي

المصدر: مجموعة البنك الدولي

كما يوضح الشكل رقم(12-3) مقارنة حصة الصناعة في الناتج المحلي في كل من فلسطين والدول المجاورة.

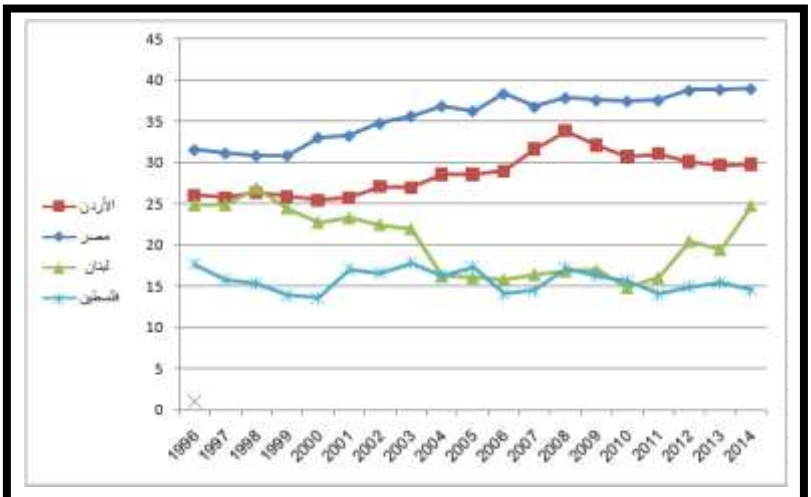

شكل (12-3)

مقارنة حصة الصناعة في فلسطين بدول الجوار (1996 - 2014)

المصدر: مجموعة البنك الدولي

إلا أنه يبدو واضحاً تفوق إسهام الصناعة في الناتج المحلي الفلسطيني على إسهام الزراعة للفترة 1995–2014، بسبب الاتجاه نحو القطاع الصناعي، وبناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في جدول رقم (2–3) ص(64)، بلغ متوسط حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها (7.1%) بينما بلغ متوسط حصة الصناعة في الناتج المحلي (15.4%) في حين استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من مساهمته في الناتج المحلي بمتوسط (70.1%) خلال نفس الفترة([1]).

في حين بلغت نسبة العاملين الفلسطينيين في الزراعة (10.4%) بينما بلغت نسبة العاملين الفلسطينيين في القطاع الصناعي (12.6%) لعام 2014، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي،2015. رقم 16). ومن هنا بات من الضروري رسم سياسات واستراتيجيات صناعية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الفلسطيني، ومساعدته على تحسين أدائه وتقليص تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

كما تباينت مساهمة القطاع الصناعي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً خلال العام2014، وحافظ القطاع الصناعي على المركز الثالث في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبقيت أنشطة الخدمات وتجارة الجملة والتجزئة تمثل المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية 44.7% عام 2014. إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة ارتفعت عن عام 2013 لتبلغ 67.4%، أما أنشطة تجارة الجملة والتجزئة فتساهم بنسبة 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية مقابل 13.0% في قطاع غزة، بينما تساهم أنشطة الصناعة بنسبة 16% في الضفة الغربية مقابل 9.2% في قطاع غزة، وذلك لعام 2014، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2015، 1، ص17).

ثانياً: الإنتاج والقيمة المضافة في القطاع الصناعي.

يعتبر النشاط الصناعي الإنتاجي الدعامة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنه يستوعب القوى العاملة والثروة لدى المجتمعات. الجدول رقم (8–3) يوضح إنتاج القطاع الصناعي والقيمة المضافة له في الأراضي الفلسطينية.

(1) تم حساب متوسط النسب من قبل الباحثة بناء على جدول (2–3)

جدول رقم (8-3)

مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج والقيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1994- 2014

السنة	القيمة المضافة للقطاع الصناعي (بالمليون دولار)	الإنتاج الصناعي (بالمليون دولار)	نسبة مساهمة القيمة المضافة الصناعية في GDP	نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في GDP
1994	705.9	888.9	22.9	28.8
1995	702.8	913.4	21.2	27.6
1996	592.1	883.7	17.7	26.4
1997	607.5	1,391.3	15.8	36.3
1998	671.5	1,285.9	15.3	29.3
1999	659.3	1,613.7	13.9	34
2000	591.5	1,708.6	13.6	39.4
2001	673.9	1,270.3	17.1	32.3
2002	572.4	976.9	16.6	28.3
2003	696.9	1,058.3	17.8	26.9
2004	707.6	1,460.1	16.3	33.7
2005	831.8	1,457.2	17.3	30.3
2006	643.6	1,474.3	14	31.9
2007	710.2	1,808.2	14.5	36.8
2008	894.5	2,056.1	17.2	39.4
2009	925.9	2,293.6	16.3	40.4
2010	956.6	2,700.3	15.6	44.1
2011	963.3	2,819.3	14	40.9
2012	1,091.6	3,798.0	14.9	51.9
2013	1,158.5	4,021.5	15.5	53.7
***2014**	1,078.3	4,102.9	14.5	55

- المصدر: الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.القيمة المضافة الأعوام (1994-2013) سنة الأساس 2004، من خلال http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-navacon-1994-2013.htm
- الإنتاج الصناعي الأعوام (1997-2013) من خلال رابط - http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/2012-201997%20%.htm
- أما قيمة الإنتاج للأعوام (1994-1996) فمصدرها المسح الصناعي للأعوام (1994-1995- 1996)
- *المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015 سلسلة المسوح الاقتصادية، 2014-نتائج أساسية، ص40.
- تم حساب نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة، في الناتج المحلي الإجمالي من قبل الباحثة.

تعرف القيمة المضافة على أنها مجموع القيم التي تضاف إلى قيمة المواد الأولية اللازمة للصناعة في جميع مراحل العملية الإنتاجية حتى تصبح هذه المواد سلعة نهائية. ويعرف إجمالي القيمة المضافة في المؤسسة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2014، ص278).

ينظر إلى القيمة المضافة كمؤشر أفضل من مؤشر الإنتاج لأنها توضح المساهمة الحقيقية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة في الصناعات التي تعتمد على التجميع أو الصناعات التي تمثل فيها مستلزمات الإنتاج المشتراة من خارج المنشأة جزءاً كبيراً من قيمة الإنتاج النهائي. وتتأتى أهمية هذا المؤشر كونه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي، كما وأنه يستبعد أي إسراف أو هدر في استخدام المواد الخام في عملية الإنتاج، (القريشي، 2000، ص239).

نلاحظ من جدول رقم (8-3) أهمية القطاع الصناعي من كونه عنصراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراوحت نسبة الإنتاج للقطاع الصناعي الفلسطيني ما بين 40-50% من الاقتصاد الفلسطيني.

بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي (1,078.3) مليون دولار لتشكل ما نسبته (14.5%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، وعند مقارنة هذه النسبة بالبلدان والدول المجاورة نجد أن نسبة القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي بلغت في الدول مرتفعة الدخل (24.5%) اما في البلدان منخفضة الدخل (21.7%) بينما بلغت في العالم والعالم العربي (26.4%) و(48.9%) على الترتيب وذلك لعام 2014. في حين بلغت (29.8%) في الأردن، و(39%) في مصر، و(27.1%) في تركيا، و(24.8%) في لبنان لنفس العام، (مجموعة البنك الدولي، 2016).([1])

نلاحظ من الجدول(8-3) أن:

- قيمة إنتاج القطاع الصناعي بشكل عام متذبذبة ولكنها باتجاه تصاعدي ، باستثناء عامي 2001-2002 بداية اندلاع انتفاضة الأقصى وقوة تأثيرها في هذيين العامين بالإضافة إلى أثر الإغلاقات والحصار.

([1]) http;//data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS

- القيمة المضافة للقطاع الصناعي أخذت منحى متذبذباً حتى عام 2005، وبعد ذلك اتخذت منحى تصاعدياً، وهذا يدل على أن المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي تحسن بعد العام 2005.
- تراجع القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العام 2014 ويمكن إيعاز هذا التراجع إلى زيادة مساهمة القطاع الخدماتي والتجاري في الناتج المحلي، على حساب القطاع الصناعي، وذلك بسبب اتجاه الأفراد في فلسطين إلى محاكات الشعوب الأخرى في نمطهم الاستهلاكي للسلع المستوردة، ومتابعة التطورات التكنولوجية.
- لم يظهر أثر كبير لحصار غزة والحروب عليها على قيمة الإنتاج للقطاع الصناعي الفلسطيني حيث أن حجم الإنتاج الصناعي لقطاع غزة أصغر وأقل من حجم الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية.
- توقف الدعم والمساعدات التي كانت توجه لقطاع غزة وتحولها للضفة الغربية في فترة حصار غزة، مما ساعد على زيادة قيمة الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية.

ويرجع اختلال أداء القطاع الصناعي خلال السنوات (2006-2014م) إلى تغير الأحوال السياسية الفلسطينية والتي أثرت على مجمل النشاط الاقتصادي الفلسطيني ومنها فرض الحصار والسياسات التعسفية الإسرائيلية، لا سيما تدمير الورش الصناعية والقيود على مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة الفلسطينية من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات. بالإضافة للانقسام الفلسطيني وما صاحبه من أزمة الكهرباء والوقود والحروب المتتالية على قطاع غزة مما أدى إلى إغلاق مئات المصانع في قطاع غزة وأثر على الإنتاج، الأمر الذي يشير إلى أن النشاط الصناعي يتأثر بالمتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني عامة، (منتدى الاعمال الفلسطيني،2014، ص11).

وعند متابعة تطور نصيب العامل من القيمة المضافة نجد أنها بلغت في المتوسط (17,449) دولاراً للعامل في القطاع الصناعي وذلك للفترة (2006-2014) بينما بلغت (25,998) دولاراً للعامل في قطاع الانشاءات و(12,333)، (9,128) دولاراً للعامل في كل من قطاعي التجاره الداخلية، والخدمات على التوالي لنفس الفترة.
والجدول رقم (9-3) يوضح نصيب العامل من القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (9-3)

نصيب العامل من القيمة المضافة بالدولار الأمريكي للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2006-2014)

السنة	أنشطة الصناعة	أنشطة الإنشاءات	أنشطة التجارة الداخلية	أنشطة الخدمات
2006	13,334.7	34,731.4	6,934.2	6,174.1
2007	11,929	23,499.1	6,919.9	6,673.5
2008	16,236.4	11,767	9,389.5	8,957.3
2009	15,607.8	17,954.4	9,700.4	7,793.3
2010	20,018.5	30,820.9	15,252.9	10.482.3
2011	17,898.5	22,256.9	16,630.4	10,194.7
2012	21,723.2	26,830.1	15,367.2	11,105.3
2013	20,445.8	27,416.9	15,105.5	10,842.8
2014	19,852.9	38,711.5	15,702.3	9,935.6
المتوسط	17,449.6	25,998.6	12,333.5	9,128.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية أعداد مختلفة (2006-2014).

نلاحظ من الجدول (9-3) أن إنتاجية العامل الصناعي تأتي في المرتبة الثانية في مساهمتها في القيمة المضافة بعد إنتاجية العامل في قطاع الإنشاءات والتي جاءت في المرتبة الأولى.

وبالتالي دعم القطاع الصناعي بشكل أساسي يسهم في رفع حجم الناتج المحلي والقيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، بسبب ارتفاع إنتاجية العامل في القطاع الصناعي عن باقي القطاعات الأخرى كقطاع التجارة الداخلية، والخدمات والتي تأتي في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي.

ثالثاً: تطور عدد المنشآت الصناعية ومساهمة القطاع الصناعي في التشغيل.

من المؤشرات الهامة لأي نشاط اقتصادي عدد المنشآت العاملة فيه، ومساهمته في تشغيل العاملين، ويتميز النشاط الصناعي باستيعاب عمالة تعمل في أغلب الأحيان على مدار السنة، فهي مدفوعة الأجر كما أنها تعمل على تدريب ورفع الكفاءة والخبرة لدى العاملين مقارنة بالنشاط الزراعي أو الخدمي، (صبري، 2003، ص70).

كثيراً ما تعول إستراتيجية التنمية على التصنيع كحل رئيس وأساسي لاستيعاب الأيدي العاملة، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة دائمة للعاطلين عن العمل خاصة في الدول النامية، ولكن

القطاع الصناعي في فلسطين ما زالت مساهمته في تشغيل واستيعاب الأيدي العاملة أقل منها مقارنة بالدول المجاورة. والجدول (10-3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (10-3)

أعداد المنشآت والعاملين بالصناعة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1994- 2014

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	نسبة العاملين في القطاع الصناعي من اجمالي عدد العاملين(%)
1994	11,842	50,532	-
1995	10,912	47,814	18
1996	10,925	50,690	16.8
1997	14,438	66,113	16.4
1998	14,471	65,099	15.9
1999	14,849	72,660	15.5
2000	14,509	76,918	14.2
2001	14,506	69,569	13.8
2002	14,179	65,526	12.7
2003	13,693	60,185	12.5
2004	12,690	58,979	12.6
2005	12,211	58,242	12.9
2006	11,351	49,990	12.3
2007	14,508	61,690	12.5
2008	14,539	59,641	12.3
2009	15,322	67,052	12.1
2010	15,617	65,538	11.4
2011	17,090	72,022	11.8
2012	16,263	78,724	11.9
2013	16,201	79,566	12.2
2014	17,057	86,253	12.6

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام 1995-2011 من خلال الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/laborfo.htm
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الصناعي-1994: نتائج اساسية.
- يقصد هنا بالأراضي الفلسطينية باقي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.
- المصدر: سلسلة المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متعددة.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (10-3) انخفاض نسبة العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة (1995-2014)، حيث تراوحت ما بين (11.4%-18%)، وبلغت أدنى مستوياتها عامي 2010-2011 حيث شكلت (11.4%) و(11.8%) على التوالي، وهذا يعود إلى التبعية الاقتصادية للاحتلال، وسياسته التي أضعفت قطاع الإنتاج الوطني، وركزت على الجانب الاستهلاكي، مما زاد من فائض الأيدي العاملة.

عند مقارنة نسبة العاملين في القطاع الصناعي بدول الجوار، تبين أنها بلغت في الأراضي الفلسطينية (12.2%) من إجمالي عدد العاملين لعام 2013، بينما بلغت (24.4%) في الدول مرتفعة الدخل، في حين بلغت (18%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي و(18%) في الأردن، و(24%) في مصر، و(27%) في تركيا وذلك لنفس العام، (مجموعة البنك الدولي، 2016).([1])

والشكل رقم (13-3) يوضح مقارنة نسبة العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني مع بعض الدول المجاورة.

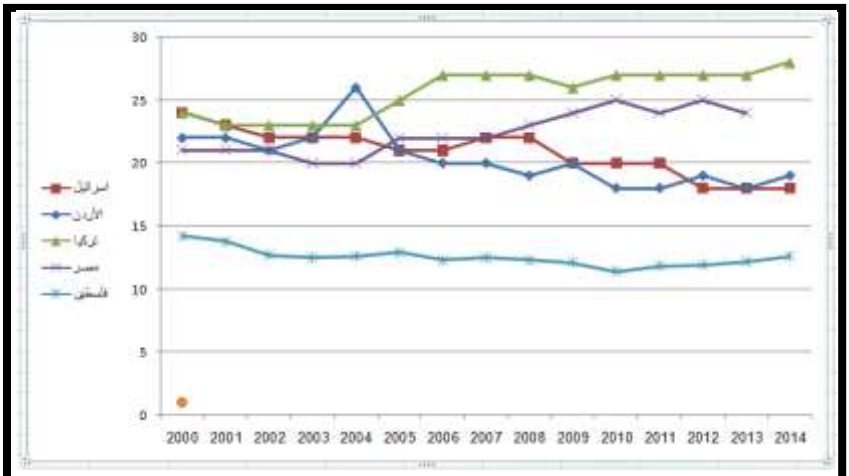

الشكل (13-3)

مقارنة نسبة العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني من إجمالي عدد العاملين مع بعض الدول المجاورة.

المصدر: مجموعة البنك الدولي

أما بالنسبة لعدد المؤسسات فنلاحظ تذبذب عدد المنشآت الصناعية حيث اتجهت نحو الارتفاع منذ عام 1995، نتيجة إقامة هيئة المدن الصناعية مما أثر إيجاباً على القطاع الصناعي،

([1]) http;//data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS

وأدى إلى تزايد عدد المنشآت والعاملين في القطاع الصناعي بشكل مطرد حتى عام 1999، وفي عام 2000 تراجع القطاع الصناعي من حيث عدد المصانع وأعداد العمال بسبب انتفاضة الأقصى، واستمر التراجع حتى عام 2006 نتيجة الممارسات الإسرائيلية من حصار وإغلاق للأراضي الفلسطينية، خاصة بالضفة الغربية حيث كانت تمنع تنقل الأشخاص والبضائع ووسائل النقل بين المدن والقرى. ومن عام 2007 حتى عام 2011 عاود القطاع الصناعي نشاطه وتطوره في الضفة الغربية، بينما كان قطاع غزة يقع تحت وطأة الحصار الإسرائيلي، مما أدى إلى صعوبة استيراد المواد الخام اللازمة للمصانع وتصدير المنتجات الصناعية من قطاع غزة.

في عام 2010 ساهمت الأنفاق بين قطاع غزة ومصر على إعادة الانتعاش للقطاع الصناعي بقطاع غزة. وفي عام 2012 عاد القطاع الصناعي للتراجع بسبب تحول العديد من أصحاب المنشآت الصناعية للنشاط التجاري (الاستيراد والتصدير) والعودة لتشديد الحصار على قطاع غزة، بالإضافة إلى الحروب المتتالية على غزة، وتدمير العديد من المصانع بشكل كلي أو جزئي.

أما في عام 2014 فقد ازداد عدد المؤسسات ليصل إلى (17,057) مؤسسة إلا أن هذه الزيادة ليست ناتجة عن نمو القطاع الصناعي، وإنما قد تكون ناجمة عن زيادة عدد المنشآت الصناعية التي تم ترخيصها من قبل أصحابها، حيث كان الهدف الأساسي لأصحاب هذه المنشآت الحصول على تصاريح للتنقل عبر معبر إيرز، والانتفاع من هذه التصاريح سواء للسفر أو للتجارة. أو بسبب محاولة بعض المؤسسات أن تعمل بأكثر من ترخيص للاستحواذ على الحصة الأكبر في السوق وتقليل المنافسة، كما أن انتشار مسالة التمويل متناهي الصغر من خلال تمويل المشاريع الصغيرة واشتراط الترخيص لتتحول في النهاية الى مؤسسات صغيرة مما أدى لزيادة أعداد المؤسسات بشكل عام، (الرفاتي، 2016).

تساهم المحافظات الفلسطينية بشكل متفاوت في مؤشرات القطاع الصناعي، حيث تبين بأن الضفة الغربية تستحوذ على (71.8%) من عدد مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني حيث بلغ عددها (12,262) مؤسسة عام 2014 بينما يستحوذ قطاع غزة على (28.1%) من عدد مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني ليبلغ عددها (4,795) مؤسسة لنفس العام، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، سلسة المسوح الاقتصادية، 2014، ص67 وص111).

على الرغم من هذه الزيادة في عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين فيها فقد ظلت السمة المميزة لها هي صغر حجمها بصفة عامة كما كانت طوال السنوات بل العقود الماضية حيث يتصف القطاع الصناعي الفلسطيني بالطابع الحرفي والعائلي، واعتمد بشكل أساسي على الأسواق المحلية.

تصنف معظم الصناعات الفلسطينية تحت بند الصناعات الصغيرة وحسب هذا التصنيف تقسم المنشآت حسب عدد العمال فيها إلى:

- المنشآت الصغيرة جدا عدد عمالها من 1-4
- المنشآت الصغيرة عدد عمالها 5- 9
- المنشآت المتوسطة عدد عمالها 10-19
- المنشآت الكبيرة جداً عدد عمالها 19 فأكثر، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. ص25).

جدول (11-3)

عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي حسب أقسام الصناعة وفئات حجم العمالة للعام 2012

أقسام الصناعة	مجموع المنشآت	نسبة المنشآت*	فئات حجم العمالة					
			1-4	5-9	10-19	20-49	50-99	100+
التعدين واستغلال المحاجر	276	1.51	109	128	32	5	2	-
الصناعات التحويلية	17424	95.72	13373	2700	935	335	54	27
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	61	0.34	33	9	4	5	3	7
امدادت المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	441	2.42	394	37	7	3	-	-
عدد المنشآت الصناعية	18202	-	13909	2874	978	348	59	34
*نسبة المنشآت	100	100	76.4	15.78	5.37	1.91	0.0032	0018

-المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013، تعداد المنشآت 2012، (1) ص56

-* النسب من إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول رقم (11-3) أن نسبة الصناعات الصغيرة 92.2% للعام 2012. والتي تشغل من1-9 عمال، كما نلاحظ أن متوسط عدد العاملين في المؤسسة يقل عن خمسة عمال

مما يعكس الطابع الحرفي لهذه المؤسسات. كما يغلب على تركيبة القطاع الصناعي نشاط الصناعات التحويلية التي شكلت 95.72% من مجمل عدد المنشآت الصناعية عام 2012 في فلسطين.

رابعاً: تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي في القطاع الصناعي

نلاحظ أن حجم الاستثمارات الصناعية ما زالت متدنية ومتذبذبة ففي عام 2004 وبناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن حجم الاستثمار في القطاع الصناعي قد بلغ (31.6) مليون دولار أمريكي. ثم انخفضت إلى (18) مليون دولار عام 2005م، وعاودت إلى الارتفاع عام 2010م حيث بلغت (69.8) مليون دولار، كما بلغت أعلى قيمة لها عام 2012 حيث وصلت إلى نحو (84.6) مليون دولار ثم انخفضت عام 2013 حتى بلغت (53.5) مليون دولار، أما عام 2014 ارتفعت لتصل إلى نحو (78.9) مليون دولار.

الجدول رقم (12-3) يوضح تطور التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاع الصناعي الفلسطيني خلال الفترة (1998-2014). حيث تراوحت نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاع الصناعي الفلسطيني ما بين (20-30%) من إجمالي النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

جدول رقم (12-3)

تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاع الصناعي من الاقتصاد الفلسطيني

السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالألف دولار أمريكي)	نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاع الصناعي من إجمالي التكوين الرأسمالي لجميع الأنشطة الاقتصادية (%)
1998	27610.5	26.3
1999	34241.7	19.3
2000	27247.3	22.8
2001	15589.5	36.4
2002	10016	28.5
2003	8933.1	20.3
2004	31693.3	22.4
2005	18048.2	23.6
2006	22360.7	23.5
2007	44848.6	22.8
2008	35667.9	23.5
2009	38646.9	20.6
2010	69823.1	25.1
2011	66632.1	28.8
2012	84659.5	25.5
2013	53508.2	24.5
2014	78902	26.2

- المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. سلسة المسوح الاقتصادية1998-2006، نتائج منقحة.
- المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسة المسوح الاقتصادية-نتائج أساسية، أعداد مختلفة.
- النسبة من إعداد الباحثة.

استناداً للجدول (12-3) نلاحظ وجود تذبذب واضح في قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاع الصناعي. وبشكل عام فإن نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي تتراوح بين (19.3%- 36.4%) من إجمالي التكوين الراسمالي لجميع الانشطة الاقتصادية، وفي المتوسط بلغت النسبة (24.7%).

خامساً: الأداء التصديري للقطاع الصناعي.

الصادرات هي إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها أو إعادة تصديرها خارج البلاد، ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر من العالم، أو المناطق الجمركية الحرة، وتشمل الصادرات وطنية المنشأ والمعاد تصديرها من السلع والخدمات وتعتمد كل خصم من الاقتصاد الوطني نتيجة للتعاملات مع الاقتصاديات الأخرى أو الاقتصاد غير المقيم.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2014، ص30)

يسهم القطاع الصناعي بشكل فعال في حجم التجارة، حيث تشير البيانات في الجدول رقم (13-3) أن الصادرات الصناعية في العام 1996 بلغت 276,366 ألف دولار أمريكي، واتخذت الصادرات منحى إيجابياً حتى بلغت قيمتها 407,185 ألف دولار أمريكي في عام 2007، مع تراجعها في عامي 2001 – 2002 متأثرة بانتفاضة الأقصى.

جدول رقم (13-3)

إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة من القطاع الصناعي للفترة (1996-2014)

السنة	الصادرات الصناعية (بالألف دولار أمريكي)	إجمالي الصادرات السلعية (بالألف دولار أمريكي)	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية (%)	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الناتج المحلي (%)
1996	276,366	339,467	81.4	8.2
1997	303,819	382,423	79.4	7.9
1998	320,174	394,846	81.08	7.3
1999	299,372	372,148	80.4	6.3
2000	363,271	400,857	90.6	8.3
2001	267,538	290,349	92.1	6.8
2002	222,098	240,867	92.2	6.4
2003	234,351	279,680	83.8	5.9
2004	265,949	312,688	85.05	6.1
2005	289,008	335,443	86.1	6.02
2006	321,414	366,709	87.6	6.9
2007	407,185	512,979	79.3	8.2
2008	452,425	558,446	81.01	8.6
2009	446,127	518,355	86.06	7.8
2010	463,691	575,513	80.5	7.5
2011	589,249	745,661	79.02	8.5
2012	627,110	782,369	80.1	8.5
2013	699,279	900,618	77.6	9.3
2014	739,239	943,717	78.3	9.9

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، بيانات غير منشورة.
- تم حساب نسبة الصادرات الصناعية إلى كل من إجمالي الصادرات وإجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة من قبل الباحثة.

نلاحظ من الجدول (13-3) أن نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية بلغت في أعلى قيمة لها عام 2002 حيث وصلت إلى نحو (92.2%) من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية، ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الصادرات الصناعية إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية ككل حيث بلغت نحو (240,867) الف دولار أمريكي عام 2002 بعد أن كانت قد بلغت ما قيمته (400,857) الف دولار أمريكي عام 2000.

ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انتفاضة الأقصى والحصار الشديد على الأراضي الفلسطينية. حيث بلغت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الناتج المحلي لنفس الأعوام (2000 و 2002) ما قيمته (8.3%) و(6.4%) من إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة متدنية.

اتسم الأداء التصديري للقطاع الصناعي الفلسطيني بالتراجع حيث بلغت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية ما يقارب(78%) عام 2014، بعد أن كانت قد بلغت (92.2%) عام 2002.

وعند مقارنة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الدول المجاورة فنجد أن هذه النسبة بلغت في عام 2014 (93%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي و(71%) في الأردن و(51%) في مصر و(63%) في لبنان و(79%) في تركيا لنفس العام، بينما بلغت (69.1%) في البلدان مرتفعة الدخل و((68.9%) في الدول متوسطة الدخل و(69%) في دول العالم لنفس العام، (مجموعة البنك الدولي، 2016).([1])

والشكل رقم (14-3) يوضح مقارنة حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادارات الفلسطينية بالدول المجاورة.

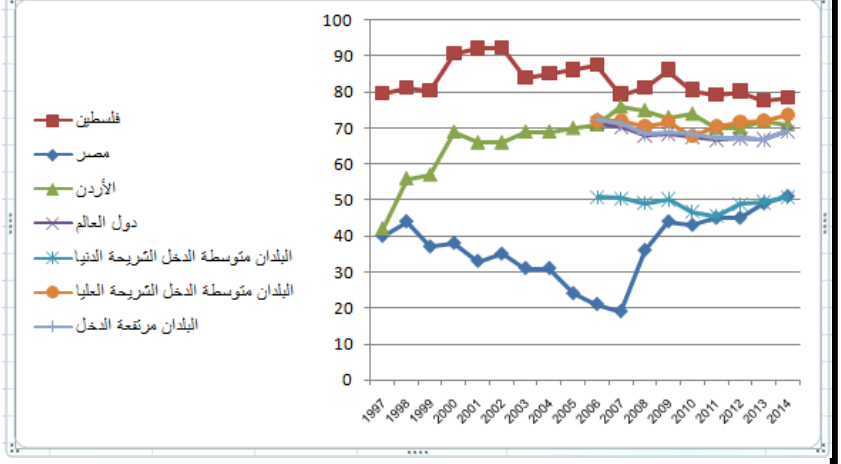

الشكل (14-3)

مقارنة حصة الصادرات الصناعية الفلسطينية من إجمالي الصادرات بالدول المجاورة (1997 - 2014)

المصدر: مجموعة البنك الدولي

([1]) http;//data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MANF..ZS.UN

أما عند متابعة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الناتج المحلي فيتضح أن نسبتها قليلة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت (9.9%) لعام 2014.

ويعزى ضعف مساهمة الصادرات الصناعية الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف إجمالي الصادرات الفلسطينية بشكل عام، وذلك بسبب المشاكل والمعوقات التي تعترض المصدرين سواء كانت معوقات ذاتية من حيث ضعف الإنتاجية وعناصر الترويج التي تؤثر على القدرة التنافسية من جهة، وضعف الوعي لدى أصحاب المنشآت الصناعية التي تتسم معظمها بالطابع الفردي شبه العائلي، أو معوقات خارجية التي تتمثل في المعوقات الإسرائيلية وعوائق اتفاق باريس الاقتصادي إضافة لعدم توفر معلومات عن الأسواق الخارجية من جهة أخرى، وصعوبات في الحصول على أذونات تصدير، وكذلك المنافسة قوية في الأسواق الخارجية من قبل الشركات الأجنبية والإسرائيلية.

وتتركز التجارة الخارجية لفلسطين مع دولة الاحتلال الاسرائيلي، فقد بلغت الصادرات المرصودة إلى دولة الاحتلال ما نسبته 89.5% من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية في العام 2013. وهو يعكس حجم ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال. كما بلغت قيمة الصادرات المرصودة إلى دولة الاحتلال (791540) ألف دولار أمريكي عام 2014 لتشكل ما نسبته (83.8%) من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، (3) ص35).

أما بالنسبة لأبرز السلع التي تم تصديرها إلى خارج فلسطين عام 2013 يأتي في مقدمتها أحجار البناء والتي تمثل 11.2% من حجم الصادرات الكلية الفلسطينية، كما تم تصدير العديد من المنتجات الصناعية مثل أكياس النايلون بنسبة 4.3% ، لفائف محتوية على تبغ (سجائر) بنسبة 3.9%، أحذية نسائية بنسبة2.9%، حجر رخام بنسبة 2.4%، أثاث خشبي بنسبة 2.3%، فرشات زنبرك بنسبة 1.7% من حجم الصادرات الكلية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، 1، ص27- 28).

سادساً: الصناعات الفاعلة في القطاع الصناعي الفلسطيني

ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أهم الفروع المكونة للقطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في التشغيل ما نسبته، (92.1%) من إجمالي حجم العاملين في القطاع الصناعي، كما تستحوذ الصناعات التحويلية على النسبة الأكبر من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تستحوذ الصناعات التحويلية على (11.8%) من إجمالي الناتج

المحلي بينما تساهم كل من صناعة التعدين واستغلال المحاجر، وصناعة إمدادات الكهرباء والغاز، وصناعة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي، على (0.6%) و(1.5%) و(0.6%) من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب وذلك للعام 2014. الأمر الذي يشير بوضوح إلى طبيعة الهيكل الصناعي الفلسطيني ومكوناته والتي تعتمد بالأساس على الصناعة التحويلية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الصناعات الاستخراجية وخاصة الحجر والرخام تتركز في الضفة الغربية، أما قطاع غزة فلا يحتوى على أية صناعات استخراجية سوى الرمال التي يتم استخراجها بدون تخطيط، إضافة لاكتشاف الغاز الطبيعي الذي لم يتم العمل في استخراجه، (الصوراني، 2011، ص39).

نلاحظ من بيانات جدول رقم (14-3) أن الصناعات التحويلية القطاع الأكبر من حيث عدد المؤسسات الصناعية الفلسطينية حيث بلغ عدد مؤسساتها نهاية عام 2014م حوالي (16,466) مؤسسة لتشكل نحو (96.5%) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية الفلسطينية البالغ (17,057) مؤسسة،

جدول رقم (14-3)

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي لعام (2014)

القيمة بالألف دولار امريكي

النشاط	عدد المؤسسات	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	التكوين الثابت الرأسمالي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي
تعدين واستغلال محاجر	222	1457	74336.3	39404.1	913.5	0.6
صناعة تحويلية	16466	79524	3200484.3	1424705	32605.6	11.8
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكيف الهواء	183	3842	757850.9	213425.6	39504	1.5
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	186	1430	70272	34743.3	5878.9	0.6

– المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015. كتـــاب فلســـطين الإحصائي الســـنوي، 2015 .رقم "16" ص194.

وتتركز معظم الصناعات التحويلية في الصناعات الخفيفة، حيث تستحوذ خمس صناعات منها على النصيب الأكبر من مجمل عدد مؤسسات الصناعة التحويلية وتلعب الدور الأكبر على صعيد التشغيل والتصدير والإنتاج والاستثمار وهي : صناعة الملابس، صناعة المنتجات

الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات المعادن اللافلزية، صنع منتجات المعادن عدا الماكينات، وصناعة الأثاث، (عابد، 2012، ص76).

وترى الباحثة أن أهمية القطاع الصناعي تظهر من خلال مؤشرات القطاع الصناعي الفلسطيني حيث يتكون من 17,057 مؤسسة، ويستوعب 86,253 عامل. كما أنتجت المؤسسات الصناعية 4,102,943.5 ألف دولار أمريكي. وبلغت القيمة المضافة 1,712,368.0 ألف دولار أمريكي وذلك لعام 2014. كما بلغت مساهمة مؤسسات القطاع الصناعي في فلسطين 25.9% من إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية العاملة في فلسطين خلال العام 2014، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2015، سلسة المسوح الاقتصادية 2014، (2)، ص19 ص40).

استناداً لما سبق عرضه من مؤشرات فإن القطاع الصناعي الفلسطيني يعتبر قطاعاً مهماً وأساسياً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من وجود تذبذب واضح في نسب معظم المؤشرات، بالإضافة لانخفاض معدل نمو تلك المؤشرات والتي في بعض السنوات بلغت معدلاً سالباً، الأمر الذي يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي توثر بشكل سلبي وملموس في أداء القطاع الصناعي وهذا يعود لتعرض القطاع الصناعي لممارسات إسرائيلية، إذ هدفت سلطات الاحتلال إلى تدمير الورش الصناعية، وفرض الحصار، والإغلاق للمناطق الفلسطينية ومنع وصول مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الوحدات الصناعية بالإضافة لمنع السلطات الإسرائيلية الصادرات الفلسطينية من النفاذ للأسواق الخارجية، الى جانب نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات والسياحة والعقارات، وهذا مؤشر على ضعف السياسة العامة التي تعنى بتنمية الصناعة والحفاظ على استقرارها.

وتلاحظ الباحثة أنه على الرغم من الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في فلسطين إلا أنه عند مقارنة بعض المؤشرات بالبلدان والدول المجاورة نجد أن نسبة القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي، بلغت (29.8%) في الأردن، و(39%) في مصر، و(27.1%) في تركيا، و(24.8%) في لبنان وذلك في العام 2014، بينما بلغت (14.5%) في الأراضي الفلسطينية لنفس العام. وبلغت نسبة العاملين في القطاع الصناعي لعام 2013، (18%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي و(18%) في الأردن و(27%) في تركيا، و(24%) في مصر، بينما بلغت في فلسطين (12.2%) من اجمالي العاملين لنفس العام، وعند مقارنة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية فنجد أنها بلغت (78.3%) في الأراضي الفلسطينية

بينما بلغت (93%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي و(71%) في الأردن و(51%) في مصر و(79%) في تركيا، و(63%) في لبنان وذلك لعام 2014.

3.2.5 خسائر القطاع الصناعي

سيتم استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في قطاع غزة خلال الفترة (2006-2014)، من حيث عدد العاملين وعدد المنشآت الصناعية، وحجم الإنتاج، والقيمة المضافة، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم التعرض للخسائر التي تعرض لها القطاع الصناعي في قطاع غزة بسبب الحصار والحروب المتتالية عليه.

جدول رقم (15-3)

المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي في قطاع غزة خلال للفترة (2006 – 2014)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	الإنتاج (بالألف دولار أمريكي)	القيمة المضافة (بالمليون دولار أمريكي)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP
2006	3,689	14,352	265,327.8	176.3	11.9
2007	3,502	13,890	241,854.2	127.2	9.2
2008	3,428	11,841	162,375.3	149.9	11.9
2009	3,531	12,988	368,138.0	130.2	9.6
2010	3,327	12,456	449,127.9	190.8	12.6
2011	3,625	14,124	429,677.9	199.3	11.2
2012	4,597	182،19	664,251.2	149.7	10.2
2013	4,546	18,266	756,397.5	204.6	10.2
2014	4,795	23,084	726,434	149.3	9.2

نسبة مساهمة القطاع الصناعي للأعوام 2006-2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، العام 2014 تقديرات أولية عرضة للتنقيح.من خلال الرابطhttp://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-percent%202000-2015.htm

- القيمة المضافة للنشاط الصناعي للأعوام 2006-2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004.من خلال الرابط
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-navacon-1994-2014.html
- المصدر لعدد المنشآت ولأعداد العاملين والإنتاج مجموعة من سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2006 إلى العام 2014.

نلاحظ من الجدول (15-3) أن تغير عدد المنشآت الصناعية تبعاً لتغير الظروف السياسية في قطاع غزة، ففي عامي 2007 و2008 تراجع عددها نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة، مما أثر أيضاً على كل من عدد العاملين فيه، وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة له، وبالتالي

نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي. وبعد عام 2008 اتجهت جميع المؤشرات نحو التحسن نتيجة حفر الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر، مما ساعد هذه المنشآت في الحصول على مستلزمات الإنتاج من مواد خام ووقود.

أولاً: وضع القطاع الصناعي بعد الحصار:

يعتبر حصار قطاع غزة جزءاً من الحصار المفروض على أبناء الشعب الفلسطيني كله سواء بصورة مباشرة كما هو في الضفة الغربية، عبر الحواجز والاعتقالات ومواصلة الاستيطان وجدار الفصل العنصري، أو بصورة غير مباشرة كحال اللاجئين في الشتات الذين يتعرضون للعديد من الإجراءات التي تكرس معاناتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ بعض الإجراءات ضد سكان قطاع غزة منذ منتصف يوينو 2007م، تمثلت بفرض حصار اقتصادي مشدد تمثل في إغلاق المعابر والمنافذ من وإلى قطاع غزة، وإلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة، حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتاريخ 2007/6/،21 يقضي بإيقاف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة. وبموجب هذا القرار حرم تجار القطاع من الاستيراد والتصدير عبر الموانئ الإسرائيلية، مما تسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك والضرائب المحصلة من الاستيراد المباشر وتلف غالبية السلع المستوردة والمحتجزة في الموانئ الإسرائيلية منذ تشديد الحصار على قطاع غزة، إضافة لتوقف حركة التصدير من قطاع غزة بشكل تام، وخسرت المنتجات الزراعية والصناعية الأسواق العربية والعالمية مما تسبب بخسائر فادحة للمصدرين، (الصوراني، 2011، ص73)

كما ترتب على ذلك نفاذ معظم أنواع البضائع من القطاع، وارتفاع سقف أسعار المتوفر منها إلى مستويات غير مسبوقة في أي مكان في العالم. ومنع رجال الأعمال الفلسطينيين من الخروج للعالم الخارجي، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، وعدم القدرة على إيجاد أسواق لتصريف المنتجات، تراجعت المنشآت العاملة في القطاع الصناعي بقطاع غزة، بسبب إغلاق وتدمير حوالي (90%) من المنشآت العاملة بالصناعة، فيما تعمل المنشآت الباقية بطاقة منخفضة جداً، معتمدة على مواد خام مخزنة منذ فترة طويلة وبتكلفة مرتفعة جداً، أما أكثر القطاعات تضرراً فكانت صناعة الأثاث والملابس والنسيج، حيث انخفض عدد المنشآت العاملة في قطاع الأثاث من 600 منشأة عام 2005م إلى 120 منشأة في يوليو 2007، لتصل إلى أقل من 50 منشأة في يوليو 2009م، (شقورة، 2010، ص4-8).

هذا وتقدر الخسائر الإجمالية المتراكمة لقطاع الصناعة بمبلغ نصف مليون دولار يوميا منذ فرض الحصار حتى أول أغسطس 2008 (ما يعادل 315 مليون دولار) إلى جانب الخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير المنشآت الصناعية أثناء الحرب العدوانية يناير 2009 والتي قدرت بـ 35 مليون دولار (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009، ص2).

ثانياً: وضع القطاع الصناعي بعد الحرب الأولى نهاية عام 2008:

استهدفت الحرب الإسرائيلية الأولى على قطاع غزة والتي استمرت 22 يوماً، من 2008/12/27 وحتى 2009/1/18 ، المنشآت الاقتصادية بشكل متعمد وبلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تضررت نتيجة العدوان بناء على تقديرات الإدارة العامة للصناعة في وزارة الاقتصاد الفلسطينية بغزة. (570) منشأة اقتصادية، وبلغ عدد العاملين المتضررين في القطاع الصناعي (3974) عامل، وبلغت إجمالي الخسائر المباشرة للقطاع الصناعي (30) مليون دولار موزعة على القطاعات الصناعية حسب الجدول رقم (16-3).

الجدول رقم (16-3)

توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت وقيمة الأضرار في الحرب الأولى 2008-2009

القطاع	الصناعات الغذائية	صناعات النسيج والخياطة والجلود	الصناعات الخشبية	الصناعات الورقية	الصناعات البلاستيكية والكيميائية	الصناعات المعدنية والهندسية	الصناعات الأنشائية	إجمالي الأضرار الصناعية
عدد المنشآت	42	57	89	17	40	200	125	570
قيمة الأضرار (بالدولار الأمريكي)	8,569,570	427,215	1,707,740	363,820	1,337,295	4,868,438	13,216,255	30,490,333

المصدر : الإدارة العامة للصناعة 2015 بيانات غير منشورة

نلاحظ من جدول رقم (16-3) أن قطاع الصناعات الإنشائية تكبد أكبر الخسائر المادية بالنسبة للقطاعات الأخرى بهدف تأخير عملية إعادة الإعمار وإعاقة المقاومة في بناء الأنفاق التي تستخدمها في المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي. أما القطاع الأكثر ضرراً من حيث عدد المنشآت المتضررة هو قطاع الصناعات المعدنية والهندسية.

جدول (3-17)

عدد عمال المنشآت المتضررة

القطاع	الصناعات الغذائية	صناعات النسيج والملابس الجاهزة	الصناعة الأثاث	الصناعات الورقية	الصناعات البلاستيكية والمطاط	الصناعات المعدنية والهندسية	الصناعات الأنشائية	صناعة الألمنيوم	صناعة الخياطة	الصناعات الكيميائية	صناعات الحرفية	الإجمالي
عدد العمال	591	130	395	14	255	677	870	87	672	249	34	3974

المصدر: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2009، بيانات غير منشورة

وحسب بيانات الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في دراسته "الحاجة لتطوير إستراتيجية ما بعد الحرب". تفضي بأنه تم تدمير (324) منشأة صناعية، واصبح حوالي (3974) عامل بدون عمل، وان إجمالي خسائر القطاع الصناعي ما يقارب (113) مليون دولار أمريكي، وأن أكثر القطاعات تضرراً القطاع المعدني والقطاع الإنشائي. كما يوضحه الجدول رقم (3-17) والأشكال (3-15) و(3-16).

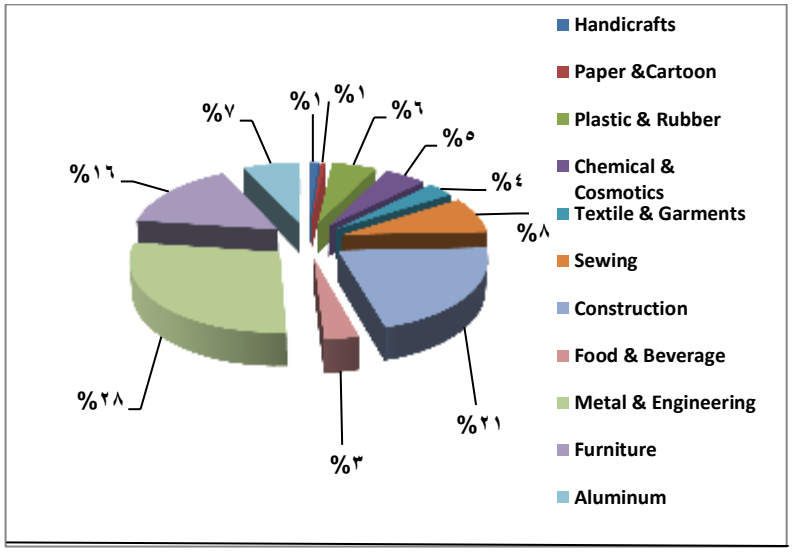

شكل (3-15)

توزيع الأضرار لكل قطاع حسب عدد المنشآت

المصدر: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2009، ص9، بيانات غير منشورة.

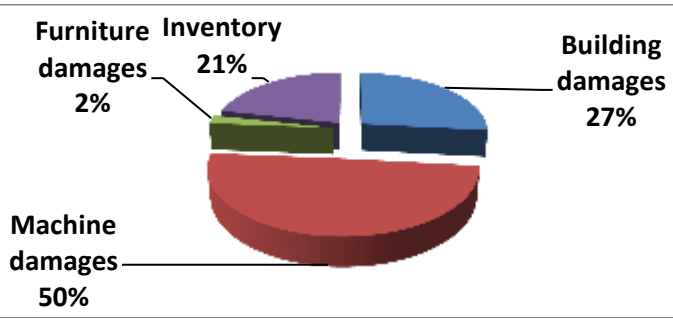

شكل (3-16)

توزيع الأضرار حسب نوع الضرر

المصدر: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2009، ص12، بيانات غير منشورة.

ثالثاً: وضع القطاع الصناعي بعد الحرب الثانية 2012:

لقد خلف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة 14-22 نوفمبر2012م، دماراً واسعًا طال كافة قطاعات الحياة في المجتمع الفلسطيني، حيث شمل البنية التحتية والاجتماعية والاقتصادية، حيث قدر إجمالي الخسائر المباشرة بنحو (64.6) مليون دولار أمريكي. إلى جانب استهداف القطاع الصناعي والمنشآت الصناعية والورش التي قدرت خسائره بنحو (3.5) مليون دولار أمريكي، (وزارة التخطيط الفلسطينية، 2013، ص8).

استمرت الحرب لمدة أسبوع كامل. حيث تم استهداف العديد من المنشآت الصناعية وبلغ عدد المنشآت المستهدفة 68 منشأة، وبلغت خسائر القطاع الصناعي1,900,570 دولار أمريكي، حسب بيانات الإدراة العامة للصناعة في قطاع غزة، والجدول رقم (3-18) يوضح توزيع هذه الخسائر على القطاعات الصناعية.

الجدول رقم (3-18):

توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت وقيمة الأضرار في الحرب الثانية عام 2012

القطاع	الصناعات الغذائية	صناعات النسيج والخياطة والجلود	الصناعات الخشبية	الصناعات الورقية	الصناعات البلاستيكية والكيميائية	الصناعات المعدنية والهندسية	الصناعات الأنشائية	إجمالي الأضرار الصناعية
عدد المنشآت	6	4	12	2	5	21	18	68
قيمة الأضرار (بالدولار أمريكي)	57,300	916,400	91,125	36,800	51,050	498,260	249,635	1,900,570

المصدر : الإدارة العامة للصناعة 2015 بيانات غير منشورة.

نلاحظ أن أضرار القطاع الصناعي في الحرب الثانية كانت أقل نسبياً من الحرب الأولى سواء بالنسبة لعدد المنشآت المتضررة أو قيمة الأضرار ويرجع ذلك إلى أن فترة الحرب الثانية كانت أقصر من فترة الحرب الأولى. وبالرغم من ذلك فكان نصيب القطاع الصناعي من الأضرار كبير، وكانت أكثر القطاعات تضرراً في هذه الحرب من حيث القيمة هو قطاع صناعات النسيج والخياطة والجلود ومن ثم قطاع الصناعات المعدنية والهندسية، وهو الأكثر تضرراً بالنسبة لعدد المنشآت.

رابعاً: وضع القطاع الصناعي بعد الحرب الثالثة 2014:

شنت إسرائيل في يوليو 2014 حرباً ثالثه، استمرت هذه الحرب على مدار 51 يوم، تعد الأعنف من حيث الخسائر والدمار الذي حل في البنية التحتية والقطاع الصناعي حيث قدرت الخسائر المباشرة للقطاع الصناعي بـ130 مليون دولار أمريكي. وبلغ عدد المنشآت المتضررة سواء بشكل كلي أو جزئي 1123 منشأة (الإدارة العامة للصناعة،2015). وقد تم توزيع الخسائر على القطاعات الصناعية كما هو في الجدول رقم (19-3)

جدول رقم (19-3)

توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت ونسبتها وعدد العاملين في حرب عام 2014

القطاع الصناعي	عدد المنشآت	النسبة	قيمة الأضرار (بالدولار الأمريكي)	عدد العاملين
صناعات حرفية	20	1.8	277,360	82
صناعات الألمنيوم	52	4.6	764,815	313
صناعات النسيج والملابس	125	11.1	2,369,106	1035
صناعات خشبية	191	17	3,599,488	1302
صناعات كيماوية	39	3.4	5,705,607	486
صناعات معدنية	201	18	8,350,093	924
صناعات بلاستيكية	48	4.2	8,936,989	670
صناعات إنشائية/مقاولات	258	23	19,064,555	2623
صناعات غذائية	132	11.8	67,310,945	2633
صناعات ورقية	31	2.8	4,828,784	228
أخرى	26	2.3	9,104,419	185
المجموع	1123	100	130,294,161	10481

المصدر : الإدارة العامة للصناعة 2015 بيانات غير منشورة.

نلاحظ من الجدول (19-3) أن أكبر نسبة من الخسائر من حيث عدد المنشآت المتضررة كانت في قطاع الصناعات الإنشائية والمقاولات ومن ثم قطاع الصناعات المعدنية، وهو استمرار لعملية تدمير هذه القطاعات.

وكان أكثر القطاعات تضرراً من حيث عدد العاملين قطاع الصناعات الغذائية والخشبية بالإضافة إلى القطاع الإنشائي. حيث أن حوالي ثلثي العدد الإجمالي للعاملين في المنشآت الصناعية المتضررة تنتمي إلى قطاع البناء، والمواد الغذائية، والصناعات الخشبية.

تكبد قطاع الصناعات الغذائية أكبر الخسائر المادية حيث قدرت أضراره المادية بنحو (67) مليون دولار، وبات العديد من المصانع في وضع لا يمكن تشغيلها، وقد طال الدمار المنشآت من كافة المحافظات في قطاع غزة، فتركزت غالبية المنشآت المتضررة بمحافظة غزة بوصفها المحافظة التي تحتوي على أكبر عدد من المنشآت الصناعية، (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2014، ص17).

الشكل (17-3) يُوضح التوزيع النسبي للمنشآت المتضررة حسب المحافظات.

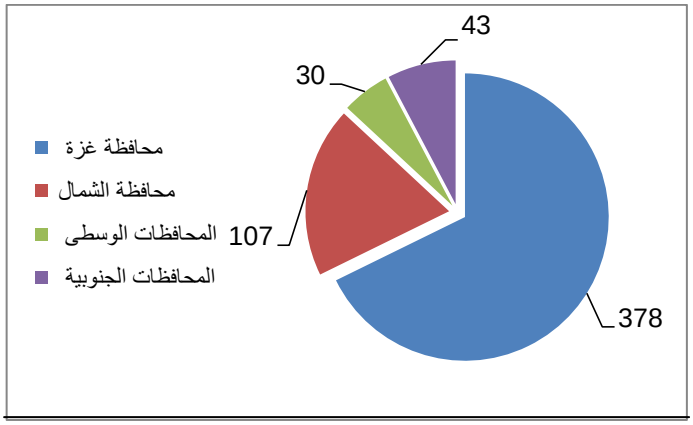

شكل (17-3)

التوزيع النسبي للمنشآت المتضررة حسب المحافظة في حرب عام 2014

المصدر: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2014، ص18 بيانات غير منشورة

يعاني العاملون في القطاع الصناعي معاناة شديدة، خاصةً وأنهم لم يتلقوا تعويضات عن الخسائر التي تكبدوها خلال الهجوم الإسرائيلي والتي تقدر بحوالي (200) مليون دولار. وفقد حوالي (7000) عامل من أصل (35,000) عامل وظائفهم في القطاع الصناعي جراء تدمير وتوقف المنشآت التي كانوا يعملون بها، (الرفاتي، 2014، ص8).

تلقى القطاع الصناعي ضربة شديدة من جراء تدمير الممتلكات والمنشآت الصناعية خلال العدوان على قطاع غزة (2008، 2012، 2014) مما أدى إلى انخفاض حاد في مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل. كما أن الحصار حدَّ بشكل كبير من قدرة المنتجين الذين نجت منشآتهم من التدمير على توفير المواد الخام اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية ومن إمكانية تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

لقد كان العام 2007م هو الأسوأ للقطاع الصناعي حيث بلغ إجمالي إنتاج القطاع الصناعي في قطاع غزة (214.8) مليون دولار أمريكي ما يمثل (30%) من مجمل إنتاج القطاع الصناعي في فلسطين. وبالرغم من أن القطاع الصناعي عاد ليسجل نمواً في العام الذي يليه ولكنه بقي يعاني من ركود انعكس في تناقص إنتاج هذا القطاع من (486.7) مليون دولار عام 2010م إلى (308.9) مليون دولار أمريكي عام 2011م (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2014، ورقة رقم (6)، ص8)

كما أدى إغلاق الأنفاق على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر خلال الفترة 3 / 2013/7– 2014/8/31 إلى نقص حاد في الوقود ومواد البناء، وغيرها من اللوازم الأساسية فضلا عن زيادة أسعارها في الأسواق المحلية وبشكل رئيس تضاعف سعر الوقود. وقد أدى ذلك إلى وقف أعمال البناء، وترك العمال الصناعيين بدون عمل ولا دخل، (الرفاتي، 2014، ص10).

3.2.6 معوقات القطاع الصناعي الفلسطيني:

واجه القطاع الصناعي الفلسطيني وما زال العديد من الصعوبات والمعوقات المتعلقة بهيكل الصناعة وحجمها وعدم القدرة على خلق أسواق لمنتجاته، بالإضافة إلى مشاكل نقص التمويل اللازم والتجهيزات، واللوازم الصناعية وافتقاره إلى المواد الخام اللازمة للصناعة، إضافة إلى ارتفاع أسعارها، والتأخير المستمر والمتعمد في تسليمها، كما يواجه القطاع الصناعي انخفاضاً في نسبة الكفاءة والإنتاجية من جانب، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر إضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي.

ويمكن تصنيف المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية.

أولاً: المعوقات الداخلية :

يقصد بالمعوقات الداخلية الناتجة عن مشاكل في القطاع الصناعي الفلسطيني بذاته ولا دخل للاحتلال الإسرائيلي بها، وهي غالباً تتمثل في المعوقات التي تعاني منها الدول النامية بشكل عام، ويمكن حصرها فيما يلي (محمد، وعبد الكريم،2011، ص67):

1. المعوقات المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:

- **المعوقات المتعلقة بالحصول على المواد الخام:**

تُعدّ مشكلات الحصول على المواد الخام بالنسبة للصناعات الصغيرة الفلسطينية من أبرز المشكلات التي واجهتها وما تزال، فغالبية تلك المؤسسات تحصل على المواد الخام الضرورية من إسرائيل وبأسعار مرتفعة، وما يترتب على ذلك من ارتفاع كلفة المنتج لهذه المؤسسات وإضعاف قدرته التنافسية.

حيث تقدر نسبة المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو من خلالها بأكثر من 94% في العام 2014، وبالتالي فإن كثيراً ما تواجه المنشآت الصناعية ارتفاع أسعار المواد الخام والتأخير المستمر في استلامها بسبب الفحص الأمني على المعابر وبسبب الإغلاقات المستمرة، (الإدارة العامة للمعابر والحدود، 2015).

- **المعوقات المتعلقة بالمعدات والآلات:**

يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو بدائية في مجال التكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة بالإضافة إلى ما تواجهه المنشآت الصناعية من معوقات في استيراد الآلات والمعدات الحديثة بسبب القيود الإسرائيلية من فرض رسوم جمركية عليها وصعوبات في التخليص والفحص الأمني مما ترتب عليه إحجام الكثير من أصحاب المصانع على تجديد الآلات والمعدات لمصانعهم وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية وزيادة تكلفة المنتج وضعف القدرة التنافسية لها.

- **صغر حجم المنشآت العاملة في القطاع الصناعي:**

حيث أن هناك % 90 من المنشآت العاملة في الصناعة الفلسطينية توظف أقل من خمسة عمال، وصغر الحجم هذا يؤثر على الوضع التنافسي للمنشأة.

- **عدم ملاءمة مواقع المصانع وأبنيتها:**

من المشاكل الرئيسة التي تواجه الصناعة الفلسطينية، هي عدم وجود مناطق أو مدن صناعية كافية لتضم الصناعات الفلسطينية كافة، حيث تبين أن مواقع الإنتاج للمنشآت الصناعية تقع خارج المناطق الصناعية، وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية. وعلى الرغم من الخطط والمحاولات التي عملت على إنشاء مناطق صناعية، فقد تم إنجاز منطقة واحدة في غزة، وما زالت أغلبية الصناعات تقع خارج المناطق الصناعية، حيث لم تعد المواقع الحالية للصناعة تفي بالغرض، وعلية فإن تنفيذ المشاريع المتعلقة ببناء المواقع الصناعية المخطط لها داخل المدن الرئيسة وخارجها، يعد من الأولويات المطلوبة لتطوير القطاع الصناعي، (عابد، 2012، ص37).

- **ضعف البنية التحتية:**

في فترة الاحتلال لم تهتم السلطات الإسرائيلية بإقامة البنية التحتية، و بعد انسحابها سعت لتدميرها من خلال الاعتداءات والحروب، حيث تم إنشاء مطار غزة الدولي والشروع ببناء ميناء غزة الدولي، إلا أن العراقيل الإسرائيلية المتجددة، تحول دون إتمام هذه المشاريع التطويرية للنهوض بالقطاع الصناعي، وتعاني الصناعات الفلسطينية من ضعف البنية التحتية، وخاصة في مجال الطرق والمواصلات، والكهرباء، والمياه، والوقود، وتجلت أهم المظاهر السلبية لهذه الأزمة بالتلف المستمر في الآلات والمعدات خاصة الالكترونية، كذلك يتم الحصول على الوقود إما عبر الاستيراد من إسرائيل، التي تفرض عليه أسعار مرتفعة مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الصناعات، وإما عن طريق الأنفاق حيث تعاني من كثير من العراقيل والتعرض للانقطاع في أي وقت.(ابو وطفه، 2014، ص67)

2. معوقات تتعلق بنقص التمويل:

واجهت الصناعة بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة خلال سنوات الاحتلال مما نتج عنه اعتماد منشآتنا الصناعية على التمويل الذاتي حيث يشكل التمويل الذاتي أكثر من 90% من منشآتنا الصناعية القائمة مما يترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وصغر حجم المنشآت الصناعية التي تم إقامتها، (مقداد، 2011، ص135).

ويمكن حصر أهم المشاكل المتعلقة بالتمويل بما يلي: (محمد، وعبد الكريم، 2011، ص68)

- محدودية مصادر التمويل للمنشآت الصناعية.

- قلة الاهتمام بتمويل المشاريع الريادية، والتركيز عند منح القروض من قبل مؤسسات التمويل للمشاريع القائمة والناجحة.
- حجم المخاطرة في تمويل المشاريع الصناعية أو أي مشروع اقتصادي مرتفعه، بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين.
- ارتفاع كلفة التمويل حيث بلغت نسبة الفائدة على الإقراض 9.10% على الدينار الأردني و6.41% على الدولار الأمريكي، و10.96%على الشيكل الإسرائيلي، في العام2014 (سلطة النقد، 2015، ص90).

3. معوقات تتعلق بالتسويق.

تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي حيث لا زالت إسرائيل تسيطر على كل المعابر والتي من خلالها يتم تسويق وتصدير منتجاتنا المصنعة. ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي، (وافي، 2011، ص39):-

- صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين.
- ضعف الخبرة التسويقية للمنتجين: وخاصة في أسواق التصدير والتي تتطلب قنوات توزيعية كفوءة تعمل على عرض المنتجات للمستخدم بشكل مباشر، كما أن مشكلة صغر حجم السوق المحلي، يزيد من حدة المنافسة بين المنشآت في السوق المحلي ويجبرها على البحث عن منافذ تسويقية خارجية التي تتميز بدورها بارتفاع حدة المنافسة.
- إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية: فتح الباب على مصراعيه أمام المنتجات الأجنبية التي لها مثيل محلي دون فرض قيود أو رسوم جمركية، وهذا الأمر يساهم في زيادة مشاكل تصريف الصناعة المحلية.
- مشكلات متعلقة بسلوك المستهلكين: يعاني أصحاب المصانع من ميول المستهلكين نحو السلعة الأجنبية دون الاستناد إلى أسس موضوعية ذلك أن المستهلك مقتنع أن السلعة الأجنبية ذات جودة عالية بصفة دائمة مما يقلل من فرص تسويق المنتجات المحلية.

4. ارتفاع التكاليف وطول الفترة الزمنية اللازمة للاستيراد والتصدير.

حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي لعام 2015، فإن الوقت اللازم لتصدير أي منتج من الأراضي الفلسطينية إلى الخارج، يحتاج إلى 23 يوم، وتكلف كل

حاوية (1705) دولار، بينما في دولة الاحتلال الإسرائيلي فإن الوقت اللازم للاستيراد هو 10 أيام وتكلفة الحاوية الواحدة (620) دولار، (World Bank Group, 2015, p67). أما في مصر والأردن فيحتاج التصدير ل12 يوم، وتكلفة الحاوية (625) و(825) دولار لكل من مصر والأردن[1] (مجموعة البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الاعمال، 2016).

أما بالنسبة للاستيراد فإن الوقت اللازم للاستيراد في الأراضي الفلسطينية 38 يوم، وتكلف الحاوية الواحدة (1425) دولار، (World Bank Group, 2015, p67). بينما الوقت اللازم للاستيراد في دولة الاحتلال الإسرائيلي هو 10 أيام، و15 يوماً لكل من مصر والأردن، أما بالنسبة لتكلفة الحاوية الواحدة فهي (565)، و(790)، (1425) دولار لكل من دولة الاحتلال الإسرائيلي ومصر والأردن على الترتيب، (مجموعة البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال، 2016).

وتشير تقديرات البنك الدولي للزيادة في كلفة الاستيراد والتصدير التي يتحملها المنتج الفلسطيني بسبب القيود الإسرائيلية على حركة البضائع والعمل، وتبلغ هذه الكلفة الإضافية نحو 1,600 دولار على كل حاوية (20 قدم) يتم استيرادها أو تصديرها، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2015، النشرة 41، ص 5).

ارتفاع تكاليف عمليات التصدير والاستيراد ونقل المواد الخام لقطاع غزة تحديداً، بسبب التداعيات المترتبة على اعتماد معبر كرم أبو سالم معبراً وحيداً للحركة التجارية، فإن الحاوية الواحدة تكلف المستورد من الميناء الإسرائيلي أو من المعبر حتى وصوله إلى مخازن المستورد في غزة مابين 4000-6000 شيكل إسرائيلي، بالإضافة إلى التكاليف الناشئة عن تحميل وتنزيل البضائع داخل المعبر والتي تصل الى (500) شيكل والزيادة في تكاليف وصول البضائع من المعبر إلى التاجر والتي تصل إلى (700) شيكل ورسوم المعبر في غزة (20) شيكل فإن الزيادة في التكاليف تصل إلى (62.7%) في حال تم استيرادها من معبر كرم أبو سالم بدلاً من معبر المنطار، (العجلة، 2011، ص50-52).

5. ضعف السياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للصناعة.

بالرغم من وضع السلطة الفلسطينية للإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الصناعي في فلسطين والمتمثل في مجموعة القوانين ذات الشأن الاقتصادي التي من شأنها جذب وتنظيم الاستثمار كقانون تشجيع الاستثمار وقانون المدن والمناطق الحرة والمواصفات والمقاييس. حيث أن الإعفاءات الضريبية لم تشكل أي حافز في التأثير في قرار المستثمر الفلسطيني أو الأجنبي

[1] www.arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies

في الاستثمار في الصناعات الصغيرة، وذلك لتحيز القانون لتشجيع ودعم الاستثمارات الضخمة نسبياً التي تفوق (250,000) دولار أمريكي، (قانون تشجيع الاستثمار، 2011، مادة رقم (23)

6. مشكلات الإدارة :

يعاني القطاع الصناعي في فلسطين من مشاكل إدارية تتمثل في انتقال المنشأة بشكل وراثي، وبالتالي افتقار كثير من أصحاب هذه المنشآت للقدرات الإدارية في مجال اتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطرة، حيث أن المصانع الفلسطينية عادة ما يمتلكها شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص يتولى كل منهم قرار المشروع بنفسه، بغض النظر عن كفاءته الإدارية، مما ينعكس سلباً على الإنتاج ومستوى التنفيذ والأداء، (محمد، وعبد الكريم، 2011، ص67).

7. ضعف الترابطات الهيكلية بين النشاطات الصناعية:

يعاني الإنتاج المحلى من افتقار تصنيع مستخدمات الإنتاج الصناعية، إذ يكاد ينعدم إنتاج السلع الوسيطة أو السلع شبه المصنعة داخل البلاد بسبب غياب التنوع في التركيبة الصناعية وضعف التشابك بين الوحدات الإنتاجية، فلا توجد هناك علاقة متبادلة بين مختلف فروع الصناعة وبين الأنشطة الإنتاجية الزراعية والخدمية ليسهل على الصناعة الحصول على احتياجاتها من المنتجات الجانبية للصناعات الأخرى.

8. ضعف الخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي :

أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا مما يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية، وهناك نقص واضح في مجال الخبرة الفنية وذلك يرجع إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والفني، بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية للقطاع الصناعي، كما أن إهمال حركة الاختراع والابتكار والافتقار إلى الأسلوب المنظم لتشجيع الاختراعات ينعكس سلباً على الصناعة حيث يعتبر الاختراع في النشاط الصناعي عنصراً مهماً في اكتشاف طرق جديدة تساعد في تطوير الإنتاج، وخفض تكلفته، (ابو وطفه، 2014، ص68).

9. معوقات تتعلق بغياب المنهج العلمي:

تفتقر المصانع الفلسطينية أو التي يجري إقامتها من حين لآخر إلى المنهج العلمي سواء عند اختيار طبيعة النشاط أو تقدير حجم المشروع ومصادر التمويل واتباع مختلف السياسات. هذه المشاريع تتجاهل في الغالب إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية عند إنشائها، الأمر الذي يجعل

عنصر المخاطرة لديها مكلفاً جداً، مما يجعلها تعتمد على الخبرة المتاحة، والتقدير الشخصي دون الاعتماد على دراسات السوق والتسويق والتمويل كما أن الاستعانة بالأجهزة العلمية الحديثة يظل في أضيق نطاق مما ينعكس سلباً على أداء هذه المصانع، (عابد، 2012، ص40).

10. مشكلة الانقسام الفلسطيني:

أصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن وجود اقتصاد فلسطيني واحد، بكل ما تعنيه هذه الكلمة، أو وجود إدارة أو سياسة أو هيكل اقتصادي واحد للأراضي الفلسطينية. من ناحية ثانية، فقد تم استغلال حالة الانقسام السياسي الفلسطيني من طرف الاحتلال الإسرائيلي التي كانت قد عملت بشكل حثيث خلال السنوات التي سبقت الانقسام، على تعزيز حالة الانقسام السياسي بين جزئي الوطن .وكنتيجة مباشرة لفرض الحصار الاقتصادي على قطاع غزة وتحول اقتصاد قطاع غزة إلى اقتصاد غير رسمي بسبب تجارة الأنفاق التي أصبحت تشكل أحد أعمدة اقتصاد غزة الرئيسة خلال فترة السنوات 2007–2010 فقد ساعد كل ذلك على ربط اقتصاد القطاع بمصر بشكل غير رسمي كما ساعد على الابتعاد التدريجي لقطاع غزة عن اقتصاد الضفة الغربية، مما أدى إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص(السمهوري، 2011، ص20)

ثانياً: المعوقات الخارجية الناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي:

تمثلت هذه المعوقات في سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر واستخدام الأساليب القمعية التي من شأنها منع أي تطوير للقطاع الصناعي، وبلغ استخدام القوة ضد المنشآت الصناعية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، وفرض الحصار على قطاع غزة ومنع إدخال المواد الخام نهاية عام 2007 م، وشن الحروب عام 2008 م، و2012، وأخيراً حرب عام 2014 وتدمير ما يزيد عن 1000 منشأة صناعية في قطاع غزة.

ويمكن إجمال المعوقات التي يسببها الاحتلال للقطاع الصناعي بما يلي:-

1. المشاكل والمعوقات المتعلقة بالإغلاقات:

تستخدم إسرائيل سياسة الإغلاق لأسباب أمنية غير مبررة وبأشكال متعددة من قيود مفروضة على حركة السلع والخدمات التي تحد من حرية إتمام المعاملات الاقتصادية وتزيد من أعبائها المالية والإدارية نتيجة لارتفاع تكاليف التنقل والإنتاج وصعوبة الحصول على المدخلات الإنتاجية، بالتالي تؤثر سلباً على تحسين البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الأنشطة الصناعية، إذ تشير الإحصاءات الدولية الفلسطينية إلى أن معابر قطاع غزة أغلقت سنوياً بمعدل لا يقل عن

(20%) كحد أدنى من عدد أيام السنة حيث أغلقت معابر قطاع غزة لمدة (2126) يوم خلال الفترة (1994–2010) أي لمدة (5.8) سنة من إجمالي (17) سنة خلال الفترة المذكورة وتمثل (34%) من مجموع السنوات، (العجلة، 2011، 24).

2. التحكم بالمعابر:

أبقت إسرائيل سيطرتها الكاملة على الحدود والمعابر الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام1993، حيث لا يوجد اتصال مباشر بين الأراضي الفلسطينية والخارج لا جواً ولا براً ولا بحراً، وتتم التجارة الفلسطينية إما عن طريق الموانئ أو المطارات الإسرائيلية مروراً بالمعابر التي تربط الأراضي الفلسطينية بإسرائيل، أو من خلال معبري جسر اللنبي ودامية مع الأردن. ويخضع النظام الإداري والأمني المتبع على المعابر الإسرائيلية للعديد من التعقيدات المفروضة على حركة التجارة الخارجية الفلسطينية، الأمر الذي يربك العملية الإنتاجية والتجارية، التي تتأثر بفترات التأخير في التخليص والتفتيش، والفحص الأمني والصحي، والرسوم العالية عليها، ونظام التصاريح المعقد، وفي حال التأخير يلزم التاجر الفلسطيني استئجار أرضيات في الموانئ الإسرائيلية بأسعار عالية، وتتبعها تكاليف النقل المرتفعة مما يسهم في إرباك البيئة الاستثمارية والإنتاجية، ويزيد من تكاليف المعاملات التي تؤثر على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية من ناحية وترفع مستوي الأسعار على المستهلك من ناحية أخرى،(نصرالله والصوراني، 2005، ص18).

كما سعت دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2000م إلى إحداث تغيرات في وظائف المعابر وأهميتها وصولاً إلى إغلاقها جميعاً واختيار معبر واحد يلبي دوافعها للسيطرة وهو معبر كرم أبو سالم (جنوب شرق قطاع غزة) رغم إمكانياته المحدودة وبعده عن المركز التجاري لقطاع غزة قياساً بمعبر المنطار فقد تم اعتباره في يناير 2011 معبراً وحيداً للاستيراد والتصدير، (العجلة، 2011، ص30)

في تقرير للبنك الدولي رصد فيه الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على مناطق "ج" في الضفة الغربية توصل التقرير إلى أن رفع القيود يمكن أن يزيد القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) في الأراضي الفلسطينية بمقدار (3.4) مليار دولار سنوياً، أو ما يعادل زيادة بمقدار (35%) من قيمة الناتج المحلي في العام 2011، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2013، العدد (34)، ص4–5)

3. ارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية الإسرائيلية.

يفرض الاحتلال الإسرائيلي ضرائب باهظة على المنتجات الفلسطينية مثل ضريبة الإنتاج والدخل والقيمة المضافة، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية على المواد الخام مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأرباح.

4. إغراق الأسواق المحلية الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية:

ومنع تصدير المنتجات الفلسطينية في الخارج مما أدى إلى فقدان الأسواق الخارجية، (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014، ص19).

5. التحكم في إمدادات الوقود والطاقة الكهربائية:

لقد بات من المعروف لدى سكان قطاع غزة، ولدى الوفود الأجنبية التي تقوم بزيارته، أن انقطاع التيار الكهربائي بصورة شبه يومية، الأمر الذي ترك تأثيرًا سلبيًا على كافة الأنشطة الاقتصادية، علاوة على الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة التي يتعرض لها كافة الشرائح الاقتصادية والأهالي بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود. وتشكل الاحتياجات اليومية لقطاع غزة من المحروقات (350) ألف لتر من السولار، (120) ألف لتر بنزين، (350) طن غاز بالإضافة إلى (350) ألف لتر يومياً من السولار الصناعي لتشغيل محطة الكهرباء، إلا أنه في ضوء القرار الإسرائيلي في نهاية نوفمبر2007م، فقد انخفضت كميات السولار اليومية إلى (90) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض (74%)، وانخفض البنزين إلى (25) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض (79%)، وانخفض الغاز إلى (100) طن بنسبة انخفاض (71%)، وقدرت الأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء بحوالي 42.5 مليون دولار، (الصوراني، 2011، ص76).

6. عدم استقرار البيئة الاستثمارية في فلسطين.

نظراً للسياسات والقيود الإسرائيلية يعمل القطاع الصناعي في فلسطين في بيئة من عدم الاستقرار السياسي، وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى غياب السياسة العامة المشجعة للصناعة بشكل عام، وضعف البيئة الاستثمارية العامة في المناطق الفلسطينية ، وضعف البنية التحتية القانونية والمادية وزيادة المخاطرة وانتشار روح التردد بين المستثمرين، مما جعل البيئة الاستثمارية في فلسطين طاردة للاستثمارات، خصوصاً بعد تكرار قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي بشن عدة حروب مدمرة خلال سنوات قليلة،

واستهدافها للمنشآت والوحدات الإنتاجية، التي نجحت في تحقيق مستوى عالٍ من الجودة والقدرة على منافسة البديل الأجنبي، (رجب، 2014)[1]

ثالثاً: معوقات القطاع الصناعي في قطاع غزة:

بالإضافة إلى ما سبق هناك العديد من المعوقات التي يمكن إضافتها لهذه المعوقات وهي خاصة بقطاع غزة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها القطاع. ويمكن إجمالها فيما يلي: (الرفاتي، 2014، ص19-22).

- أدى إغلاق الأنفاق على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر خلال الفترة 3 / 2013/7- 2014/8/31 إلى نقص حاد في الوقود ومواد البناء، وغيرها من اللوازم الأساسية فضلاً عن زيادة أسعارها في الأسواق المحلية وبشكل رئيس تضاعف سعر الوقود. بحيث تجاوز ما تمّ تدميره 1,700 نفقاً، كانت تسمح بإدخال مختلف السلع، مع قدرتها على توظيف بضعة آلاف من العمال سواء بطريق مباشر أم غير مباشر. خصوصاً وأن ذلك قد ترافق مع قيود مشددة يفرضها الجانب المصري على حركة تنقلات الأفراد في معبر رفح الذي يربط قطاع غزة بجمهورية مصر العربية.
- تدني مستوى كفاءة الأنشطة الخاصة بترويج وتسويق المنتجات الصناعية وعدم قدرة السوق المحلية استيعاب جميع المنتجات المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار نتيجة لازدياد العرض خاصة في فترات الإغلاق.
- ضعف القدرة التنافسية بسبب ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج ووجود شركات احتكارية تتمتع بامتيازات خاصة.
- انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وعدم توفر البنية التحتية المناسبة لتطوير صناعات جديدة ونقص الخبرات والعمالة المدربة التي يمكن أن تساهم في عملية التطوير والتنمية الصناعية، (الإدارة العامة للصناعة، 2015)
- تدني مستوى البيئة الاستثمارية المشجعة للأنشطة الإنتاجية الخاصة مثل القوانين والإجراءات الواضحة، وتدني مستوى التسهيلات التي يتم توفيرها للقطاع الخاص.
- ضعف التمويل الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتطوير نوعية المنتجات وزيادة درجة منافستها في الأسواق العالمية.

[1] موقع وكالة فلسطين اليوم الإخبارية http://paltoday.ps/ar/post/215960

- عدم اكتمال وتبني مشروعات القوانين الخاصة بالاستثمار وتنظيم وتشجيع القطاع الخاص وتأخير إنجاز معاملات المستثمرين نتيجة لإجراءات بيروقراطية في بعض المؤسسات الحكومية .
- استمرار الانقسام والذي يلقى بظلاله على علاقة المانحين بالحكومة بغزة.
- منع الحصار والإغلاق دخول خطوط الإنتاج الجديدة إلى قطاع غزة ولهذا فإن خطوط الإنتاج الموجود حاليا مستهلكة مما جعل هناك محدودية في القدرة على تطوير وتجديد خطوط الإنتاج وهذا بدوره ينعكس سلبا على الصناعة، (الإدارة العامة للصناعة، 2015).

3.3 المبحث الثالث: استراتيجيات التصنيع وقانون الاستثمار الفلسطيني

3.3.1 استراتيجيات التصنيع:

1- إستراتيجية التصنيع الموجه للإحلال محل الواردات
2- إستراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير

3.3.2 الاستراتيجيات الصناعية المطبقة في فلسطين

3.3.3 قانون الاستثمار الفلسطيني

مقدمة

تحظى قضايا استراتيجيات التصنيع بأهمية خاصة نتيجة ارتباط التطور الصناعي بعملية التنمية، وذلك من خلال تحديد الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

تستخدم الدول مجموعة من الإستراتيجيات الاقتصادية لدعم اقتصاديتها ومنتجاتها المحلية، ويمكن التركيز على أهم إستراتيجيتين تتبعها معظم الدول وهما إستراتيجية إحلال الواردات (أي تخفيض الواردات وتعويضها بمنتجات محلية)، وإستراتيجية تشجيع الصادرات (أي زيادة الحصة السوقية للمنتج المحلي في الأسواق الخارجية).

وفي هذا المبحث سيتم مناقشة أهم استراتيجيات التصنيع المتبعة في فلسطين ومدى الاستفادة منها، بالإضافة إلى التطرق لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وأهم مزاياه، ومدى تأثيره على البيئة الاستثمارية الفلسطينية، وأهم النقاط التي تؤخذ على هذا القانون.

3.3.1 استراتيجيات التصنيع

من أهم الاستراتيجيات المتبعة في فلسطين إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات وفيما يلي سيتم التطرق لهاتين الاستراتيجيتين.

1- إستراتيجية التصنيع الموجه للإحلال محل الواردات:-

جوهر هذه الإستراتيجية يتلخص في إنتاج السلع الصناعية المستوردة محلياً؛ وهذه الإستراتيجية الأولى التي طبقت في معظم الدول التي سعت إلى التصنيع، حيث تقوم على تصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة التي يعتمد البلد في الحصول عليها على الاستيراد من الخارج من خلال فرض حماية جمركية مرتفعة على الواردات المماثلة لمنع استيرادها، (علاونة، 1993، ص109). وتمر هذه الإستراتيجية بمرحلتين رئيسيتين هما:-

المرحلة الأولى: إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية الخفيفة غير المعمرة مثل الملابس والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والأحذية والمدخلات المطلوبة لإنتاجها كخامات النسيج والجلود والخشب، حيث تناسب هذه الصناعات الدول النامية حديثة التصنيع للأسباب الآتية: (زكي، 1989، ص40).

- الحاجة إلى عمالة كثيفة (غير ماهرة).
- عدم حاجتها إلى استخدام تكنولوجيا متطورة.
- ملاءمتها للسعة المحدودة لأسواق البلدان المتخلفة نظراً لضآلة متوسط دخل الفرد وصعوبة التصدير للخارج.

- الارتفاع النسبي للربحية.
- فترات الاسترداد للاستثمارات غير كبيرة.

المرحلـة الثانيـة: إحـلال الـواردات مكـان السـلع الاسـتهلاكية المعمـرة، مثـل الآليـات والمعـدات والسيارات. ويكون ذلك بعد أن يزيد الإنتاج المحلي بدرجة أسرع من زيادة الاستهلاك المحلي وذلك لأن الإنتاج المحلي عليه أن يحل محل الواردات من الخارج وكذلك لمواجهة الزيادة السنوية في الطلب المحلي، ويتم تحقيق عملية إحلال الواردات بصورة تدريجية، قد تأخذ عدة سنوات، وعندما يصبح الإنتاج المحلي قادراً على الاحلال التام محل الواردات، (إسماعيل، 1997، ص44-45).

وتمتاز هذه الصناعات بما يلي:- (زكي، 1989، ص41)

- الحاجة إلى عمالة عالية المهارة.
- الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ذات كثافة رأسمالية عالية.
- الحاجة إلى كوادر تنظيمية وإدارية كفؤة.
- كبر حجم المشروع مع حجم السوق المحلي في الدول النامية وازدياد أهمية وفورات الحجم الكبير.
- فترات الاسترداد للاستثمارات كبيرة.
- تواضع عائد الربح المتحقق.

ومن أجل ضمان نجاح إستراتيجية إحلال السلع المحلية الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة بدلاً من السلع المستوردة من الخارج، لابد أن تستخدم الدولة السياسات الجمركية المختلفة في حماية المنتجات المحلية وتقليص حجم المنتجات الأجنبية التي تدخل إلى الدولة، حتى يتسنى للمنتجات المحلية النهوض والقدرة على المنافسة المستقبلية، لذلك تقوم الدولة برفع معدل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، ولكن إذا كانت السلع المنتجة محلياً تستخدم مواد خام مستوردة فيجب أن يتم أيضاً تخفيض الرسوم الجمركية على هذه المواد الخام.

في دراسة حول الاستخدام الرشيد لاستراتيجيه إحلال الواردات، لـ (Liang ,1997,p35) أشارت إلى أن الدول حديثة الاستقلال تواجه مشاكل اقتصادية كثيرة من بينها انخفاض معدلات الدخل والتشوهات في هيكل اقتصادها، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة، وأن هذه الدول إذا أرادت أن تحقق التنمية الاقتصادية، عليها تبني إستراتيجية إحلال الواردات، حيث حققت هذه الإستراتيجية معدلات نمو حقيقية تراوحت بين (6- 8%) في عدد من الدول التي طبقتها، وساهمت في خلق بنية اقتصادية قابلة للاستمرار.

ويرى المؤيدين لإستراتيجية إحلال الواردات أنها تحقق المنافع التالية:-(صبري، 2012، ص12)

- إنها ضرورية للدول النامية والتي لديها صناعة بدائية من أجل تحقيق التنمية الصناعية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الحساسة للمجتمع.
- ضرورية لتحقيق التنمية والاستفادة من ميزات التصنيع المحلي وتطويره.
- مهمة لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الدول المتقدمة.

كما أنها ضرورية لإقامة صناعة محلية قوية ينعكس أثرها في تعاظم القيمة المضافة المتولدة عنها في تطوير الاقتصاد المحلي وتحسن مؤشراته، (هنطش، 2012، ص19).

الانتقادات الموجهة إلى إستراتيجية إحلال الوردات (نصر الله وعواد، 2004، ص66).

شابت تجربة التطبيق العملي لهذه الإستراتيجية عيوب كثيرة أدخلتها في طريق مسدود ودفعت البلاد المطبقة لها للبحث عن إستراتيجيات جديدة لتقود عملية التنمية الصناعية ومن هذه الانتقادات:

- انخفاض جودة السلع المنتجة لغياب المنافسة الأجنبية.
- صعوبة الحصول على النقد الأجنبي المطلوب بكميات كبيرة لاستيراد المكونات والخامات وقطع الغيار المطلوبة مما يؤدي إلى ظهور طاقات معطلة وخاصة في الصناعات الثقيلة.
- ارتفاع حجم المستوردات من الخارج من الآلات والمعدات والخامات وقطع الغيار، وحق إنتاج السلعة من الشركة الأم، ونفقات الخبرات الأجنبية، مما أدى إلى حدوث ضغط على العملات الأجنبية المتوافرة في البلدان النامية.
- إقامة صناعات لا تتمتع فيها الدولة بأي ميزة نسبية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار خصوصاً في ظل الحماية الجمركية العالية مما يؤدي إلى الإضرار بالمستهلك المحلي.
- غياب العلاقات التشابكية بين هذه الصناعات وسائر فروع الاقتصاد القومي أي غياب العلاقات التكاملية الخلفية والأمامية مع بقية الفروع الإنتاجية.
- إن المستفيد الأكبر من هذه الإستراتيجية هي الشركات الأجنبية التي تقيم مصانعها داخل الدول النامية وتحول أرباحها للخارج.

2- إستراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير

تقوم هذه الإستراتيجية على اختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجي، مع توافر الطلب الخارجي عليها، فتحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه تتوقف على اتجاهات الطلب الخارجي، حيث تعمل الدول المتبنية لهذه الإستراتيجية على توفير الحوافز المختلفة للصادرات من حيث الضرائب والإجراءات والمعلومات عن الفرص التسويقية الخارجية (قفة، 2006، ص83).

المؤيدون لإستراتيجية تشجيع الصادرات يعتقدون أنها تؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية نتيجة وفورات الحجم المتحققة بسبب الانطلاق للأسواق العالمية الواسعة، والعمل وفق مبدأ الميزة التنافسية للدول، أي إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بميزة تنافسية. بالإضافة إلى تدفق العملة الأجنبية على البلد المصدر، واكتساب الخبرات من الأسواق التي يتوجه لها المنتجون مما ينعكس على قدرة المنتج على زيادة الانتشار في السوق المحلية بسبب قدرته على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية، (هنطش، 2012، ص20).

الانتقادات الموجهة لإستراتيجية التوجه نحو التصدير، (نصر الله، وعواد، 2004، 67).

- إن المنافسة في الأسواق العالمية تتطلب استخدام أساليب تقنية حديثة ذات كثافة رأسمالية عالية مما قد يتعارض مع ما تتطلع إليه البلدان النامية للحد من مشاكل البطالة فيها.
- شدة المنافسة من قبل الدول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع.

3.3.2 الإستراتيجيات الصناعية المطبقة في فلسطين

أعلنت الحكومة الفلسطينية اعتمادها سياسة السوق المفتوح منذ عام 1994، وإستراتيجية التصنيع المعلنة في المناطق الفلسطينية تعمل على الموازنة بين خياري إحلال الواردات وتشجيع الصادرات (برنامج تنمية القطاع الصناعي للأعوام 1998-2001، والبرنامج الإنمائي الفلسطيني 1994-2000)، وتعمل هذه الإستراتيجية على تحقيق مجموعة من المزايا الإيجابية أهمها معالجة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني من خلال العمل على إعادة هيكلة القطاع الصناعي، وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد، (مكحول، وآخرون، 2001، ص7).

كما قامت الحكومة الفلسطينية في 2012/3/14 بإصدار قرار بتشكيل فريق وطني مكون من 27 عضواً من القطاع العام والخاص والأكاديمي، ولجنة توجيهية عليا لإعداد الإستراتيجية

الوطنيــة للتصــدير ويترأســها وزيــر الاقتصــاد. وكانــت أهــداف هــذه اللجنــة، (مركــز التجــارة الفلسطيني، 2015، الإستراتيجية الوطنية للتصدير، ص16).

- زيادة قيمة الصادرات الفلسطينية خلال السنوات الخمس المقبلة بنحو 722 مليون دولار أمريكي.
- نمو صادرات القطاعات الإنتاجية بنحو 483 مليون دولار أمريكي.
- نمو صادرات الخدمات بنحو 239 مليون دولار أمريكي.
- تحقيق نمو إجمالي في صادرات القطاعات الإنتاجية خلال الفترة المقبلة بنسبة 67%، وبمعدل نمو سنوي يبلغ 13%.

ولكن على أرض الواقع لم تطبق الحكومة الفلسطينية أي من هاتين السياستين، وفي عام 2007 طبقت حكومة غزة سياسة إحلال الواردات على الصناعات الرائدة لديها، وهي الصناعات الغذائية (رقائق البطاطس– العصير– البسكويت)، وصناعة الملابس (الجينز– الزي المدرسي– العباءه– الجلباب)، والصناعات الورقية (الدفاتر– محارم ورقية– محارم ورقية مبللة)، وصناعة الدهانات المائية حيث أنها لا تحتاج إلى عمليات صناعية متطورة، واستثنت صناعة الأخشاب لأنه لا يوجد لها منافس. وكانت الحماية من خلال استخدام نظام الحصص حتى النصف الأول من عام 2013، وبعد ذلك بقي نظام الحصص ولكن مع وجود تعليات إضافية على السلع شبه الجاهزة والجاهزة، أي أن سياسة الإحلال تنوعت ما بين نظام الحصص (التي بقيت على الملابس والدهانات المائية حتى الآن)، والتعلية مع نظام الحصص (المستخدمة على الصناعات الغذائية والورقية). أما في الضفة الغربية فاستمرت سياسة السوق المفتوح فيها، واستخدمت التعليات (إعادة تقدير حجم الضريبة بأخذ حصة من البضاعة تكافئ قيمة الضريبة)، والجمارك على الواردات بهدف إيرادي وليس حمائي. أما بالنسبة لسياسة تشجيع الصادرات فلم يتم تطبيقها بصورة عملية في فلسطين. (دائرة التجارة والمعابر في غزة، 2015)

<u>العوائق التي واجهت تطبيق سياسات التصنيع في فلسطين:–</u>

السياسات التجارية في فلسطين تتميز بأنها محدودة السقف، ومقيدة بعوائق وعقبات وشروط معقدة حددها " بروتوكول باريس"، الذي وضع الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أن دولة الاحتلال الإسرائيلي في ظل الواقع الراهن وخلال السنوات الماضية كانت ولا تزال الشريك الأكبر والأول لفلسطين في التجارة الخارجية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين دولة الاحتلال الإسرائيلي والأراضي الفلسطينية، حوالي 4749800 ألف

دولار عام 2014، وذلك يعادل 71.6% من حجم التبادل التجاري الكلي لفلسطين. وإذا قمنا بمقارنه حجم هذا التبادل مع الدول الأكثر تداول تجاري مع فلسطين وهي (مصر، الأردن، تركيا، الصين) حيث بلغ حجم التبادل التجاري 832784 ألف دولار لنفس العام، ليشكل ما نسبته 12.5% من حجم التبادل التجاري الكلي لفلسطين.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، إحصاءات التجارة الخارجية، ص 33 و ص35 –36)[1]

إن عدم القدرة على صياغة وتطبيق قانون للتعرفة الجمركية الفلسطينية، أو تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على السلع المستوردة المثيلة للسلع المنتجة محليًا، إلى جانب العجز عن تقييد كميات استيراد السلع المثيلة بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص (الكوتا)، كل ذلك يجعل إمكانية تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات مسألة غير قابلة للتحقيق، (الصوراني، 2011، ص50).

بالإضافة إلى تعرض تطبيق سياسة إحلال الواردات في فلسطين بمجموعة من العوائق الداخلية والمحددات منها:- (مطر، 2011، ص3)

- صغر حجم السوق المحلي وتدني قدرته الاستيعابية.
- التنوع الواسع في الواردات مما يجعل خلق بدائل لها في اقتصاد صغير عملية غير اقتصادية.
- عدم توافر مواد خام كافية ووسائل إنتاج متطورة.

بناءً على ما سبق فإن الصناعات التي يمكن لها أن تغطي مثل السوق الفلسطيني (سوق ضيقة) هي الصناعات الحرفية والبسيطة.

<u>الأمور الواجب توافرها لنجاح سياسات استراتيجيات التصنيع الفلسطينية:-</u>

إستراتيجية التصنيع المراد اتباعها يجب أن تحقق الأهداف التالية:-(منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014، ص14-15)

1-فك ارتباط تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

2-إنشاء وحدات صناعية قادرة على تأمين الحاجات الأساسية للسكان وتخفيض الاعتماد على الخارج.

3- محاولة العثور على أسواق خارجية ومن ثم تشجيع الاستثمار لغرض تصدير المنتجات الوطنية.

[1] النسب من إعداد الباحثة.

4- إحلال الواردات من الصناعات المتوفرة مثل الصناعات الغذائية ومواد البناء والعديد من الصناعات التحويلية وتوسيعها وتطويرها.

5- تبني سياسة تسويقية متكاملة من خلال تطوير الإطار المؤسسي اللازم لعملية التسويق الصناعي وإنشاء بنك معلومات لتوفير المعلومات المتعلقة بحجم الأسواق الخارجية ونوعيتها وحاجتها من السلع المختلفة.

6-التركيز على الصناعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة.

7- الإنتاج من أجل التصدير وخاصة في الصناعات الاستخراجية والزجاج والخزف والصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات والمنتجات التي تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية مما يساعد في تشجيع القطاعات المختلفة.

وهذا يكون بعد دراسة متأنية ووضع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار ظروف الوضع الراهن وتعقيداته المتعلقة بالجانب الإسرائيلي من جهة من حيث (الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والإغلاقات المتكررة للمعابر، وصعوبات الوصول إلى الأسواق)، أو المتعلقة بالجانب الفلسطيني من جهة أخرى مثل (صغر القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وصغر حجم السوق الفلسطيني، وضعف الأجهزة الإدارية والفنية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية على إيجاد وتأمين الأسواق الخارجية، وضعف دور المؤسسات المالية التي تدعم القطاع الصناعي وقطاع التصدير).

بشكل عام فهناك ترجيح ما بين الاقتصاديين على اتباع السياسة الحمائية للمنتجات المحلية للحد من الواردات وتعويضها بالمنتج الوطني، إضافة إلى سياسة تشجيع التوجه التصديري للمنتجات الفلسطينية، من خلال تركيز الجهود على رفع القدرة التنافسية لتلك المنتجات للنفاذ للأسواق العالمية. لكن المعطيات الحالية على الأرض، والمرتبطة بضعف القدرة الذاتية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته المحبطة للتنمية والنهوض الاقتصادي، تدفع باتجاه التركيز في المرحلة الحالية على السياسات الحمائية ووضع المعيقات الجمركية والفنية (حيثما كان ذلك متاحاً) ولا يعني ذلك إغفال القطاعات التصديرية الواعدة والتي تحقق نجاحات ملفتة في الأسواق العالمية بما تملكه من مقومات وقدرة تنافسية عالية، (هنطش، 2012، ص23)،

3.3.3 قوانين الاستثمار في فلسطين

قامت السلطة الفلسطينية بعد تسلمها لأجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1994 بسن تشريعات تتلاءم مع الواقع الفلسطيني، وتواكب التطورات فيه، ومن أهم التشريعات

الاقتصادية في هذا المجال قانون تشجيع الاستثمار، وقانون المدن الصناعية والمناطق الحرة، وقانون ضريبة الدخل، وبهذا أصبح الاقتصاد الفلسطيني يمتلك حزمة من القوانين التي تجعله قادراً على استقطاب مستثمرين محليين وأجانب، وتوفر لهم مناخ مناسب للاستثمار، ومن أهم هذه القوانين قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث لتوضيح أثره في الاستثمار في فلسطين ومدى خدمته للقطاع الصناعي.

- **<u>قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين</u>**

اهتمت السلطة الفلسطينية منذ استلامها للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بتشجيع الاستثمار، حيث قامت بإصدار قانون تشجيع الاستثمار في العام 1995، وتم تعديله بإصدار قانون آخر محدث وهو قانون رقم 1 للعام 1998، وقد تم التعديل على هذا القانون بعد ذلك ثلاث مرات ليتلاءم مع الظروف والمستجدات البيئية والاستثمارية، الأولى في العام 2004، والثانية في العام 2011، أما الثالثة والأخيرة في العام 2014.

و يهدف قانون الاستثمار إلى تحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين عبر زيادة الاستثمارات بوسائل عدة: كتأسيس الهيئة المسئولة عن تشجيعه وتسهيله، ومنح الحوافز، وتقديم الضمانات للمستثمرين، وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في فلسطين .

<u>الحوافز والتسهيلات التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين:-</u>

يقدم قانون الاستثمار (قانون رقم (1) لسنة 1998) وتعديلاته (التي أدخلت بعد ذلك) سلسلة من الحوافز، وعقود الحوافز، على أساس رأس المال المستثمر، والموقع الجغرافي والقوى العاملة. ويعفي القانون المستثمرين تماماً من ضريبة الدخل؛ وفقاً لمقدار الاستثمار أو القوى العاملة المهنية المحلية المستأجرة أو كلاهما، وذلك لعدد مختلف من السنوات. كما يضمن القانون حرية تحويل العملات الأجنبية واسترداد الدخل المتولد في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويطبق القانون بشكل موحد على جميع المستثمرين، بغض النظر عن جنسيتهم، (مركز التجارة الفلسطيني، 2015، الإستراتيجية الوطنية للتصدير،، ص55).

أي أن أهم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين حسب قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني هي:

1. قانون الاستثمار الفلسطيني ساوى بين المستثمر الفلسطيني والعربي والأجنبي من حيث التمتع بمزاياه، (سواء في الإعفاءات الضريبية أو الحرية في اختيار القطاع الاقتصادي الذي يرغب في الاستثمار فيه)، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

2. منح المشاريع الاستثمارية الحاصلة على التراخيص اللازمة بموجب القانون الحوافز والإعفاءات التالية:- (مادة رقم 23).

أ- ضريبة دخل بنسبة (5%) لغاية خمس سنوات تبدأ من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز أربع سنوات.

ب-ضريبة دخل بنسبة (10%) لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، وتحتسب بعد ذلك حسب النسب الشرائح سارية المفعول وهي (مادة (23) تعديل 2011):

- أي استثمار قيمته من (250 ألف دولار أمريكي- أقل من مليون دولار أمريكي) يمنح إعفاء على الدخل الخاضع للضريبة لدى استحقاقها لمدة 7 سنوات.
- أي استثمار قيمته من (مليون دولار أمريكي- 5 مليون دولار أمريكي) يمنح إعفاء على الدخل الخاضع للضريبة لدى استحقاقها لمدة 9 سنوات.
- أي استثمار قيمته من (5 مليون دولار أمريكي فما فوق) يمنح إعفاء على الدخل الخاضع للضريبة لدى استحقاقها لمدة 11 سنوات.

والمشاريع التي تتمتع بهذا القانون هي:

- المشاريع الجديدة ضمن أي قطاع والتي توظف ما لا يقل عن خمسة وعشرين عاملاً خلال فترة الاستفادة.
- المشاريع التي تزيد صادراتها من الإنتاج عن (40%).
- المشاريع ضمن أي قطاع والتي تستخدم ما نسبته (70%) من المكون المحلي (معدات ومواد أولية).
- أي مشروع قائم يضيف خمسة وعشرين عاملاً جديداً على عدد العاملين الموجودين.

3. يحق لهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، منح إعفاءات استثنائية للمشاريع التصديرية بشرط أن لا تقل نسبة الإنتاج المعد للتصدير عن 30% من إجمالي إنتاجها، على أن لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية عن ثلاثة سنوات.(مادة رقم 31)
4. كفل القانون عدم المساس بحقوق المستثمر مهما كانت جنسيته، حيث حظر تأميم المشروعات، أو مصادرتها أو التحفظ عليها، أو أي إجراء يحرم المستثمر من السيطرة على مشروعه إلا عن طريق القانون.
5. امكانية تحويل ملكية المشروع المستفيد من الحوافز الاستثمارية مع استفادة المالك الجديد من الحوافز الاستثمارية ما دام يواصل تشغيل المشروع.

6. يضمن القانون حرية تحويل الأموال دون أي قيود سواء كانت عبارة عن رأس المال، أو الأرباح وأرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية، أو الأجور ودفعات الدين...الخ، والحرية التامة في انتقال العملات الاجنبية.
7. إذا تم نقل المشروع من منطقة لأخرى يستفيد المشروع من الامتيازات خلال باقي المدة.
8. تمارس جميع الاستثمارات نشاطاتها طبقاً للترخيص الممنوح لها دون تمييز قائم على الجنس، أو العرق، أو الدين سواء عند استخدام موظفين محليين، أو عند شراء احتياجاتها.
9. المحاكم الفلسطينية في مجال حل النزاعات هي صاحبة الصلاحية والولاية، ويحق لأي من الطرفين المتنازعين أن يحيل النزاع إلى تحكيم مستقل ملزم.

أهم العوامل الجاذبة للاستثمار في فلسطين:

تعتبر فلسطين من المناطق الجاذبة للاستثمار من حيث أنها تتمتع بالعوامل المميزة الآتية (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، 2016)[1]:

1- **اقتصاد حيوي:** وصل النمو الاقتصادي في فلسطين إلى 5.9% عام 2012، حيث يعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا حيوياً وذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية التي أظهرت أن هنالك نمواً ملحوظاً في إجمالي المؤشرات الاقتصادية، ومنها أيضا الاستثمار الخارجي المتنامي إذ حقق نمواً في سنة 2012 بنسبة (2.6.%).
2- **عقد حزمة الحوافز:** التي تمكن هيئة تشجيع الاستثمار ومجلس إدارتها من تقديم حوافز إضافية للمشاريع النوعية أو حسب قطاعاتها أو موقعها الجغرافي.
3- **فلسطين أرض بكر للاستثمارات:** فلسطين في مرحلة بناء مستمرة لتوسيع سلسلة الإنتاج وذلك لتغطية احتياجات السوق المحلي المتنامي، وتعتبر كل القطاعات الاقتصادية فرصاً متاحة للاستثمار لحاجتنا للكثير من عناصر الإنتاج سواء لإنتاج البضائع أو الخدمات.
4- **البنية التحتية وشبكة الاتصالات المتقدمة:** توفر خدمات منافسة في البنية التحتية وعلى وجه الخصوص شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى خدمات متقدمة في أنظمة المعلومات.

[1] من موقع هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية http://www.pipa.ps/ar_page.aspx?id=KR76yxa1769308827aKR76yx

5- **مناطق صناعية مؤهلة:** تعزز المدن الصناعية سبل نجاح الاستثمار، وذلك بما تقدمه من خدمات، وبنى تحتية متقدمة، وحوافز مجزية للاستثمارات القائمة عليها، إضافة إلى خدمات تسجيل الاستثمار وتسهيل ترخيصه وانطلاقه، وهناك العديد من المناطق الصناعية في فلسطين ومن أهمها:

- المنطقة الصناعية في بيت لحم.
- المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا
- مدينة غزة الصناعية.
- المنطقة الصناعية في جنين.(قيد الإنشاء).
- المنطقة الصناعية في ترقوميا. (قيد الإنشاء).

6- **الموقع الإستراتيجي:** تميزت فلسطين بموقع إستراتيجي وجغرافي ممتاز، وشكّلت حلقة وصل بين قارات العالم آسيا وأفريقيا وأوروبا، ومما زاد من أهميتها الجغرافية أنها تشرف على بحرين غاية في الأهمية الإستراتيجية هما البحر المتوسط والبحر الأحمر، وتمتاز فلسطين أيضاً بموقع جذب سياحي لما تحويه من مناطق دينية ومقدسات، ومناطق أثرية، وإرث حضاري.

7- **عمالة مؤهلة:** وجود القوى العاملة المتعلمة والمدربة (المهرة)، والمجتمع الفتي، إذ تُشكل القوى العاملة ما نسبته 43.6% من السكان.

8- **بيئة عمل مناسبة:** توفر البيئة القانونية والسياسية والأنظمة والقوانين مناخاً سهلاً للاستثمار حيث تعمل الحكومة الفلسطينية على تقديم التسهيلات ودعم المستثمر، من خلال تأسيس هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية كذراع مساند للمستثمر قبل وأثناء وبعد قرار الاستثمار في فلسطين.

9- **النفاذ إلى الأسواق العالمية:** أكثر من 11 اتفاقا تجارياً موقعاً بين دول العالم، بهدف تسهيل التجارة البينية وتبسيط إجراءاتها وإعطاء تسهيلات جمركية، مما يفتح أمام المستثمر في فلسطين فرص النفاذ إلى الأسواق في الخارج، إضافة إلى الاتفاقيات التفضيلية للمنتجات الفلسطينية في العالم العربي المكون من 350 مليون نسمة.

10- **النفاذ للتمويل:** تتوفر العديد من المؤسسات المالية، ومؤسسات الإقراض الداعمة، والبرامج المالية التي تتسم بسهولتها ومرونتها في الاستجابة لتوجهات المستثمر.

أداء قانون الاستثمار على المشاريع الاستثمارية والاستثمار المحلي في الأراضي الفلسطينية.

يقدم قانون الاستثمار سلسلة من الحوافز، وعقود الحوافز، على أساس رأس المال المستثمر، والموقع الجغرافي والقوى العاملة. وللتعرف على أداء قانون الاستثمار على المشاريع الاستثمارية والاستثمار المحلي في الأراضي الفلسطينية سوف نقوم بتتبع التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي كمؤشر على تطور الاستثمار خلال الفترة (1994-2014) كما هو موضح بالجدول رقم (20-3).

جدول رقم (20-3)

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في فلسطين للأعوام (1994-2014) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004

القيمة بالمليون دولار أمريكي

العام	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	1,000.6	983.2	994	1,104.9	1,272.7	1,730.1	1,276.9	1016	849.4	1,082.8	1,111.6
العام	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	1,216.2	1,104.5	862.5	1,154	1,366.2	1,285.6	1,554	1,554	1,826.6	1,641.8	

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

من خلال الجدول رقم (20-3) نلاحظ أن الاستثمار سار بمنحنى متزايد بشكل عام باستثناء بعض الأعوام (2000-2002) تراجع فيها الاستثمار بسبب انتفاضة الأقصى، والأعوام (2006-2007) بسبب الانقسام، والعام 2010 وكذلك العام 2014، أي أن الظروف والتطورات السياسية أثرت على الاستثمار أكثر من تأثير قانون تشجيع الاستثمار وهذا أمر طبيعي في الواقع حيث أن الاستثمارات تتأثر بقوة بالاستقرار السياسي، وهو ما يعكس مقولة "رأس المال جبان".

وفي تقرير الإستراتيجية الوطنية للتصدير أشار إلى ارتفاع الاستثمارات العامة بصورة مضطردة منذ عام 1994، متأثرة ومعتمدة على التمويل من الجهات المانحة. وعلى النقيض من ذلك، لم يكن الاستثمار الخاص (عدا في قطاع الإسكان) ديناميكياً للغاية. وأشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن القاعدة الإنتاجية الفلسطينية تآكلت تدريجياً، ولم يسهم تعافي القطاع الخاص في تعزيز القاعدة الإنتاجية ويقلل من انجراف القدرة التنافسية التي

تآكلت مع الزمن، فقد انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 50% عام 1992 إلى حوالي 25% خلال الأعوام 2010- 2012. ولذلك، لم يكن للحوافز والتدابير التي أدخلتها الحكومة الفلسطينية لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ولا سيما في القطاعات الإنتاجية والمدن الصناعية والمناطق الحرة، أية نتائج ملموسة. (مركز التجارة الفلسطيني، 2015، الإستراتيجية الوطنية للتصدير، ص55)

كما بلغ ترتيب فلسطين في مؤشر بيئة أداء الأعمال في العام 2015 (127)، وانخفض في العام 2016 ليصل ترتيب فلسطين إلى 129،أي تراجعت فلسطين بثلاثة نقاط خلال عام واحد، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016).[1]

<u>الاستثمار الأجنبي في فلسطين:-</u>

تشير قاعدة بيانات (FDI Markets)التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية، فيما يتعلق بنشاط فلسطين على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة ما بين الفترة يناير 2003 ومايو 2015 إلى ما يلي:- (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015، ص150).

- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 16 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 10 شركات عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 1.2 مليار دولار وتوظف نحو 4.2 ألف عامل.
- حلت قطر والأردن والولايات المتحدة والإمارات وفرنسا وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في فلسطين حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة قطر والأردن والولايات المتحدة نحو 98%من الإجمالي الاستثمار الأجنبي.
- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى فلسطين في قطاعات الاتصالات بنسبة 56.9%، والعقار بنسبة 28.4%، والخدمات المالية11%.
- تصدرت شركة أوريدو القطرية للاتصالات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في فلسطين، حيث تنفذ مشروعاً بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 700مليون دولار.

[1] (http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/DB15.pdf)

ملاحظات حول الاستثمار في فلسطين

- بالرغم من المزايا والتسهيلات التي قدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وبالرغم من العوامل الجاذبة للاستثمار في فلسطين كما سلف ذكره؛ إلا أنه لم تزداد الاستثمارات إلا بنسب ضئيلة وهذا يعكس تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على المستثمرين سواء الفلسطينيين أو العرب والأجانب بنسبة أكبر من تأثير قانون تشجيع الاستثمار.
- أغلب الاستثمارات الموجودة في فلسطين خدمية وليست إنتاجية وخاصة الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تشوه هيكل القطاع الصناعي.
- تركزت الاستثمارات الأجنبية في فلسطين في دول محددة (قطر والأردن والولايات المتحدة) وهذا يؤدي إلى التبعية الاقتصادية والسياسية لهذه الدول، وهو ما يعكس أيضاً خللاً في العلاقات الاستثمارية مع الدول الأخرى، لذا يجب الترويج بشكل أكبر للاستثمار في فلسطين وجذب استثمارات أجنبية أخري بجنسيات جديدة.

تقييم أداء قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين:-

- بالرغم من الاهتمام الذي أولته الحكومة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار والمحاولة لإيجاد المناخ الاستثماري إلا أن حجم الاستثمار ظل ضعيفاً وكان من أهم معوقات هذا الاستثمار ما يلي:
  - الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين ممثله في انعدام الاستقرار السياسي، وصعوبة تنقل البضائع والأفراد بسبب الحواجز والعوائق التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي، وعوائق الاستيراد للمواد الأولية وتصدير المنتجات الصناعية.
  - عدم الترويج من قبل الجهات المختصة لتشجيع الاستثمار في فلسطين.
- لم يتطرق قانون تشجيع الاستثمار للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ولم يخصها بأية حوافز أو إعفاءات، "باستثناء إعفاءات رأس المال المستثمر (الموجودات الثابتة) من الجمارك والضرائب بشرط أن تكون مسجلة حسب الأصول"، وتمنح الإعفاءات للشركات كبيرة الحجم حيث تبدأ الإعفاءات الضريبية من رأس مال قيمته (250) ألف دولار أمريكي فما فوق وبناء على حجم العمالة فيها (تشغل 25 عاملاً فأكثر) أو التي تصدر أكثر من 40% من حجم إنتاجها، أو التي تستخدم ما نسبته 70% من المكون المحلي (معدات ومواد أولية).

- يستثني قانون الاستثمار المشاريع في القطاع غير المنظم ، لأن القانون ينص على وجوب تسجل المشاريع حسب الأصول لتتمتع بالإعفاءات سواء على رأس المال أو على الدخل، مما يساهم في تحول هذه المشاريع من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.
- لم يعط القانون المستثمر(الفلسطيني أو الأجنبي) الضمانات الكافية للاستثمار في فلسطين من حيث التأمين على استثماره ضد المخاطر والتقلبات السياسية.
- لم يعط القانون الهيئة العامة للاستثمار في فلسطين صلاحيات في مجال دعم المشاريع وتوفير التمويل لها وعمليات الشراء والإقراض كما هو معمول ببعض الدول المجاورة، فقد اقتصر دور الهيئة على تسجيل المشاريع ومنحها شهادة الإعفاء فقط.(نصر، لؤي، 2008، ص50).

خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

حيث تذبذب معدل نمو الناتج الإجمالي خلال الفترة (1995-2014) وتعرض الاقتصاد الفلسطيني للعديد من التشوهات والاختلالات نتيجة للممارسات والسياسات الإسرائيلية، وكانت الاختلالات في هياكل الإنتاج، حيث انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، التي عادة ما تكون مساهمتها ذات فعالية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو. بينما تناول المبحث الثاني أهم المؤشرات الاقتصادية التي أظهرت الأهمية النسبية القطاع الصناعي في فلسطين إلا أنه عند مقارنة بعض المؤشرات نجد أنها أقل من نظريتها في الدول المجاورة، بسبب ممارسات الاحتلال الاسرائيلي التي هدفت إلى تدمير القطاع الصناعي وزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة الفلسطينية من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات، ونزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والأنشاءات. أما المبحث الثالث فتناول استراتيجيات التصنيع وبشكل عام فهناك ترجيح ما بين الاقتصاديين على اتباع السياسة الحمائية للمنتجات المحلية، إضافة إلى سياسة تشجيع التوجه التصديري للمنتجات الفلسطينية. لكن المعطيات الحالية على الأرض، والمرتبطة بضعف القدرة الذاتية واستمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المحبطة للتنمية تدفع باتجاه التركيز في المرحلة الحالية على السياسات الحمائية ولا يعني ذلك إغفال القطاعات التصديرية الواعدة.

بالرغم من العوامل الجاذبة للاستثمار في فلسطين؛ لم تزداد الاستثمارات إلا بنسب ضئيلة وهذا يعكس تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على المستثمرين، كما أن أغلب الاستثمارات الموجودة في فلسطين خدمية وليست إنتاجية وخاصة الاستثمارات الأجنبية، كما لم يتطرق قانون تشجيع الاستثمار للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ولم يخصها بأية حوافز أو إعفاءات مما يؤدي إلى تشوه هيكل القطاع الصناعي.

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر النمو على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني

- **4.1: المنهجية والطرق القياسية المتبعة.**
- **4.2 التحليل القياسي لبيانات الدراسة.**

4.1 المنهجية والطرق القياسية المتبعة:

تقدم لنا النظرية الاقتصادية ومن بينها تلك المبينة في الفصل الثاني العلاقات الخاصة بقياس التحول الهيكلي، والتي يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وبما أن أغلب المتغيرات قابلة للقياس الكمي مثل الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان..الخ، فإنه يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية، كما تحددها النظرية الاقتصادية.

وعليه يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وتحديد النماذج القياسية المناسبة لقياس التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، متأثرة بنموذج هوليس تشنيري الذي يحدد العلاقة بين مستوى الدخل والتغير الهيكلي في الاقتصاد ككل.

كما يتتضمن هذا الفصل نتائج التقدير الإحصائي للنموذج، واختبار فرضيات الدراسة، وإيجاد التفسيرات والتعليلات الاقتصادية التي تتناسب مع نتائج التحليل القياسي.

وقد تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على اختبار السكون، واختبار التكامل المشترك، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنموذج القياسي، وبناء على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج. واختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر والاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (Ordinary Least Square)

4.1.1: تحديد متغيرات النموذج:

يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال النظرية الاقتصادية والمعلومات الممتاحة من دراسات قياسية سابقة في المجال الذي يبحث فيه بوجه عام.

وبهذا يمكن تحديد متغيرات الدراسة بالشكل التالي:

المتغير التابع:

التحول الهيكلي في القطاع الصناعي، ويتم قياسه من خلال خمسة متغيرات، وتشمل كلاً من:

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (IN)
- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (M).
- مساهمة قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي الاجمالي (Y).
- نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات السلعية(X).

- نسبة العاملين في القطاع الصناعي من اجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني(L).

المتغيرات المستقلة:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمؤشر عن المستوى التنموي (GDP).
- عدد السكان كمؤشر عن حجم السوق (POP).
- النفقات التطويرية كمؤشر عن الاستثمار الحكومي وتجهيز البنية التحتية ومدى ملاءمتها للنشاط الاقتصادي وللقطاع الصناعي (SD).
- الأوضاع السياسية كمتغير يعكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني، وسيتم تحويله إلى متغير وهمي(DUM) كما يلي:

DUM = (1) يعبر عن عدم الاستقرار السياسي.
(0) يعبر عن الاستقرار السياسي.

ويأخذ هذا المتغير القيمة (1) للسنوات التي شهدت مرحلة الانتفاضة الثانية وعدم الاستقرار السياسي أو فرض الحصار الشامل وتوقف تحويل الاحتلال الإسرائيلي لإيرادات المقاصة والعائدات الضريبية، وكذلك فترات الحروب على قطاع غزة والانقسام السياسي. والقيمة صفر للسنوات التي اتسمت بهدوء نسبي ونوع من الاستقرار السياسي أو تخفيف للقيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية.

<u>تعريف المتغيرات وتحديد وحدات القياس التي يقاس بها:</u>

<u>المتغيرات التابعة:</u>

متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي

- يعرف النمو الصناعي بأنه الزيادة في إنتاج القطاع الصناعي عبر الزمن من خلال زيادة الموارد الإنتاجية، قوة العمل، وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي، وكذلك الصادرات الصناعية التي تساهم في تحسين نوعية المنتجات الصناعية لتتمكن من المنافسة خارجياً، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، إضافة لوجود مناخ استثماري مناسب، (عثامنة، 2005، ص2)

ومن أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي، والوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي

الصادرات السلعية، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة. (عجمية، وآخرون، 2006، ص111-112).

وبالتالي فإن **التحول الهيكلي في القطاع الصناعي** عبارة عن إحداث تغيرات واضحة في هيكل وبنيان القطاع الصناعي للدولة من خلال ثلاثة مؤشرات، وهي الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي، والوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية أو الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة. ومن خلال هذا التعريف تم اختيار أهم المتغيرات التي تقيس التحول الهيكلي للقطاع الصناعي وهي كما يلي:

- تم أخذ كل من **نسبة مساهمة القطاع الصناعي** ككل في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ودمج باقي القطاعات في متغير واحد وهو (نسبة مساهمة قطاع التعدين واستغلال المحاجر، ونسبة مساهمة قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، ونسبة مساهمة قطاع إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها في الناتج المحلي الإجمالي)، وقد تم أخذ قيم هذه المتغيرات كنسب مئوية. واعتمدت الباحثة على البيانات بشكلها السنوي من عام 1996- 2014 بسنة أساس 2004.
- **نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية.** والصادرات الصناعية هي: إجمالي سلع القطاع الصناعي التي يتم تصديرها أو إعادة تصديرها خارج البلاد، ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر من العالم، أو المناطق الجمركية الحرة، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. رقم "15". ص272) وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسب مئوية بقسمة إجمالي الصادرات الصناعية على اجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية. واعتمدت الباحثة على البيانات بشكلها السنوي من عام 1996-2014.
- **نسبة العاملين في القطاع الصناعي.** هو مؤشر يقيس عدد العاملين في مؤسسات أنشطة الصناعة من مجموع العاملين في الاقتصاد الفلسطيني. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. دليل المؤشرات الإحصائية 2015، ص73) وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسب مئوية بقسمة عدد العاملين في القطاع الصناعي على إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني. واعتمدت الباحثة على البيانات بشكلها السنوي من عام 1996- 2014 .

المتغيرات المستقلة

- **الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة**

هو عبارة عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة نهائياً خلال فترة زمنية معينة، وقد تم استخدام الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من أجل عكس النمو الحقيقي في الناتج المحلي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل المؤشرات الإحصائية، 2015، ص25) وقد تم أخذ قيم هذا المتغير بالمليون دولار أمريكي. واعتمدت الباحثة على البيانات بشكلها السنوي من عام (1996– 2014)، لسنة أساس 2004.

- **عدد السكان**

عدد السكان الفلسطينيين المقدر، ويتم احتسابه عن طريق الإسقاطات السكانية والتعدادات السكانية، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. دليل المؤشرات الاحصائية، 2015، ص132)، وهو مؤشر عن حجم السوق وقد تم أخذ قيم هذا المتغير بالألف نسمة. حيث أن حجم السوق لا يتأثر فقط بمستوى الدخل، بل يتأثر إلى حد بعيد بعدد السكان، فقد تكون هناك دولة غنية ومتوسط دخل الفرد فيها مرتفع، ولكن عدد سكانها صغير جداً، مما يحد من حجم السوق(الطلب)، وعلى العكس قد تكون هناك دولة متوسطة دخل الفرد فيها منخفض، ولكن عدد سكانها مرتفع، بحيث يؤمن قدراً كافياً من الطلب على السلع، (القريشي، 2000، ص75).

- **النفقات التطويرية**

تشمل النفقات التي تنفقها الدولة لتوسيع الإنتاج كالتحويلات الرأسمالية للمشاريع والنفقات التطويرية على البنى التحتية المادية كالطرق والمواصلات والبنى التحتية المؤسسية، والقانونية، وتتضمن النفقات التطويرية الرأسمالية امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع، والأجهزة والمعدات، ومركبات وآليات ثقيلة، والأبنية والإنشاءات، والأثاث. تنقسم النفقات الرأسمالية والتطويرية إلي نفقات رأسمالية عادية ونفقات رأسمالية تطويرية، (صبيح، 2010، 273). وتم أخذ هذا المتغير كمؤشر عن الاستثمار الحكومي وتجهيز البنية التحتية ومدى ملاءمتها للنشاط الاقتصادي وللقطاع الصناعي وقد تم أخذ قيم هذا المتغير بالمليون دولار أمريكي. واعتمدت الباحثة على البيانات بشكلها السنوي من عام (1996– 2014).

-المتغير الوصفي(الأوضاع السياسية):

نظراً للتأثير الكبير للأوضاع السياسية والأمنية على تطورات الاقتصاد الفلسطيني؛ فقد تم إدراج بيانات هذا المتغير، حيث إن إدراج هذا المتغير يمكننا من معرفة مدى تأثير التغييرات السياسية على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، ويأخذ هذا المتغير القيمة (1)

للسنوات التي تتصف بحالة عدم الاستقرار السياسي، وبذلك تكون الفترات الزمنية التي سيتم دراستها وتحليلها بحسب الظروف التي تمر بها المنطقة على النحو التالي:

- من عام 1996 إلى عام 2000 وهي فترة اتسمت بالهدوء النسبي وحداثة السلطة الفلسطينية وتحسن المناخ السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بسبب موافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية.
- من عام 2001 إلى عام 2003 مرحلة الانتفاضة الثانية، وعدم الاستقرار السياسي وتوقف إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية وبناء جدار الفصل العنصري في حزيران 2002.
- من عام 2004 إلى عام 2005 عودة الاستقرار النسبي للأراضي الفلسطيني بسبب إعادة تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية.
- من عام 2006 إلى عام 2008 فرض الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية. وتوقف الدول المانحة عن التعامل مع حكومة السلطة الفلسطينية، أثر فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، ورفض إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها لأكثر من خمسة عشر شهراً، والانقسام السياسي الفلسطيني، وبداية الحرب على قطاع غزة في نهاية عام 2008.
- من عام 2009 إلى عام 2011 تخفيف القيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية وعلى قطاع غزة بعد أحداث سفينة مرمره عام 2010. ورواج تجارة الأنفاق.
- من عام 2012 إلى عام 2014 تردي المناخ الاستثماري والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وانخفاض المعونات المقدمة من المانحين، واستمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري بالإضافة إلى استمرار الحصار والحرب على قطاع غزة، وتدهور الوضع السياسي والاقتصادي ككل.

4.1.2 الشكل الرياضي للمعادلات:

تعتبر الصيغة اللوغاريتمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية؛ وذلك لأنها تعطي المرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع ويمكن استخدام اللوغريتمات لتحويل بعض العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية، كما يمكن استخدامها في الاقتصاد القياسي لتصغير قيم البيانات، وبالتالي تصغير قيمة التباين أو التشتت، وهناك

ميزة أخرى، حيث أنه يمكن التعبير عن التغير باستخدام النسب المئوية بدلاً من الوحدات المستخدمة (صافي، 2015، ص114).

وتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات المستقلة في نماذج الدراسة، للاستفادة من ميزات الصيغة اللوغاريتمية سابقة الذكر، بينما لم يتم أخذ لوغاريتم للمتغيرات التابعة؛ لأنها عبارة عن نسب مئوية، حيث أنه أخذ لوغاريتم لمتغيرات عبارة عن نسب مئوية أصلاً يكون التفسير غير منطقي، (صافي، 2016).

صياغة النموذج القياسي للدراسة

وقد تم بناء نموذج قياسي لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة (التحول الهيكلي في القطاع الصناعي) من خلال خمس معادلات على النحو التالي:

$$IN = f\left\{\log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum\right\} + \varepsilon$$
$$M = f\left\{\log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum\right\} + \varepsilon$$
$$Y = f\left\{\log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum\right\} + \varepsilon$$
$$X = f\left\{\log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum\right\} + \varepsilon$$
$$L = f\left\{\log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum\right\} + \varepsilon$$

نماذج الإنحدار المتعدد

$$IN_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(1)$$
$$M_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(2)$$
$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(3)$$
$$X_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(4)$$
$$L_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(5)$$
$$t = 1, 2, 3, \ldots, 19$$

الإشارات المتوقعة لمعالم النموذج:

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناءً على ما تقدمه المصادر السابقة كالنظريات الاقتصادية من معلومات وتعتبر التوقعات السابقة للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات السابقة من حيث إشارتها وحجمها (عطية، 2005، ص21).

وبناءً على ما سبق؛ فإن الإشارات المتوقعة لنماذج التحول الهيكلي في القطاع الصناعي كالتالي:

$$B_1, B_2, B_3 > 0$$

$$B_4 \leq 0$$

مصادر البيانات المستخدمة في النماذج القياسية للدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات السنوية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة (1996-2014) باعتبار سنة الأساس2004، وقد تم تجميع بيانات المتغيرات التابعة، وهي نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بأقسامه الأربعة؛ (قطاع التعدين واستغلال المحاجر، قطاع الصناعات التحويلية، إمدادادت المياه والكهرباء)، ونسبة العاملين في القطاع الصناعي ونسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، وتم حسابها استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتم أخذ جميع قيم المتغيرات التابعة كنسب مئوية.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عدد السكان)؛ فقد توفرت بشكل سنوي استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما بيانات النفقات التطويرية فقد توفرت بشكل سنوية بالاستناد إلى بيانات وزارة المالية الفلسطينية- رام الله، وسلطة النقد الفلسطينية. وقد تم أخذ جميع قيم المتغيرات المستقلة كقيم وليس كنسب مئوية.

وقد تم الحصول على البيانات بشكلها السنوي لمتغيرات الدراسة للفترة (1996-2014) وبذلك يكون عدد المشاهدات 19 مشاهدة بشكل سنوي.

4.1.3 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي كمتغيرات تابعة، والمتغيرات المستقلة معبراً عنها بالصيغة النصف لوغاريتمية متأثرة بنموذج Hollis Chenery القياسي الذي يحدد العلاقة بين مستوى الدخل والتغير الهيكلي في الاقتصاد ككل.

واعتمدت الدراسة على استخدام نموذج قياسي يحدد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، الإنفاق التطويري، والاستقرار السياسي **كمتغيرات مستقلة**، والمعبر عنها بالصيغة اللوغاريتمية، ومتغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني **كمتغير تابع**، وتم

إجراء جميع الاختبارات الإحصائية والتي تشمل اختبارات الارتباط ومعامل التحديد والإنحراف المعياري وهي تعرف باختبارات الدرجة الأولى.

4.2: التحليل القياسي لبيانات الدراسة

بعد تحليل بيانات الدراسة تحليلاً وصفياً سيتم استخدام أسلوب الإحصاء القياسي، المتضمن مجموعة من الاختبارات التي تستخدم لاختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ بقيم المتغيرات في المستقبل، ولتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها مثل لوحة الانتشار، واختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، لفحص السكون، حيث يعتبر اختبار السكون للسلسة الزمنية شرطاً ضرورياً في تحليل السلاسل الزمنية، وذلك للحصول على نتائج منطقية وسليمة، بالإضافة إلى إجراء تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ومن خلالها يتم التحقق من صلاحية وجودة النماذج المقدرة.

1- لوحة الانتشار:

من خلال القيام بعملية رسم لوحة الانتشار للمتغيرات المستقلة والتابعة نلاحظ أن العلاقة خطية بين كل من: (انظر الملحق رقم (2.1) ص (230)

- المتغير التابع (مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي IN) وكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة.
- المتغير التابع (مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي M) وكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة.
- المتغير التابع (مساهمة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر، إمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي Y) وكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة.
- المتغير التابع (نسبة الصادرات الصناعية إلى اجمالي الصادرات X) وكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة.
- المتغير التابع (نسبة العاملين في القطاع الصناعي L) وكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة.

2- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يعتبر اختبار سكون السلسة الإجراء الأول ضمن اجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون المطور (Phillios perron: PP) ، (عطية، 2005، ص656).

حيث أن المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن اجراء انحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعطي نتائج غير سليمة أو مضللة، (حسن، وزكي.2012،ص9). ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة استخدمت الباحثة اختبار (Phillips-Perron test statistic) لاختبار سكون سلسلة البواقي على أساس Level لجميع نماذج الانحدار، حيث أنه من أكثر الاختبارات استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية. ويكتسب هذا الاختبار أهميته بأنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ويأخذ بالحسبان الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن، (المصبح، 2008، ص14)، حيث تنص فرضية جذر الوحدة على أن:

H_0: البواقي لها جذر الوحدة (أي عدم سكون السلسة الزمنية)

H_1: البواقي ليس لها جذر الوحدة (أي سكون السلسة الزمنية)

وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة كانت نتيجة كما يلي: (انظر الملحق(2.2) ص(233)

- بالنسبة لنموذج انحدار مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي على المتغيرات المستقلة كانت قيمة Prob= 0.0002 وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي نرفض H_0، أي أن البواقي ليس لها جذر الوحدة؛ أي تميزت بالسكون، وهنا يمكن التعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية.
- بالنسبة لنموذج انحدار مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على المتغيرات المستقلة كانت قيمة Prob= 0.0008 وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي نرفض H_0 أي أن البواقي ليس لها جذر الوحدة؛ أي تميزت بالسكون، وهنا يمكن التعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية.
- بالنسبة لنموذج انحدار مساهمة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء، في الناتج المحلي الإجمالي على المتغيرات المستقلة كانت قيمة

Prob= 0.0011 وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي نرفض H_0 أي أن البواقي ليس لها جذر الوحدة أي تميزت بالسكون، وهنا يمكن التعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية.

- بالنسبة لنموذج انحدار نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات على المتغيرات المستقلة كانت قيمة Prob= 0.302 وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي لا نرفض H_0 أي أن البواقي لها جذر الوحدة لذلك قمنا باختبار جذر الوحدة للبواقي وتبين أن قيمة Prob=0.0073 وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي نرفض H_0 أي أن البواقي ليس لها جذر الوحدة أي تميزت بالسكون، وهنا يمكن التعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية.
- بالنسبة لنموذج انحدار نسبة العاملين في القطاع الصناعي على المتغيرات المستقلة كانت قيمة Prob= 0.0460 وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي نرفض H_0 ، أي أن البواقي ليس لها جذر الوحدة أي تميزت بالسكون، وهنا يمكن التعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية.

3- **اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)**

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة وفقاً لاختبارات السكون السابقة يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل.

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين: (Y_t, X_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قمتيهما ثابتة عبر الزمن، حيث يوجد العديد من الإختبارات التي تستخدم في الكشف عن التكامل المشترك نذكر منها: اختبار أنجل-جرانجر، واختبار الإنحدار المتكامل لداربن واتسون، اللذين يغلب استخدامهما في النماذج البسيطة التي تتكون من متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، أما الاختبار الثالث هو واختبار جوهانسون الذي يعد أكثر شمولية وتعقيداً من سابقيه ويتم استخدامه في جميع النماذج سواءاً أكانت بسيطة أم متعددة، ويعتبر اختبار جوهانسون الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل

المشترك، ويتم التحقق من التكامل المشترك من خلال معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات بالاعتماد على حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى وإحصاء الأثر، (عطية،2005، ص670).

وتستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة بمستواها، لكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار، أي أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أو الثاني، حيث يكون المتغير ساكناً أو مستقراً إذا كانت درجة التكامل له تساوي صفراً، وإذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فيطلق عليها ذات تكامل من الدرجة الأولى.(حمود، 2011، ص4)

ويتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي على الأكثر(r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل يزيد عن (r) متجه، (Brooks, 2008,p351).

وتنص فرضية التكامل المشترك على أن

H_0: على الأكثر توجد معادلة واحدة طويلة الأجل.

H_1: توجد معادلة تكامل مشترك واحدة طويلة الأجل.

وبعد إجراء اختبار التكامل المشترك كانت نتيجة كما يلي: (انظر الملحق (2.3) ص(235)

- بالنسبة لنموذج مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية؛ لأن قيمة Prob= 0.1889، وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$، وبالتالي توجد معادلة تكامل مشترك واحدة طويلة الأجل؛ أي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك = 1
- بالنسبة لنموذج مساهمة قطاع صناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية لأن قيمة Prob= 0.2554، وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي توجد معادلتين تكامل مشترك طويلة الأجل؛ أي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك = 2
- بالنسبة لنموذج مساهمة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية؛ لأن قيمة Prob= 0.411، وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي توجد ثلاث معادلات تكامل

مشترك طويلة الأجل. أي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك = 3

- بالنسبة لنموذج نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية؛ لأن قيمة Prob= 0.298 =، وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي توجد معادلتين تكامل مشترك طويلة الأجل؛ أي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك = 2
- بالنسبة لنموذج نسبة العاملين في القطاع الصناعي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية لأن قيمة Prob= 0.0691 =، وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$ وبالتالي توجد ثلاث معادلات تكامل مشترك طويلة الأجل؛ أي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك = 3

وتؤكد هذه النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني ان هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

4.2.1 نتائج تقدير معاملات النماذج القياسية

في ضوء نتائج اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك السابقة تم إجراء تقدير أولى للنماذج القياسية بإدخال المتغيرات الاقتصادية المستقلة في مستواها اللوغاريتمي وتأثيرها على المتغيرات التابعة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، مع العلم بأنه تم استثناء المتغير الوهمي (الاستقرار السياسي) إلى أن يتم التحقق من جودة وسلامة النماذج، وبعد ذلك نضيفه إلى نماذج الانحدار المتعددة. والنتائج موضحة في الجدول رقم (1-4): (انظر الملحق رقم (2.4) ص(238):

جدول رقم(1−4)

نتائج تقدير النماذج القياسية الأولية

Log SD		Log POP		Log GDP		Constant		Variables
P – Value	Coefficient	**P – Value**	Coefficient	**P – Value**	Coefficient	P – Value	Coefficient	
0.151	-1.790	0.039*	7.187	0.009*	-7.454	0.1428	30.33685	**IN**
R- Squared= 0.423, Adj R-Squared= 0.308, DW= 2.50								
0.212	-1.623	0.520	-2.626	0.798	0.675	0.097	36.409	**M**
R- Squared= 0.127, Adj R-Squared= -0.047, DW=1.979								
0.897	-0.0835	0.0001*	10.551	0.000*	-8.373	0.335	-10.530	**Y**
R- Squared= 0.746, Adj R-Squared= 0.696, DW=1.579								
0.220	4.865	0.045*	22.028	0.0241*	-20.015	0.470	46.592	**X**
R- Squared= 0.489, Adj R-Squared= 0.387, DW=1.624								
0.0042*	-1.722	0.000*	-16.592	0.0008*	4.463	0.000	120.346	**L**
R- Squared= 0.927, Adj R-Squared= 0.912, DW=1.304								

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

<u>التحقق من صلاحية وجودة النماذج المقدرة.</u>

قبل البدء باستخدام النماذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، يجب الاطمئنان لجودة النماذج القياسية المقدرة، حيث يتضح من الجدول رقم (1−4) أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (5%) باستثناء متغير النفقات التطويرية، وكانت نتائج جودة نماذج الانحدار المتعدد الخمسة كما يلي:

1. **نموذج المتغير التابع (IN)**

تشير النتائج إلى وجود قيمة ضعيفة لمعامل التحديد المعدل وبلغت 0.308، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 30.8% من التغير الحاصل في المتغير التابع (مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي)، والنسبة الباقية 69.2% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج

وظهرت معنوية العلاقة الخطية باستخدام اختبار(F) حيث أن0.036 =Prob (F) وهي أقل من α، وبالتالي تكون العلاقة معنوية إحصائياً.

نموذج المتغير التابع (M)

تشير النتائج إلى وجود قيمة ضعيفة جداً لمعامل التحديد المعدل وبلغت 4%-، وظهرت عدم معنوية العلاقة الخطية باستخدام اختبار(F) نجد أن Prob (F)= 0.55 وهي أكبر من α، وبالتالي تكون العلاقة غير معنوية إحصائياً. وبالتالي لا يوجد ارتباطات بين المتغيرات المستقلة وتحديداً نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي وبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، لذلك لم يتم إجراء باقي الاختبارات الإحصائية على هذا النموذج، وهو بذلك يخالف النظرية الاقتصادية التي تفترض أنه مع التحول الهيكلي تزداد حصة الصناعة التحويلية مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي (النمو).

نموذج المتغير التابع (Y)

تشير النتائج إلى وجود قيمة مرتفعة نسبياً لمعامل التحديد المعدل، حيث بلغت 0.696، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 69.6% من التغير الحاصل في المتغير التابع (مساهمة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه، والكهرباء من الناتج المحلي الإجمالي)، والنسبة الباقية 30.4% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج، وكان ذلك مصحوباً بقيمة مرتفعة لدالة اختبار(F) وظهرت معنوية العلاقة الخطية حيث أن Prob (F)= 0.000 وهي أقل من α، وبالتالي تكون العلاقة معنوية إحصائياً.

2. **نموذج المتغير التابع (X)**

تشير النتائج إلى وجود قيمة ضعيفة لمعامل التحديد المعدل وبلغت 0.387، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 38.7% من التغير الحاصل في المتغير التابع (نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات)، والنسبة الباقية 61.3% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج، وكان ذلك مصحوباً بقيمة مرتفعة لدالة اختبار(F) وظهرت معنوية العلاقة الخطية حيث أن 0.015 =Prob (F) وهي أقل من α وبالتالي تكون العلاقة معنوية إحصائياً.

3. **نموذج المتغير التابع (L)**

تشير النتائج إلى وجود قيمة مرتفعة لمعامل التحديد المعدل وبلغت0.912، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 91.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع (نسبة العاملين في القطاع الصناعي)، والنسبة الباقية 8.8% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج، وكان ذلك مصحوباً بقيمة مرتفعة لدالة اختبار(F) وظهرت معنوية العلاقة الخطية، حيث أن Prob (F)=0.000 وهي أقل من α، وبالتالي تكون العلاقة معنوية إحصائياً.

4.2.2 التحقق من افتراضات النموذج المقدر

في ظل اعتماد الباحثة على طريقة المربعات الصغرى العادية واستخدامها في تقدير نماذج الدراسة الأربعة، يشترط استخدام طريقة المربعات الصغرى إجراء بعض الاختبارات العامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم معنوية العلاقة إحصائياً بين حصة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج المحلي (M)، وجميع المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وبالتالي لا يوجد ارتباطات بين المتغيرات المستقلة وتحديداً نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي وبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، لذلك لم يتم إجراء باقي الاختبارات الإحصائية على هذا النموذج، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى على باقي النماذج الأربعة تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو التالي:

1- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النماذج المقدرة

للتحقق من شرط اتباع بواقي النماذج الأربعة المقدرة للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت قيمة اختبارات النماذج كما يلي (انظر الملحق رقم (2.5) ص(242):

- نموذج المتغير التابع (IN) كانت قيمة الاختبار تساوي (J= 0.596) باحتمال بلغ (P-Value= 0.741) ويتضح من ذلك عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.

- نموذج المتغير التابع (Y) كانت قيمة الاختبار تساوي (J= 1.212) باحتمال بلغ (P-Value= 0.545) ويتضح من ذلك عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.
- نموذج المتغير التابع (X) كانت قيمة الاختبار تساوي (J= 2.194) باحتمال بلغ (P-Value= 0.333) ويتضح من ذلك عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.
- نموذج المتغير التابع (L) كانت قيمة الاختبار تساوي (J=1.466) باحتمال بلغ (P-Value= 0.480) ويتضح من ذلك عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.

2- <u>اختبار الوسط الحسابي للبواقي</u>

من أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوياً للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، وذلك بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقية للحصول على البواقي وإجراء اختبار (T-test) للفرضية الصفرية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفراً، للتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار (T-test) للنماذج الأربعة فكانت النتائج كما يلي (أنظر الملحق رقم (2.6) ص(243)):

- نموذج المتغير التابع (IN) قيمة الاحتمال للوسط الحسابي للبواقي (P-Value=1) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر.
- نموذج المتغير التابع (Y) قيمة الاحتمال للوسط الحسابي للبواقي (P-Value=1) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر.
- نموذج المتغير التابع (X) قيمة الاحتمال للوسط الحسابي للبواقي (P-Value=1) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر.
- نموذج المتغير التابع (L) قيمة الاحتمال للوسط الحسابي للبواقي (P-Value=1) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر.

3- اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد) Multicollinearity

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة ذاتياً مع بعضها البعض في النماذج المقدرة تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين الذي يقوم بإجراء معادلة انحدار خطي بين كل متغير مستقل على حدة باعتباره متغيراً تابعاً وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، وتم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين(Variance Inflation Factor–VIF)، حيث إنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 10 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة، (Dielman, 2005, p62). وبإجراء هذا الاختبار لنماذج الدراسة تم حساب معامل التضخم للمتغيرات المستقلة لجميع النماذج الأربعة، وكانت النتيجة أن قيمة VIF أقل من 10، وهذا مؤشر على خلو النماذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. (وقد كانت النتائج في النماذج الأربعة جميعها متساوية، وذلك يعود إلى أن المتغيرات المستقلة هي نفسها في جميع النماذج). (انظر الملحق رقم (2.7) ص(245).

4- اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) Heteroskedasticity

تم استخدام اختبار((Breusch-Pagan-Godfrey(BPG) واختبار (White Test) للتحقق من فرض تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج كما يلي: (انظر الملحق رقم (2.8) ص(247):

- نموذج المتغير التابع (IN) بلغت قيمة الاختبار (N*R-Squared=5.900) باحتمال بلغ (P-Value=0.116)، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.
- نموذج المتغير التابع (Y) بلغت قيمة الاختبار (N*R-Squared=5.129) باحتمال بلغ (P-Value=0.162)، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.
- نموذج المتغير التابع (X) بلغت قيمة الاختبار (N*R-Squared=7.409) باحتمال بلغ (P-Value=0.059)، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.
- نموذج المتغير التابع (L) بلغت قيمة الاختبار (N*R-Squared=4.954) باحتمال بلغ (P-Value=0.175)، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

5- اختبـــار شـــرط اســـتقلال حـــدود الخطـــأ (عـــدم وجـــود ارتبـــاط ذاتـــي) Autocorrelation

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنماذج المقدرة يمكن الاعتماد على قيمة (DW) كما تم توضيحها في جدول النتائج رقم(1-4) والتي أشارت لما يلي: (انظر ملحق رقم (2.9) ص(248):

- نموذج المتغير التابع (IN) بلغت قيمة (DW) 2.5 أي أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي.
- نموذج المتغير التابع (Y) بلغت قيمة (DW)1.57 وهي قيمة غير حاسمة لأنها تقع بين القيمتين الجدوليتين 0.967 =D_L و1.685=D_U ، وبالتالي اختبار داربن واتسون غير حاسم لذلك، وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم رسم البواقي مع الزمن، وإجراء اختبار(مضاعف لأنجرانج)LM، حيث بلغت Prob=0.902 بذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.
- نموذج المتغير التابع (X) بلغت قيمة (DW) 1.62 وهي قيمة غير حاسمة لأنها تقع بين القيمتين الجدوليتين 0.967=D_L و1.685=D_U وبالتالي اختبار داربن واتسون غير حاسم، لذلك وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم رسم البواقي مع الزمن، وإجراء اختبار(مضاعف لأنجرانج)LM، حيث بلغت Prob=0.166 بذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.
- نموذج المتغير التابع (L) بلغت قيمة (DW) 1.30 وهي قيمة غير حاسمة لأنها تقع بين القيمتين الجدوليتين 0.967=D_L و1.685=D_U وبالتالي اختبار داربن واتسون غير حاسم لذلك تم رسم البواقي مع الزمن، وإجراء اختبار (مضاعف لأنجرانج) LM، حيث بلغت Prob=0.438 بذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، وبالتالي النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

6- اختبار شرط استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة:

للتحقق من فرض عدم وجود ارتباط بين حد الخطأ وقيم المتغيرات المستقلة قمنا باستخدام مصفوفة الارتباط بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة Correlation Probability أكبر من 5% ، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ في جميع نماذج الدراسة. (انظر الملحق رقم (2.10) ص(250).

من خلال ما تقدم نلاحظ تحقيق النماذج المقدرة لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية بدقة عالية، وهذا دليل واضح على جودة النماذج المقدرة وسلامتهم من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجهم وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

وبعد التحقق من الجودة الإحصائية للنماذج المقدرة والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى جرت العادة القياسية على إبقاء جميع متغيرات الدراسة المعنوية وغير المعنوية في النموذج المقدر، وذلك بهدف دراسة التأثير الضعيف لهذه المتغيرات وتفسير أسباب ضعف هذا التأثير وعدم معنوية المتغيرات إحصائياً، ويتم حذفها وإعادة التقدير مرة أخرى اذا كان الهدف من بناء النموذج هو التنبؤ، (سمير صافي، 2016).

وهنا سيتم تقدير النماذج بعد حذف المتغير (SD) والذي أظهرت النتائج بعدم معنويته من الناحية الإحصائية في جميع النماذج باستثناء نموذج المتغير التابع (L). من خلال النتائج التي يوضحها الجدول رقم(1-4) ص(169).

كما تم عمل ثلاثة نماذج انحدار بسيطة لتوضيح العلاقة بين النفقات التطويرية وكل من حصة القطاع الصناعي (IN) وحصة كل من التعدين واستغلال المحاجر،وإمدادات المياه والكهرباء (Y)، ونسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (X) على حدة، والنتائج يوضحها الجدول (2-4) ص 176.

وبعد ذلك تم إضافة المتغير الوصفي(الاستقرار السياسي) والتي أظهرت النتائج أنه غير دال إحصائياً في جميع نماذج الانحدار المتعددة، مما دعا الباحثة إلى عمل أربعة نماذج انحدار بسيطة بين المتغير الوصفي وكل من متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الأربعة.

الجدول رقم (2-4) يوضح تقدير نماذج الإنحدار الخطية البسيطة لكل من النفقات التطويرية والاستقرار السياسي كمتغيرات مستقلة على المتغيرات التابعة (IN,L, Y, X) كل على حدة. (انظر الملحق رقم (2.11) ص(252)

جدول رقم(2-4)

نتائج الإنحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة (النفقات التطويرية، والاستقرار السياسي) غير الدالة

Dependent Variable: DUM		Dependent Variable: SD		Variable
P – Value	Coefficient	P – Value	Coefficient	
0.000	16.658	0.035	15.782	Constant
0.411	-0.869	0.988	-0.0185	IN
R- Squared= 0.035, Adj R-Squared= -0.015, DW=0.691		R- Squared= 0.00013, Adj R-Squared= -0.058, DW=1.402		
0.0000	3.533	0.610	-2.789	Constant
0.0413*	0.822	0.227	1.211	Y
R- Squared= 0.150, Adj R-Squared= 0.105, DW=0.482		R- Squared= 0.084, Adj R-Squared= 0.030, DW=0.858		
0.0000	82.961	0.1119	34.047	Constant
0.790	0.595	0.026*	8.856	X
R- Squared= 0.0042, Adj R-Squared= -0.054, DW=0.844		R- Squared= 0.257, Adj R-Squared= 0.213, DW=1.675		
0.0000	14.327	-	-	Constant
0.034*	-1.793	-	-	L
R- Squared= 0.224 Adj R-Squared= 0.181, DW=0.360		–		

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

وتشير نتائج نماذج الانحدار البسيطة إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات التطويرية ومتغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي، ولكنها غير معنوية احصائياً ما عدا في نموذج المتغير(X)، وهذه النتيجة عكس ما هو متوقع، ويمكن تفسير ذلك بأن الأهمية النسبية للإنفاق الجاري تتزايد بشكل مضطرب، بينما تتناقص الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الذي كثيراً ما يتعرّض للتخفيض في أوقات الأزمات المالية. كما أن هذه النفقات القليلة لا توجه لدعم القطاع الصناعي بشكل مباشر وفعال، او قد تكون هناك متغيرات أخرى تؤثر على القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية غير النفقات التطويرية مثل التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي.

ورغم أن هذا المتغير كان غير معنوي في بعض نماذج الانحدار المتعددة والبسيطة إلا أن ذلك لا يعني أن هذا المتغير غير مهم على الإطلاق في التأثير على التحول الهيكلي في القطاع

الصناعي الفلسطيني، إلا أن ظهوره مع مجموعة من المتغيرات ذات التأثير المعنوي في متغيرات التحول الهيكلي، والموضحة في نماذج الانحدار المتعددة أظهر ضعف أهميته النسبية في تفسير الظاهرة

وكذلك بالنسبة لمتغير الاستقرار السياسي، حيث أظهرت نتائج نماذج الإنحدار البسيطة إلى وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، والنموذجين (IN,L)، وعلاقة طردية مع النموذجين (Y,X).

والعلاقة العكسية تتفق مع ما هو متوقع رغم أن هذا المتغير كان غير معنوي في بعض نماذج الانحدار المتعددة والبسيطة إلا أن ذلك لا يعني أن هذا المتغير غير مهم على الإطلاق في التأثير على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، إلا أن ظهوره مع مجموعة من المتغيرات ذات التأثير المعنوي في متغيرات التحول الهيكلي، والموضحة في نماذج الانحدار المتعددة أظهر ضعف أهميته النسبية في تفسير الظاهرة. كما أن الفترة الزمنية للدراسة (1996–2014) تعتبر كلها مضطربة، والاقتصاد الفلسطيني لم يشهد استقراراً فعلياً خلال الفترة المذكورة.

4.2.3 اختبار الفرضيات والتحليل الإقتصادي للنماذج المقدرة

بعد التحقق من الجودة الإحصائية للنماذج المقدرة والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) وحذف المتغيرات غير المعنوية من الناحية الإحصائية وإجراء انحدار متعدد للمتغيرات المستقلة المؤثرة فقط، ظهرت النتائج النهائية والمعادلات النهائية للنماذج الأربعة كما هو موضح في الجدول رقم(3–4) وسنركز هنا على علاقة الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمستوى التنمية مع متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني. (انظر الملحق رقم (2.12) ص(256):

جدول رقم(3–4) النتائج النهائية

Log SD		Log POP		Log GDP		Constant		Variables
P – Value	Coefficient	P – Value	Coefficient	P – Value	Coefficient	P – Value	Coefficient	
-	-	0.0467*	7.044034	0.0202*	-6.380199	0.4554	12.42871	**IN**
R- Squared= 0.335882, Adj R-Squared= 0.252867, DW=2.122036								
-	-	0.0001*	10.54492	0.000*	-8.323064	0.1833	-11.36598	**Y**
R- Squared= 0.746708, Adj R-Squared= 0.715046, DW=1.619100								
-	-	0.045*	22.416	0.0096*	-22.934	0.081	95.267	**X**
R- Squared= 0.434, Adj R-Squared= 0.363, DW=1.227								
0.0042*	-1.722	0.000*	-16.592	0.0008*	4.463396	0.000	120.3463	**L**
R- Squared= 0.927, Adj R-Squared= 0.912, DW=1.304								

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

من خلال الجدول رقم (3-4) يمكن كتابة المعادلات بصورتها النهائية كما يلي:

$$IN = 12.428 - 6.380Log(GDP) + 7.044Log(POP).....(6)$$

$$Y = -11.365 - 8.323Log(GDP) + 10.544Log(POP).....(7)$$

$$X = 95.267 - 22.934L_GDP + 22.416L_POP.....(8)$$

$$L = 120.346 + 4.463Log(GDP) - 16.592Log(POP) - 1.722Log(SD).....(9)$$

تشير نتائج نماذج الانحدار النهائية إلى ما يلي:

1- <u>نموذج المتغير التابع (IN)</u>

أظهرت النتائج وجود قيمة ضعيفة لمعامل التحديد المعدل وبلغت 0.252، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 25.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع (مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي)، والنسبة الباقية 74.8% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج.

أي أن هناك عوامل خارجية ذات تأثير أقوى على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في ضوء خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وما يعانيه من ممارسات الاحتلال الاسرائيلي من حصار وحروب وتدمير لمنشآت القطاع الصناعي.

وظهرت معنوية العلاقة الخطية باستخدام اختبار (F) حيث أن Prob (F)= 0.037، وهي أقل من α وبالتالي تكون العلاقة معنوية إحصائياً. أما عن تفسير نتائج نماذج الانحدار المتعدد فكانت كما يلي:

- **الفرضية الأولى: يوجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية يمكن الرجوع لنتائج التقدير الإحصائي التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، حيث بلغ معامل الانحدار (6.380-)، وهذا يعني أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%) سيؤدي إلى نقص نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 6.3%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وهو يخالف النظرية الاقتصادية ونتائج تشينيري التي تنص على وجود علاقة طردية بين مستوى النمو الاقتصادي ومتغيرات التحول الهيكلي. كما أنه لا يتفق مع دراسة (عثامنة، 2005) ودراسة (نصر،2008) و(نصر، 2010) ودراسة (Branson & Others 1998) التي أكدت على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

ويمكن تفسير وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بسبب نمو القطاع الخدماتي والقطاع التجاري في الاقتصاد الفلسطيني على حساب القطاع الصناعي، حيث ينصب الاعتماد على قطاع الخدمات وهو انعكاس لزيادة رفاه الأفراد، إلا أن ذلك يحمل جانباً سلبياً، حيث إن تطور قطاع الخدمات في فلسطين يجب أن يكون مرحلة لاحقة لتطور القطاعات الإنتاجية (الزراعة – لصناعة)، ويفترض مع التحول الهيكلي تراجع حصة الزراعة مع زيادة الدخل إذا ما كان هذا التراجع لصالح زيادة حصة القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل الصناعة ومن ثم قطاع الخدمات.

وبالتالي فإن التحول من الزراعة إلى الصناعة وتحديداً الصناعات التحويلية الواعدة أو الخدمات ذات القيمة المضافة العالية يمثل التحدي الأكبر لهيكل القطاع الصناعي الفلسطيني على المديين المتوسط والطويل.

ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي حيث احتلت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة والعمالة، فبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (49.8%) وفي العمالة (42.1%) عام 2014 وبلغت القيمة المضافة لأنشطة الخدمات والفروع الأخرى (3,718.3) مليون دولار أمريكي لنفس العام، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، أداء الاقتصاد الفلسطيني،2014. ص23)

ويتمتع بهامش مخاطرة أقل كما أنه أقل تأثراً بالإغلاقات، والحصار، وعدم دخول المواد الخام التي يعاني منها قطاع الصناعة في فلسطين. وهذا مؤشر على ضعف السياسة العامة التي تعنى بتنمية الصناعة والحفاظ على استقرارها.

بالإضافة إلى دور الاحتلال الإسرائيلي في وضع عقبات أمام القطاع الصناعي الفلسطيني من حيث تدمير البنية التحتية، وارتفاع تكاليف المواد الخام وتكاليف

الاستيراد والتصدير، مما يضعف تحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات المصنعة، واللحاق بالدول الأكثر تقدماً.

- **الفرضية الثانية: يوجد علاقة طردية بين متغير عدد السكان كمؤشر عن حجم السوق ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.**

اتفقت النتائج مع الفرضية بوجود علاقة طردية بين المتغيريين، وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وبلغ معامل الانحدار 7.044، وهذا يعني أن كل زيادة في عدد السكان بمقدار(1%) سيؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 7.04%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية. كما يتفق مع نتائج دراسة (عثامنة، 2005) التي أكدت على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.حيث أن زيادة حجم السوق يعمل على خلق طلباً جديداً على السلع والخدمات، مما يلزم زيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد، ومن ثم زيادة العرض مما يعمل على زيادة النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية. الأمر الذي يوفر فرص عمل إضافية في القطاع الصناعي.

- **الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين متغير النفقات التطويرية كمؤشر عن الاستثمار الحكومي وتجهيز البنية التحتية ومدى ملاءمتها للنشاط الاقتصادي وللقطاع الصناعي والمتغير التابع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي**

تبين أن الإنفاق الحكومي غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، بالإضافة إلى العلاقة العكسية بين النفقات التطويرية ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عثامنة،2005).

ويمكن تفسير ذلك بأن النفقات الجارية تهيمن على تركيبة الإنفاق العام، ويلاحظ أن الأهمية النسبية للإنفاق الجاري تتزايد بشكل مضطرب، بينما تتناقص الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الذي كثيراً ما يتعرّض للتناقص في أوقات الأزمات المالية.

ويعتبر الإنفاق الاستثماري العام مهماً، خصوصاً في مشروعات البنية التحتية الضرورية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتحسين المناخ الاستثماري، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي.

حيث بلغ متوسط نسبة النفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي (36.1%) خلال الفترة (1996-2014) بينما بلغ متوسط نسبة النفقات الجارية من إجمالي الناتج المحلي (30.7%) أما متوسط نسبة النفقات التطويرية من إجمالي الناتج المحلي بلغ (5.2 %) خلال نفس الفترة.

أي أن حصة الإنفاق على التنمية منخفضة جداً، وهذا يعني أن تسديد فاتورة الرواتب والأجور له الأولوية على النفقات الاستثمارية التطويرية، وهو ما يعمل على إرباك السلطة الفلسطينية في حالة انقطاع المساعدات الخارجية، أو عندما تقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز مستحقات السلطة من إيرادات المقاصة، حيث أنه في عام 2014 بلغت قيمة النفقات التطويرية الممولة من الخزينة (40.1-)[1] وهذا يعني تناقص النفقات التطويرية الممولة من الخزينة لتغطية النفقات الجارية.

وبعد إجراء نموذج الإنحدار الخطي البسيط أظهرت النتائج أن متغير النفقات التطويرية غير دال إحصائياً، كما هو موضح في الجدول رقم (2-4) ص (176) فقد تكون هناك متغيرات أخرى تؤثر على القطاع الصناعي في فلسطين غير النفقات التطويرية مثل: التسهيلات الائتمانية والمنح والمساعدات المقدمة للقطاع الصناعي بشكل خاص.

2- نموذج المتغير التابع (M)

تشير النتائج إلى وجود قيمة ضعيفة جداً لمعامل التحديد المعدل وبلغت 4%-، وظهرت عدم معنوية العلاقة الخطية باستخدام اختبار (F) نجد أن prob(F)=0.55 وهي أكبر من α وبالتالي تكون العلاقة غير معنوية إحصائياً.

[1] المصدر: الموقع الالكتروني سلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي
http://www.pma.ps/portals/users/002/02/2/TimeseriesDataNew/public_finance/revenues_expenditures_andfinancing_sources_of_pna_fiscal_operations.xls

وعند اختبار فرضيات الدراسة والتي تنص على وجود علاقة طردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والنفقات التطويرية،والمتغير التابع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني،

تبين أنه لا يوجد ارتباطات بين المتغيرات المستقلة وحصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، وكان هذا النموذج غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، وتحديدا العلاقة بين نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي وبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي لذلك لم يتم إجراء باقي الاختبارات الإحصائية على هذا النموذج.

وهو بذلك يخالف النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة فهذه النتيجة لا تتفق مع دراسة (نصر،2008) و(نصر، 2010) ودراسة (Branson & Others 1998) التي تفترض أنه مع التحول الهيكلي تزداد حصة الصناعة التحويلية مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي).

حيث تعاني الصناعات التحويلية في فلسطين من خلل، فتتركز الصناعات التحويلية على للصناعات الخفيفة (الغذائية والنسيجية) مقابل ضعف أو انعدام الصناعات الثقيلة (صناعات الآلات ووسائل النقل) مقارنة بالدول العربية ودول العالم.

كما يعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من خلل هيكلي يتعلق بالاعتماد على قطاع الخدمات والتجارة ذات القيمة المضافة العالية، إلا أن ذلك يحمل جانباً سلبياً حيث إن تطور قطاع الخدمات في فلسطين يجب أن يكون مرحلة لاحقة لتطور القطاعات الإنتاجية (الزراعة – الصناعة).

وبالتالي فإن التحول من الزراعة إلى الصناعة وتحديداً الصناعات التحويلية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية يمثل التحدي الأكبر لهيكل القطاع الصناعي الفلسطيني على المديين المتوسط والطويل.

كما أن عدم وجود ارتباطات بين الناتج المحلي الإجمالي وحصة الصناعة التحويلية في فلسطين رافقه حصة عالية في أنشطة الخدمات وتجارة الجملة والتجزئة، وذلك نظراً إلى نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات والسياحة والعقارات.

فقطـاع الخـدمات أكثـر ربحيـة ويتمتـع بهـامش مخـاطرة أقـل كمـا أنـه أقـل تـأثراً بالإغلاقات، والحصار، وعدم دخول المواد الخام التي يعاني منها قطاع الصناعة في فلسطين.

وهذا مؤشر على ضعف السياسة العامة التي تعنى بتنمية الصناعة والحفاظ على استقرارها، كما يعني انتشار ظاهرة تفكيك التصنيع في فلسطين رغم أنها ظاهرة مرتبطة بالدول الأكثر تقدماً، وهذا قد يؤثر على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على اللحاق بالدول الأكثر تقدماً. مما قد يضعف التحول نحو الاقتصادات المصنعة.

3- نموذج المتغير التابع (Y)

تشير النتائج إلى وجود قيمة مرتفعة لمعامل التحديد المعدل وبلغت 0.715 وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 71.5% من التغير الحاصل في المتغير التابع (مساهمة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه، والكهرباء من الناتج المحلي الإجمالي)، والنسبة الباقية 28.5% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج.

وظهرت معنوية العلاقة الخطية باستخدام اختبار(F) حيث أن =(F) Prob 0.000017 وهي أقل من α وبالتالي تكون العلاقة معنوية إحصائياً. أما عن تفسير نتائج نماذج الانحدار المتعدد فكانت كما يلي:

- **الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة كل من (قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه، والكهرباء) من الناتج المحلي الإجمالي.**

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين المتغيريين، وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وبلغ معامل الإنحدار (8.323-)، وهذا يعني أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(1%) سيؤدي إلى نقص نسبة مساهمة كل من قطاع (التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء) في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 8.3%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك باستحواذ مساهمة قطاع الخدمات والقطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي على النصيب الأكبر. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي بممارسة سياسته في هدم وتدمير القطاع الصناعي والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى ضعف حصة التعدين واستغلال المحاجر وإمدادات المياه والكهرباء والتي بلغت (0.6%) و(0.6%) و(1.5%) من إجمالي الناتج المحلي على التوالي لعام 2014.[1]

في حين تعد فلسطين من أوائل الدول في استخراج وتصنيع الحجر بأنواعه وأشكاله كافة، حيث تأتي في المرتبة الثانية عشرة عالمياً.

ويوجد في فلسطين حوالي 400 محجر وما يزيد عن 742 منشأة لقص الحجارة، بالإضافة إلى عدد كبير من المخارط والورش الداعمة لصناعة الحجر والرخام، وإذا ما قورن إنتاجها ببعض الدول الكبرى، فإنه يساوي نصف إنتاج ألمانيا وثلث إنتاج تركيا، (حجوج، وآخرون، 2013، ص2).

ورغم أهمية قطاع الاستخراج وحيويته للاقتصاد الوطني إلا أن الصناعة الفلسطينية بشكل عام وقطاع صناعة الحجر والرخام بشكل خاص يواجه مشاكل تتعلق بضعف بالتمويل والتسويق وارتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب مفهوم السلامة والصحة المهنية (الأمن الصناعي) من منشآت صناعة الحجر والرخام رغم المخاطر الكبيرة والمتعددة المتواجدة في هذه المنشآت.

وبالتالي فإنه بالرغم من أهمية قطاع التعدين والاستخراج لقطاع الصناعة التحويلية في توفير المواد الخام، وتوفير المنتج المحلي بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة، إلا أنه يتسم بالضعف في فلسطين مما يضعف التحول نحو الاقتصادات المصنعة.

- **الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية لمتغير عدد السكان كمؤشر عن حجم السوق و نسبة مساهمة كل من قطاع (التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء) في الناتج المحلي الإجمالي.**

أظهرت النتائج النهائية وجود علاقة طردية بين المتغيريين وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وبلغ معامل الإنحدار 10.544، وهذا

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-percent%202000-2015.htm

يعني أن كل زيادة في عدد السكان بمقدار(1%) سيؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة كل من قطاع (التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء) في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10.5%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وهذه النتيجة تتفق والنظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة حجم السوق يعمل على زيادة الطلب ومن ثم زيادة العرض، مما يعمل على زيادة النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية.

- **الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين متغير النفقات التطويرية كمؤشر عن كمؤشر عن الاستثمار الحكومي وتجهيز البنية التحتية ومدى ملاءمتها للنشاط الاقتصادي والمتغير التابع نسبة مساهمة كل من قطاع التعدين والاستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي.**

أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أنه غير دال إحصائياً، بالإضافة إلى العلاقة العكسية بين النفقات التطويرية ونسبة مساهمة كل من قطاع التعدين والاستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا لا يتفق والنظرية الاقتصادية، وبعد إجراء نموذج الانحدار الخطي البسيط أظهرت النتائج أنه غير دال إحصائياً، كما هو موضح في الجدول رقم (2-4). فقد تكون هناك متغيرات أخرى تؤثر على قطاعات التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء، في فلسطين غير النفقات التطويرية.

4- نموذج المتغير التابع (X)

تشير النتائج إلى وجود قيمة ضعيفة نسبياً لمعامل التحديد المعدل وبلغت 0.363، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 36.3 % من التغير الحاصل في المتغير التابع (نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات)، والنسبة الباقية 63.7% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج.

وكان ذلك مصحوبا بقيمة مرتفعة لدالة اختبار(F) وظهرت معنوية العلاقة الخطية، حيث إن Prob (F)= 0.00025 وهي أقل من α، وبالتالي تكون العلاقة معنوية إحصائياً. أما عن تفسير نتائج نماذج الانحدار المتعدد فكانت كما يلي:

- **الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الفلسطينية.**

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين المتغيريين، وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فقد بلغ معامل الانحدار 22.934-، وهذا يعني أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%) سيؤدي إلى نقص نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات بمقدار 22.9%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وهذا لا يتفق والنظرية الاقتصادية ومع دراسة (نصر،2010) ودراسة (Branson & Others, 1998) التي تنص على أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لزيادة الطلب الكلي والعرض الكلي مما يعمل على زيادة كمية السلع المنتجة عن الطلب المحلي وتوجيهها للتصدير.

إلا أنه يمكن تفسير العلاقة العكسية بين المتغيرين بأن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لزيادة الطلب المحلي على السلع بشكل يفوق الإنتاج المحلي مما يعمل على توجه المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي بدلاً من التصدير، بل والاستيراد من الخارج لاشباع حاجات السوق المحلي.

ولعل ذلك يشير إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي يحدث تحولاً في هيكل الصادرات الفلسطينية، وذلك بتراجع حصة الصادرات الصناعية لصالح صادرات القطاعات الأخرى، وما يؤكد ذلك تراجع متوسط نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية من (85%) خلال الفترة (1996-2006) إلى (80%) خلال الفترة (2007-2014) خاصة في السنوات الأخيرة حيث انخفضت النسبة إلى (77%) و(78%) في العامين (2013) و(2014) على التوالي.

وبالتالي فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى تعزيز قدراته في المجال التصديري بما يعمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتصدير، وزيادة قيمة الصادرات الفلسطينية، ونمو إجمالي صادرات القطاعات الإنتاجية بنسبة (67%).

- **الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية لمتغير عدد السكان كمؤشر عن حجم السوق و نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات.**

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المتغيريين، وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبلغ معامل الإنحدا(22.416)، وهذا يعني أن كل زيادة في عدد السكان بمقدار(1%) سيؤدي إلى زيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات بمقدار(22.4%)، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، التي تنص على أنه بزيادة حجم السوق يزداد الطلب الكلي، بالتالي يزداد العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة، والصناعية منها تحديداً، مما يدعو إلى توجيهها إلى التصدير. ويؤكد على ضرورة تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتصدير في فلسطين.

ويمكن تفسير وجود علاقة طردية بين حجم السوق وحصة الصادرات الصناعية، بينما العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحصة الصادرات الصناعية وبالتالي تراجع توجه منتجات القطاع الصناعي للتصدير بسبب الصعوبات والعراقيل التي تضعها دولة الاحتلال الإسرائيلي أمام المصدرين الفلسطينين.

- **الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين متغير النفقات التطويرية كمؤشر عن كمؤشر عن الاستثمار حكومي وتجهيز البنية التحتية ومدى ملاءمتها للنشاط الاقتصادي والمتغير التابع نسبة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي.**

أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أنه غير دال إحصائياً، بالإضافة إلى العلاقة الطردية بين النفقات التطويرية ونسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات، وبعد إجراء نموذج الإنحدار الخطي البسيط أظهرت النتائج أنه دال إحصائياً وأن له أثراً طردياً على نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات.

وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار(8.85) وهذا يعني أن كل زيادة في النفقات التطويرية بمقدار(1%) سيؤدي إلى زيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات

بمقدار (8.8%)، كما هو موضح في الجدول رقم (2-4). ويعزى عدم ظهور أثره في الانحدار المتعدد بسبب هيمنة المتغيرات المستقلة الأخرى عليه.
وهذا يتفق والنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود أثر طردي للاستثمار على حصة الصادرات الصناعية.

5- نموذج المتغير التابع (L)

تشير النتائج إلى وجود قيمة مرتفعة لمعامل التحديد المعدل وبلغت0.912، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 91.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع (نسبة العاملين في القطاع الصناعي)، والنسبة الباقية 8.8% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج.
وكان ذلك مصحوباً بقيمة مرتفعة لدالة اختبار (F) وظهرت معنوية العلاقة الخطية، حيث أن Prob (F)=0.000، وهي أقل من α وبالتالي تكون العلاقة معنوية إحصائياً. أما عن تفسير نتائج نماذج الانحدار المتعدد فكانت كما يلي:

- **الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العاملين في القطاع الصناعي.**

أظهرت النتائج النهائية وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وبلغ معامل الانحدار 4.463، وهذا يعني أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%) سيؤدي إلى زيادة نسبة العاملين في القطاع الصناعي بمقدار 4.4%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.
وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وينسجم مع طرح آرثر لويس وهوليس تشينري من تحول العمالة من الزراعة إلى قطاع الصناعة كلما زاد مستوى التنمية، كما يتفق مع نتائج دراسة (عثامنة، 2005)، ومع دراسة (نصر،2010) ودراسة (نصر 2008) ودراسة (Branson & Others, 1998) التي أكدت على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.
حيث أنه كلما انتقلنا إلى مستوى تنموي أعلى زادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي وهذا يدل على أن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية كثيف

العمالة ولا يعتمد بشكل كبير على الآلات والتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي تزداد مساهمة الصناعة في امتصاص العمالة. وهذا يعني قدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل وامتصاص العمالة مما يؤكد على دوره الريادي في قيادة العملية التنموية.

وبالتالي تزداد مساهمة الصناعة في امتصاص العمالة على الرغم من ضعف قطاع الصناعة في فلسطين بشكل عام، وذلك لان قطاع الصناعة الفلسطيني يتصف بالطابع الحرفي والعائلي والاعتماد بشكل أساسي على الأسواق المحلية، فهو يعتمد على الأيدي العاملة أكثر من اعتماده على الآلات والتكنولوجيا الحديثة.

نلاحظ وجود علاقة طردية بين النمو وحصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي بينما يوجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وحصة العاملين في القطاع الصناعي، ولعل ذلك يشير إلى الطابع العائلي الذي يتصف به القطاع الصناعي وبالتالي فإن الانتاجية الحدية فيه منخفضة بما يفسر العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وحصة القطاع الصناعي.

- **الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين عدد السكان و نسبة العاملين في القطاع الصناعي.**

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار (16.592-)، وهذا يعني أن كل زيادة في عدد السكان بمقدار (1%) سيؤدي إلى نقص نسبة العاملين في القطاع الصناعي بمقدار 16.5%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، كما أنه لا يتفق مع نتائج دراسة (عثامنة، 2005)، ومع دراسة (نصر،2010) ودراسة (نصر 2008) ودراسة (Branson & Others, 1998) التي أكدت على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

ويمكن تفسير ذلك بوجود فائض عرض في الأيدي العاملة، وتوجه أفراد المجتمع إلى قطاعات أخرى كقطاع الخدمات والتجارة، حيث تمثل حصة العمالة في قطاع الخدمات وأنشطة التجارة الداخلية (33.6%) و(40.2%) من إجمالي العمالة في

النشـاط الاقتصـادي علـى التـوالي للعـام 2014 (الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسطيني، 2015، سلسة المسوح الاقتصادية، 2014. ص15).

كما يمكن تفسير ذلك بتوجه أفراد المجتمع للتعليم والعمل الأكاديمي والحكومي والقطاعات الحديثة مثل: قطاع التكنولوجيا والاتصالات. لا سيما في ضوء العقبات الكبيرة التي يفرضها الاحتلال على القطاع الصناعي ومحاربته، مما يحد من قدرته على النمو.

- **الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين وجود النفقات التطويرية ونسبة العاملين في القطاع الصناعي.**

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، وكان هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار (1.722–)، وهذا يعني أن كل زيادة في النفقات التطويرية بمقدار(1%) سيؤدي إلى نقص نسبة العاملين في القطاع الصناعي بمقدار (1.7%)، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ولا يتفق مع دراسة(العثامنة، 2005) مما يعني أن ضعف وتناقص الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري، أي أن النفقات التطويرية كمؤشر عن الاستثمار الحكومي في تناقص، ولا يقدم الدعم الكافي للقطاع الصناعي، وبالتالي لا تعمل على زيادة حصة العمالة فيه مما يعرقل التحول الهيكلي نحو اقتصاديات صناعية، ويؤدي إلى ضآلة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نقص العاملين فيه.

المتغير الوصفي (الاستقرار السياسي)

بالنسبة للمتغير الوصفي (الاستقرار السياسي) كان غير مؤثر في الانحدار المتعدد لجميع النماذج، لذلك قامت الباحثة بإجراء نموذج انحدار خطي بسيط للمتغير الوصفي وجميع المتغيرات التابعة كل على حدة.

حيث تنص **الفرضية الرابعة على وجود علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي وجميع متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي(متغيرات تابعة).**

أظهرت نتائج جدول رقم (2-4) ما يلي:

- عدم معنوية المتغير الوصفي مع المتغيرين التابعيين IN, X (نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات) إلا أن الإشارة كانت عكسية مع النموذج IN كما هو متوقع. أي أن هناك تأثير عكسي للأوضاع السياسية على نمو القطاع الصناعي، مما ينعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني.
- وجود علاقة طردية معنوية بين الاستقرار السياسي ونسبة مساهمة كل من (قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياة، والكهرباء) في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تخالف ما هو متوقع، وهذا يعود إلى سياسية الاحتلال الإسرائيلي في تدمير البنية التحتية (المياه والكهرباء) بشكل مستمر، مما يؤدي إلى إعادة تأهيلها بشكل مستمر وضخ الأموال والاستثمارات في هذا القطاع لإعادة بنائه، مما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين.
- وجود علاقة عكسية معنوية بين الاستقرار السياسي ونسبة العاملين في القطاع الصناعي، وهي نتيجة منطقية وتتفق مع ما هو متوقع، حيث أدى عدم استقرار الأوضاع السياسية، لتدهور أداء الاقتصاد الفلسطيني وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً، مما انعكس سلباً على القطاع الصناعي والعاملين فيه.

على الرغم من أن متغير الأوضاع السياسية كان غير معنوي في بعض نماذج الانحدار المتعددة والبسيطة إلا أأن ذلك لا يعني أنه غير مهم في التأثير على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني،إلا أن الفترة الزمنية للدراسة (1996-2014) تعتبر كلها مضطربة، والاقتصاد الفلسطيني لم يشهد استقراراً فعلياً خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم (4-4)

مقارنة معاملات الناتج المحلى الإجمالي، وعدد السكان، والاستثمار بالنسبة لمتغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني مع نتائج الدراسات السابقة

الدراسات	الدراسة الحالية	عثامنة (2005)
معاملGDPبالنسبة للمتغير التابع IN	-6.38	0.18
معاملPOPبالنسبة للمتغير التابع IN	7.04	0.34
معاملSDبالنسبة للمتغير التابع IN	غير دال إحصائيا	-0.068
معاملGDPبالنسبة للمتغير التابع L	4.46	0.038
معاملPOPبالنسبة للمتغير التابع L	-16.5	0.046
معاملSDبالنسبة للمتغير التابع L	-1.7	0.12

- تم استخدام متغير الناتج المحلي الحقيقي في الدراسة الحالية بدلا من متوسط الدخل الفردي الحقيقي في دراسة (العثامنة، 2005)

4.2.4 تفسير المرونات

نظراً إلى سهولة تفسير النتائج الإحصائية باستخدام المرونات تم حساب المرونات[1] للنماذج الأربعة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

وسنركز هنا تحديداً على علاقة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن المستوى التنموي مع متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي (IN, Y, X, L) ولتسهيل تفسير النتائج تم حساب مرونة المتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، رغم وجود بعض الاختلافات في النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة حيث تم استخدام متوسط الدخل الفردي لسنة الأساس 2000 كبديل عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتعبير عن المستوى التنموي.

وهناك بعض الدراسات استخدمت نماذج انحدار لوغاريتمية مزدوجة، وليست نماذج نصف لوغاريتمية كما تم استخدامها في هذه الدراسة، وعند إجراء المقارنة كانت النتائج التي يوضحها الجدول (4-5) كما يلي:

[1] تم حساب المرونات من خلال العلاقة التالية

$\beta / \bar{Y}$

جدول رقم (5-4)

مقارنة مرونات الناتج المحلى الإجمالي بالنسبة لمتغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني مع نتائج الدراسات السابقة

الدراسات		مرونة GDP بالنسبة لIN	مرونة GDP بالنسبة لM	مرونة GDP بالنسبة لY	مرونة GDP بالنسبة ل X	مرونة GDP بالنسبة لL
الدراسة الحالية		-0.406	-	-2.111	-0.275	0.335
نصر(2008)	دول عربية	0.06	0.17	-	-	1.28
	دول العالم	0.17	0.18	-	-	0.15
نصر(2010)	2006-1960	0.17	0.18	-	1.82	0.15
	2006-1990	-0.16	-0.24	-	1.30	-0.13
Branson & Others (1998)		7.39	6.32	-	7.95	-

يتضح من الجدول (5-4) النتائج التالي:

- **العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وحصة القطاع الصناعي (IN).**

بلغت مرونة التحول في القطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية (0.4-) فالعلاقة بين المتغيرين عكسية، وهذا يختلف مع نتائج دراسة Branson & Others (1998) ودراسة نصر (2008)، ودراسة نصر (2010) لكامل العينة، ويتفق مع نتائجه لفترة التسعينيات.

وهو يخالف النظرية الاقتصادية بشكل عام ولا ينسجم مع نتائج هوليس تشينيري التي أكدت على التحول نحو الصناعة كلما انتقلنا لمستوى تنموي أعلى.

وهذا يعود إلى نمو القطاع الخدماتي والقطاع التجاري في الاقتصاد الفلسطيني على حساب القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية، فقطاع الخدمات أكثر ربحية ويتمتع بهامش مخاطرة أقل.

كما ويشير ذلك إلى إمكانية انتشار ظاهرة تفكيك التصنيع في الدول النامية رغم أنها ظاهرة مرتبطة بالدول الأكثر تقدماً، حيث أن التراجع في القطاع الصناعي في فلسطين يرافقه زيادة حصة قطاعي الخدمات وتجارة التجزئة، مما يضعف تحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات الصناعية، ويؤثر على قدرته للحاق بالدول الأكثر تقدماً.

وبالتالي هناك عوامل خارجية ذات تأثير أقوى على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في ضوء خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وما يعانيه من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من حصار وحروب وتدمير لمنشآت القطاع الصناعي.

- **العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وحصة قطاع الصناعة التحويلية (M).**

لم تكن هناك ارتباطات بين قطاع الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية التي تفترض أنه مع التحول الهيكلي تزداد حصة الصناعة التحويلية كلما انتقلنا لمستوى تنموي أعلى كما هو في الدول الأكثر تقدماً.

ورافق ذلك حصة عالية في أنشطة الخدمات مما يعني انتشار ظاهرة تفكيك التصنيع في فلسطين، وبالتالي فإن التحول نحو الصناعات التحويلية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية يمثل التحدي الأكبر لهيكل القطاع الصناعي الفلسطيني على المديين المتوسط والطويل.

ورغم عدم معنوية هذا النموذج إلا أن الإشارة جاءت حسب ما هو متوقع، وهذا يتفق مع نتائج دراسة Branson & Others (1998) ودراسة نصر (2008)، اللتين أكدتا على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وكذلك يتفق مع دراسة نصر (2010) التي أكدت على وجود علاقة طردية بين المتغيرين لكامل العينة، بينما يختلف مع نصر (2010) التي أظهرت علاقة عكسية بين المتغيريين في فترة التسعينيات.

- **العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وحصة كل من قطاع التعدين واستغلال والمحاجر، وامدادت المياه والكهرباء (Y).**

بلغت مرونة كل من قطاع استغلال المحاجر وإمدادات المياه والكهرباء، تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية (2.1-) فالعلاقة بين المتغيرين عكسية، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، حيث يفترض مع التحول الهيكلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) وزيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي بأقسامه الأربعة (صناعة تحويلية، القطاع الاستخراجي، المياه والكهرباء)

ويعزى تناقص هذه القطاعات لاستحواذ قطاع الخدمات والقطاع التجاري على النصيب الأكبر في الناتج المحلي واستمرار دولة الاحتلال الإسرائيلي بممارسة سياساتها في هدم وتدمير القطاع الصناعي والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

رغم أهمية قطاع الاستخراج وحيويته للاقتصاد المحلي وأهميته لقطاع الصناعة التحويلية في توفير المواد الخام، وتوفير المنتج المحلي بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة، مما يضعف تحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات المصنعة. وبمراجعة الدراسات السابقة نجد أنها لم تتناول بحث مرونة هذه القطاعات بالنسبة للمستوى التنموي.

- **العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (X).**

بلغت مرونة الصادرات الصناعية تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية (0.27−) فالعلاقة بين المتغيرين عكسية، وهذا لا يتفق والنظرية الاقتصادية، ويختلف مع نتائج دراسة Branson & Others (1998) ، ودراسة نصر (2010).

حيث أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لزيادة الطلب المحلي على السلع بشكل يفوق الإنتاج المحلي مما يعمل على توجه المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي بدلاً من التصدير.

ولعل ذلك يشير إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي يحدث تحولاً في هيكل الصادرات الفلسطينية، وذلك بتراجع حصة الصادرات الصناعية لصالح صادرات القطاعات الأخرى، وما يؤكد ذلك تراجع متوسط نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية من (85%) خلال الفترة (1996−2006) إلى (80%) خلال الفترة (2007−2014) خاصة في السنوات الأخيرة حيث انخفضت النسبة إلى (77%) و(78%) في العامين (2013) و(2014) على التوالي.

وبالتالي فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى تعزيز قدراته في المجال التصديري بما يعمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتصدير، وزيادة قيمة الصادرات الفلسطينية، ونمو إجمالي صادرات القطاعات الإنتاجية بنسبة (67%).

- **العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي ونسبة العاملين في القطاع الصناعي (L).**

بلغت مرونة العاملين في القطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية (0.33) فالعلاقة بين المتغيرين طردية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة Branson & Others (1998) ودراسة نصر(2008)، ودراسة نصر (2010) لكامل العينة وتختلف مع نتائجه لفترة التسعينيات، حيث بلغت (0.13−)، أي العلاقة عكسية في فترة التسعينيات.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع النظرية الاقتصادية بشكل عام، التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما. حيث أنه كلما انتقلنا إلى مستوى تنموي أعلى زادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي وهذا يتفق وطرح آرثر لويس.

وبالتالي تزداد مساهمة الصناعة في امتصاص العمالة على الرغم من ضعف قطاع الصناعة في فلسطين بشكل عام، وذلك لأن قطاع الصناعة الفلسطيني يتصف بالطابع الحرفي والعائلي والاعتماد بشكل أساسي على الأسواق المحلية، فهو يعتمد على الأيدي العاملة أكثر من اعتماده على الآلات والتكنولوجيا الحديثة.

من الجدير بالذكر أن الباحثة قامت باختبار النماذج القياسية نفسها مع المتغير التابع (إجمالي الدخل القوميGNI) وكانت النتائج متطابقة مع المتغير التابع (إجمالي الناتج المحلي GDP). (أنظر الملحق الإحصائي رقم (12.3) ص256)

وهذا يشير إلى أنه لا يوجد فروقات كبيرة فيما يتعلق بأثر النمو الاقتصادي على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني سواء تم أخذ إجمالي الدخل القومي أو إجمالي الناتج المحلي.

خلاصة الفصل الرابع

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل بدراسة أثر النمو على متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية، خلال الفترة (1996-2014).

تم اتباع منهجية الاقتصاد القياسي وتحديد متغيرات النموذج القياسي وقد تم جمع بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة من خلال البيانات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية الفلسطينية.

بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية ومن ثم تقييم جودة النماذج القياسية المقدرة، وأظهرت نتائج النماذج القياسية أن جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية باستثناء متغير النفقات التطويرية ومتغير الأوضاع السياسية التي أظهرت تأثيرها في نماذج الانحدار البسيطة لبعض المتغيرات، كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد ارتباطات بين المتغيرات المستقلة وحصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، وكان هذا النموذج غير دال إحصائياً.

وباختبار فرضيات الدراسة فقد توافقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج عدد من الدراسات السابقة، والتي تم التطرق إليها في الفصل الأول، في حين اختلفت مع البعض الآخر.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1. النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لبيانات الدراسة.

5.2. النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية.

5.3. التوصيات

5.4. دراسات مقترحة

النتائج والتوصيات

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلة قياسية لأثر النمو والمتغيرات المصاحبة على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني خلال الفترة من سنة 1996 إلى سنة 2014، وفيما يلي حصر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في جانبها النظري والقياسي كما تقدم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

5.1 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لبيانات الدراسة.

1- تذبذب ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية ما بين النمو والتراجع، الأمر الذي يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي تؤثر بشكل سلبي وملموس في الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني.

2- يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، أقل من نظيره في بعض البلدان والكيانات المجاورة، حيث بلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية في الأراضي الفلسطينية في عام 2014 بلغ (4,302) دولاراً دولياً بينما بلغ حوالى (11,496) دولاراً دولياً في الأردن، و(10,049) دولاراً دولياً في مصر، و (18,869) دولاراً دولياً في تركيا، و(16,659) دولاراً دولياً في لبنان، مقابل (31,483) دولاراً دولياً في دولة الاحتلال الإسرائيلي في العام نفسه.

3- بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الحقيقي (15.4%) خلال الفترة (1995-2014)، مما يدل على ضعف مساهمة هذا القطاع لصالح قطاع الخدمات والتجارة، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الحقيقي (70.1%) لنفس الفترة.

وبمقارنة حصة الصناعة في الناتج المحلي بالبلدان والدول المجاورة نجد أن نسبة القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين بلغت (14.5%) في حين بلغت في الدول مرتفعة الدخل (24.5%) اما في البلدان منخفضة الدخل (21.7%) بينما بلغت في العالم والعالم العربي (26.4%) و(48.9%) على الترتيب وذلك لعام

2014. في حين بلغت (29.8%) في الأردن، و(39%) في مصر، و(27.1%) في تركيا، و(24.8%) في لبنان لنفس العام،

4- ضعف الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية، ومن أبرز مؤشرات هذا الضعف ارتفاع عجز الميزان التجاري، حيث بلغ متوسط نسبة العجز من الناتج المحلي (50-%) خلال فترة الدراسة، والتركّز الشديد للتجارة الخارجية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

5- يعتبر قطاع الخدمات هو الأكثر استيعاباً للعمالة الفلسطينية. حيث استحوذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت (61.8%) من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لعام 2014، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر قطاع خدماتي بشكل أساسي. أما قطاع الصناعة فاستوعب (12.6%) من إجمالي العامين، وأخيراً استوعب قطاع الزراعة ما نسبته (10.4%) من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية.

6- لم يتجاوز حجم الإنفاق التطويري الفعلي في أحسن حالاته نسبة (2.8%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011، بينما بلغت نحو (1.2%) عام 2014، وهو ما يشير إلى ضعف وتراجع الدور الذي يلعبه هذا الإنفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة.

بينما حازت النفقات الجارية على الحصة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط النفقات الجارية (30.1%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2014). في حين بلغ متوسط النفقات التطويرية (5.2%) من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

7- يسهم القطاع الصناعي بشكل فعال في حجم التجارة، حيث بلغت الصادرات الصناعية ما نسبته (78.3%) من إجمالي الصادرات السلعية لعام 2014.

وعند مقارنة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الدول المجاورة فنجد أنها مرتفعة حيث بلغت (93%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي و(71%) في الأردن و(51%) في مصر و(63%) في لبنان و(79%) في تركيا لعام 2014، بينما بلغت

(69.1%) في البلدان مرتفعة الدخل و(68.9%) في الدول متوسطة الدخل و(69%) في دول العالم لنفس العام.

8- تشكل نسبة العاملين في القطاع الصناعي (12.2%) من اجمالي عدد العاملين لعام 2013. وعند مقارنة هذه النسبة، بالبلدان والدول المجاورة فنجد أنها بلغت (24.4%) في في الأردن، و(24%) في مصر، و(27%) في تركيا وذلك لنفس العام،

9- واجه القطاع الصناعي الفلسطيني عدة معوقات داخلية وخارجية تمثلت أهم الأسباب الداخلية في الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهيكل الصناعة وحجمها وانخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية، ونقص التمويل اللازم والتجهيزات الصناعية وافتقاره إلى المواد الخام، إضافة إلى ارتفاع أسعارها، والتأخير المستمر والمتعمد في تسليمها.

في حين تمثلت الأسباب الخارجية، في سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر، ومنع أي تطوير للقطاع الصناعي بالإضافة إلى الإغلاق والحصار على قطاع غزة وعزلها عن العالم الخارجي.

5.2 النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية.

1- المتغيرات ذات التأثير المعنوي في متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، هي الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر عن مستوى النمو، وعدد السكان كمؤشر عن حجم السوق.

2- لا توجد أي تأثير للمتغيرات المستقلة على مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، وهذا نتيجة لضعف السياسة العامة بتنمية الصناعة والحفاظ على استقرارها. وبروز ظاهرة تفكيك التصنيع في فلسطين بشكل كبير رغم أن هذه الظاهرة مرتبطة بالدول الأكثر تقدما.

3- فسرت المتغيرات المستقلة، (الناتج المحلي، عدد السكان، النفقات التطويرية)، (25.2%) من التغير الحاصل في حصة الانتاج الصناعي و(36.3%) من التغير الحاصل في حصة الصادرات الصناعية. أي ان هناك عوامل خارجية ذات تأثير اقوى على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في ضوء خصوصية الاقتصاد الفلسطيني

وما يعانيه من ممارسات الاحتلال الاسرائيلي من حصار وحروب وتدمير لمنشآت القطاع الصناعي، وعرقلة عملية الاستيراد والتصدير.

في حين فسرت المتغيرات المستقلة (71.5%) من التغير الحاصل في حصة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر وامدادات المياه والكهرباء. و(91.2%) من التغير الحاصل في حصة العمالة الصناعية.

4- وجود علاقة عكسية بين حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والمتغير المستقل الناتج المحلي كمؤشر عن مستوى النمو الاقتصادي، حيث بلغت مرونة حصة القطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (0.4-) وهو يخالف النظرية الاقتصادية بشكل عام.

وترجع الباحثة العلاقة العكسية بين المتغيرين، إلى طبيعة الاقتصاد الفلسطيني حيث يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي نظراً للمساهمة البارزة لأنشطة الخدمات والفروع الأخرى المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي والعمالة، بالإضافة إلى نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات والسياحة والعقارات.

فقطاع الخدمات أكثر ربحية ويتمتع بهامش مخاطرة أقل كما أنه أقل تأثراً بالإغلاقات، والحصار، وعدم دخول المواد الخام التي يعاني منها قطاع الصناعة في فلسطين. مما يضعف تحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات الصناعية، واللحاق بالدول الأكثر تقدما.

5- وجود علاقة عكسية بين حصة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي، والمتغير المستقل الناتج المحلي حيث بلغت مرونة حصة قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء، تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2.1-).

وترجع الباحثة العلاقة العكسية بين المتغيرين، إلى طبيعة ضعف مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي وخاصة قطاع الاستخراج الذي يشكل(0.6%) من الناتج

المحلي رغم أهمية قطاع الاستخراج في توفير المواد الخام بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة، مما يضعف تحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات الصناعية.

6- وجود علاقة عكسية بين نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات والمتغير المستقل الناتج المحلي حيث بلغت مرونة الصادرات الصناعية تجاه الناتج المحلي (-0.27).

أي أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لزيادة الطلب المحلي على السلع بشكل يفوق الإنتاج المحلي مما يعمل على توجه المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي بدلاً من التصدير.

ولعل ذلك يشير إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي يحدث تحولاً في هيكل الصادرات الفلسطينية، وذلك بتراجع حصة الصادرات الصناعية لصالح صادرات القطاعات الأخرى. وبالتالي فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى تعزيز قدراته في المجال التصديري بما يعمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتصدير، وزيادة قيمة الصادرات الصناعية.

7- وجود علاقة طردية بين نسبة العاملين في القطاع الصناعي والمتغير المستقل الناتج المحلي حيث بلغت مرونة العاملين في القطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي (0.33).

حيث أنه كلما انتقلنا لمستوى تنموي أعلى زادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي.

وهذا يتفق وطرح آرثر لويس وتشينيري، وبالتالي تزداد مساهمة الصناعة في امتصاص العمالة على الرغم من ضعف قطاع الصناعة في فلسطين بشكل عام، وذلك لأن قطاع الصناعة الفلسطيني يتصف بالطابع الحرفي والعائلي والاعتماد بشكل أساسي على الأسواق المحلية، فهو يعتمد على الأيدي العاملة أكثر من اعتماده على الآلات والتكنولوجيا الحديثة.

8- ارتبطت زيادة عدد السكان(حجم السوق) بتناقص حصة العمالة في القطاع الصناعي أي يتناقص الاستخدام في قوة العمل الصناعي. ويمكن تفسر ذلك بأن أفراد المجتمع يفضلون العمل في قطاعات أخرى أكثر ربحية أو التوجه للتعليم والقطاعات الحديثة. لا سيما في ضوء العقبات الكبيرة التي يفرضها الاحتلال على القطاع الصناعي ومحاربته، مما يحد من قدرته على النمو.

9- ارتبطت زيادة عدد السكان (حجم السوق) بزيادة حصة الإنتاج الصناعي مما يخلق طلباً فعالاً على المنتجات الصناعية المحلية، بشكل ينعكس بالضرورة على نمو الإنتاج الصناعي.

10- الانتقال لمستوى تنموي أعلى، يدفع لتغيرات هيكلية في القطاع الصناعي، إلا أن بعض هذه التغيرات الهيكلية كانت سلبية، وذلك بسب ضعف القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي مقارنة بالدول والبلدان المجاورة.

إضافة إلى نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر قطاعات اخرى، وكذلك المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجه القطاع الصناعي الفلسطيني وسيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر، ومنع أي تطوير للقطاع الصناعي مما يضعف تحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات الصناعية، واللحاق بالدول الأكثر تقدما.

5.3 التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي تراها الباحثة مناسبة لإحداث تحول هيكلي في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية ومنها:

5.3.1. التوصيات الموجهة للحكومة الفلسطينية

1- توفير المناخ الاستثماري المناسب في الأراضي الفلسطينية، بدءاً بإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، من أجل جذب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والأجنبية.

2- التركيز على تحسين تنافسية المنتجات المصنعة في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال حصول المنتجين على شهادة الأيزو الفلسطينية والشهادات الدولية بهدف تحسين القدرة على تسويق المنتج المحلي وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي. الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل ورفع كفاءة مؤسسة المواصفات والمقايس الفلسطينية.

3- الحث على تطوير وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت الموجه للقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية ودعم القطاع الصناعي.

4- ضرورة الاهتمام بالتعليم المهني، وعقد دورات تدريبية مهنية، لما له من دور مهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس كفاءة وفاعلية عنصر العمل في تحقيق مستوى معين من مخرجات العملية الإنتاجية. من خلال العمل على تطوير المعاهد الفنية المتخصصة.

5- إعطاء الأولوية في أي خطة تنموية قادمة لقطاع الصناعة لما له من روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى، بهدف تحقيق مستويات أعلى من النمو وإعادة استثمار هذه الأموال في القطاع الصناعي.

5.3.2 التوصيات الموجه إلى وزارة المالية

1- ترشيد حصة الإنفاق الجاري والتشغيلي بالمقابل زيادة حصة الإنفاق التطويري وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والتي تلعب دوراً بارزاً في خلق فرص العمل وعلى رأسها القطاع الصناعي. والبدء بتمويل الإنفاق التطويري بالاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجي.

2- تسهيل مهام المستثمرين الفلسطينيين وفق قوانين وشروط تتلاءم مع طبيعة القطاع الصناعي الفلسطيني، لإقامة مشاريع صناعية جديدة واحتواء عدد كبير من العاطلين عن العمل.

5.3.3 التوصيات المقدمة لوزارة الاقتصاد الوطني

1- تفعيل التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالمدن والمناطق الصناعية، بالإضافة إلى منح إعفاءات ضريبة تتناسب وخصائص القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية من خلال منح إعفاءات ضريبية لتناسب المشاريع الصغيرة والصغير جدا.

2- توفير بنك معلومات للمستثمر بحيث يقوم بتوفير المعلومات والإحصاءات الضرورية للمستثمر، وإعداد دراسات الجدوى المبدئية، وكل ما يختص بالقطاع الصناعي.

وتأسيس صندوق مخاطر الاستثمار لتعويض منشآت القطاع الخاص نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المانحة.

5.3.4 التوصيات المقدمة لسلطة النقد الفلسطينية

1- حث المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتخصيص الجزء الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية والقروض للقطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتي بحاجة لموارد مالية وعلى رأسها القطاع الصناعي. حيث تبلغ التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي (257.2) مليون دولار أمريكي لتشكل ما نسبته (5.2%) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية، بينما تبلغ التسهيلات الممنوحة لقطاعي الخدمات والتجارة (1119) مليون دولار لتشكل ما نسبته (22.7%) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية لعام 2014، والبالغة (4895.1) مليون دولار أمريكي.

2- زيادة عدد المؤسسات الإقراضية المتخصصة بالمشاريع الريادية والصغيرة الصناعية التي تحجم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى عن إقراضها، بسبب حجمها وحداثتها في الأسواق. وتوجيه التسهيلات الإئتمانية لهذه المؤسسات إلى زيادة رأس المال في تلك الصناعات وتجنب استخدامها للإنفاق الاستهلاكي.

5.3.5 التوصيات المقدمة للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

1- تشجيع إنشاء الكيانات الصناعية ذات الطابع الجماعي البعيد عن الشكل العائلي، مع اعتماد تشكيل المجلس التنفيذي الإداري على الكفاءة وليس البعد العائلي.

2- تقديم ما يلزم من دراسات نظرية وعملية سواء على المستوى الكلي او الجزئي للارتقاء بأداء القطاع الصناعي الفلسطيني.

3- توفير برامج التدريب والدورات والندوات للعاملين في القطاع الصناعي بعد التعرف على احتياجاتهم المختلفة.

5.4 دراسات مقترحة

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب حول موضوع التحول الهيكلي، حيث أن الدراسات التطبيقية التي تعتمد على النماذج الحديثة ذات التأصيل العلمي المتين، يمكن أن تساهم في صياغة الاقتراحات المناسبة بخصوص وضع السياسات الاقتصادية السليمة بهدف تطوير القطاعات الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية وتحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية، لهذا ترى الباحثة فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- قياس التحول الهيكلي لمؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين (دراسة مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة).
- دراسة أثر العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية، (زراعة، صناعة، خدمات).
- دراسة أثر النمو والمتغيرات المصاحبة على التحول الهيكلي في قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية.
- دراسة أثر المتغيرات السياسية والاجتماعية على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- القرآن الكريم.
- أبو ظريفة، سامي.(2006). المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني، ورقة عمل مقدمة في: يوم دراسي حول تشجيع المنتج الوطني، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو وطفة، حسام، احمد. (2014). استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من اجل تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة–فلسطين.
- إسماعيل، محمد محروس (1997) اقتصاديات الصناعة والتصنيع: مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، الطبعة الثانية، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.
- إشتية، محمد.(2003). الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بالتعاون مع المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، القدس، فلسطين.
- بخاري، عبلة، عبد الحميد. (2009) التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك بن عبد العزيز، السعودية، نسخة الكترونية.
- جامعة القدس المفتوحة، (2008). التنمية الاقتصادية، برنامج العلوم الإدارية والاقتصادية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبع الأولى، عمان –الأردن.
- الحبيب، فايز إبراهيم.(1994). مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، مطابع الفرزدق التجارية: الرياض–السعودية.
- حجوج، أنوار. وإطميزي، محمد. والصغير، نادي. (2013). مخلفات مصانع قص الحجر "ربو المناشير في محافظة الخليل–واقع وتطلعات، جامعة بولتكنيك، الخليل–فلسطين.
- حسن، يحيى. وزكي، حسام الدين. (2012). تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25.
- حلاوة، جمال وصالح، علي. (2009). مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

- حمود، نوال، (2011). استخدام منهج التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7.
- خلف، فليح، (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان– الأردن.
- الراعي، محمد إبراهيم.(2003). "الصناعات التحويلية في فلسطين– تحليل ورؤية نقدية" وزارة الاقتصاد الوطني،إدارة الدراسات والتخطيط، فلسطين.
- الربيعي، فلاح، خلف. (2003). اتجاهات التحول في النسب والعلاقات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا، أبحاث اقتصادية رقم (8488) MPRA، مكتبة جامعة ميونخ–ألمانيا تم النشر 27–ابريل– 2008.
- الربيعي، فلاح، خلف. (2004). القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا، أبحاث اقتصادية رقم (8312) MPRA، مكتبة جامعة ميونخ–ألمانيا تم النشر 18–ابريل– 2008.
- رجب، معين، (2014)، مقال حول "الوضع الاقتصادي وإعادة إعمار غزة" سبتمبر، 2014، موقع وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، http://paltoday.ps/ar/post/215960
- الرفاتي، علاء الدين، (2014)، ورقة عمل حول " آفاق إعادة إعمار وتنمية القطاع الصناعي بعد العدوان 2014". الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين.
- زعرب، عبد المعطي، (2005). التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآثارها الجانبية، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني.
- زكي، رمزي. (1989). الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.
- السبهاني، عبد الجبار، (2001). الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان – الأردن.
- السمهوري، محمد. (2011). "الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

- سمية، أوشن، 2013، نظريات التنمية الاقتصادية، سلسة محاضرات للتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- شقورة، محمد فتحي، ديسمبر 2010. تقرير حول "الحصار الإسرائيلي وتقويض فرص التنمية في قطاع غزة" تاريخ النشر 12/28/ 2011.
- صافي، سمير خالد.(2015). مقدمة في نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS، مكتبة آفاق: غزة، فلسطين.
- صامد الاقتصادي(1985) قطاع الصناعة في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 العدد 57، عمان، الأردن
- صبري، سلوى.(2012). سياسة إحلال الواردات الفلسطينية – مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة، 16-2012/10/17، جامعة القدس المفتوحة، رام الله- فلسطين.
- صبري، نضال، (2003). القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، مواطن،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- صبيح، ماجد، و محمد، رسلان. (2013). دور الأداء المالي والتجاري في استقرار الاقتصاد الكلي الفلسطيني (2000-2010)، مجلة المستقبل العربي، السنة (36)، العدد 415، سبتمبر 2013، قسم التوثيق والمعلومات، مركز دراسات الوحدة العربية.
- صبيح، ماجد.(2010). المالية العامة، الاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- الصوراني، غازي (2011). الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، غزة- فلسطين.
- الطلافحة، حسين. (1993). التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (1968-1990)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، الأردن.
- عابد، طارق، محارب. (2012). تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين-دراسة حالة قطاع غزة (2005-2010). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة -فلسطين.

- عامر، وحيد، (2004). الآثار الاقتصادية للممارسات العسكرية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2000–2002) مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الرابع.
- العبادسة، جميل. (2007). القطاع الصناعي في قطاع غزة على وشك الانهيار جراء سياسة الحصار الإسرائيلي. دراسات اقتصادية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
- العباس، بلقاسم. (2009). التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية. مجلة التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية، المجلد (11) العدد(2)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- العباس، بلقاسم. (2011). القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي، برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، رقم(45) المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- عثامنة، عبد الباسط، عبد الله. (2005). النمو والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني، دراسة تحليلية قياسية، (1968–2000)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (32) العدد (1).عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية– الأردن.
- عبد الحميد، عبد المطلب، (2005). اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة.
- عبد الكريم، نصر، (2008). "تقييم وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين (1994–2007)"، مجلة أوراق الفلسطينية، العدد الأول.
- العجلة، مازن، (2011). "حصار المحاصر تطور سياسة إغلاق معابر قطاع غزة التجارية وتداعياتها". قراءات إستراتيجية، العدد التاسع، السنة الرابعة، أكتوبر 2011، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة–فلسطين.
- عجمية، محمد، والليثي، محمد. (2001). التنمية الاقتصادية مفهومها–نظرياتها–سياساتها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية.
- عجمية، محمد، وناصف، إيمان، ونجا، علي. (2006). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباع والنشر، الإسكندرية، مصر.
- العدل، أنور، عطية. (1987). التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية– مصر.
- العساف، احمد والوادي، حسين، (2011). التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

- عطية، عبد القادر، (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية.
- عطية، عبد القادر. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- عكاشة، محمود. (1993). القطاع الصناعي وآفاق تنميته في قطاع غزة، صامد الاقتصادي، عدد94، عمان، الأردن.
- علاونة عاطف. (1993). إستراتيجية التنمية في فلسطين، صامد الاقتصادي، السنة الخامسة عشر، العدد 94، دار الكرمل للنشر والتوزيع: عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
- غنيم، عثمان وأبو زنط، ماجدة. (2007). التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان–الأردن.
- عواد،موسى وكريم، جاسم. (2013). اتجاهات تعديل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1921–2011)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (1) لسنة 2014، جامعة القادسية، العراق.
- القريشي، محمد صالح. 2010. علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع: عمان الأردن.
- القريشي، مدحت كاظم. (2000). الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.
- القريشي، مدحت. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات–سياسات –وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- قفه، بشير. (2006)، الآفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين _ دراسة حالة الصناعة الغذائية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
- محمد، رسلان وعبد الكريم، نصر. (2011). واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والعشرون (2)– حزيران.
- المصبح، عماد الدين، (2008). العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدولة العربية، 17–18 مارس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- مطر، هاني، (2011). ورقة عمل بعنوان آفاق ومستقبل الصناعة في فلسطين. مؤتمر الإصلاح والتطوير الإداري الثالث، ديوان الموظفين العام،غزة–فلسطين. 25 يناير 2011.
- معروف، هوشيار. (2005). دراسات في التنمية الاقتصادية، (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)– طروحات فكرية وحالات دراسية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر :عمان –الأردن.
- المعماري، عبد الغفور، حسن.(2010). اقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: الأردن، عمان.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، (2005)، "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني". رام الله– فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، (2014)، ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة رقم (6)، "تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة اثر العدوان الإسرائيلي الأخير".
- مقداد، سامي. (2001). أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، العدد 10، تموز 2001، فلسطين.
- مقداد، محمد .(2011). أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين– دراسة حالة قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، غزة، فلسطين.
- مقداد، محمد. والفرا، ماجد. (2012). مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية والاقتصادية، الطبعة الخامسة 2012، الجامعة الإسلامية –غزة–فلسطين.
- مكحول، باسم، (2006). مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية–ماس. رام الله –فلسطين.
- مكحول، باسم، والزغموزي، عودة، وعطياني، نصر، (2001). إستراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية، المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير والطويل، سلسة أوراق في السياسة الاقتصادية (1)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس). رام الله–فلسطين.
- نصر الله، عبد الفتاح والصوراني، غازي. (2005). "المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، غزة، فلسطين.
- نصر الله، عبد الفتاح و عواد، طاهر. (2004). واقع القطاع الصناعي في فلسطين، إدارة الدراسات والتخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة– فلسطين.

- نصر، ربيع. (2008). قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد (74)، السنة السابعة، حزيران 2008، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- نصر، ربيع، (2010). التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الاقتصادية رقم (23)، دمشق–سوريا.
- نصر، عبد المحمود محمد عبد الرحمن، (1995)، مقدمة في الاقتصاد القياسي. جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض
- نصر، لؤي، (2008)، دور هيئة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة.
- نصر، محمد. (2002). دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله– فلسطين.
- نوفل، أسامة. (1994). أهمية التصنيع في دفع عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة في ظل التصورات الجديدة، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.
- نوفل، أسامة. (2000). "القطاع الصناعي الفلسطيني 1994 – 1998، عدد 210 ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، مايو 2000.
- هنطش، إبراهيم. (2012). سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله– فلسطين.
- الوادي، محمود، والعيساوي، كاظم. (2007). الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع: عمان –الأردن.
- وافي، ربا. (2011)، واقع وآفاق تنمية قطاع الملابس في فلسطين (دراسة حالة صناعة الملابس في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية_غزة، فلسطين.

التقارير الرسمية:

- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، (2014)، تقرير حول "واقع قطاع الصناعة بعد حرب تموز 2014". غزة–فلسطين.
- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، (2009)، تقرير حول "اقتصاد غزة حصاد الحرب والحصار"، 13/مارس/2009. غزة–فلسطين.
- الأمم المتحدة، (2009)، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح 4، ورقات إحصائية، السلسة ميم العدد 4/التنقيح 4، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية–شعبة الإحصاءات، نيويورك، 2009.
- البنك الدولي، (2004)، ركود اقتصادي أم انتعاش؟ فك الارتباط الإسرائيلي وآفاق الاقتصاد الفلسطيني، واشنطن. ديسمبر 2004.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1996). "المسح الصناعي 1994: نتائج أساسية التقرير الأول، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1997). "المسح الصناعي 1995: نتائج أساسية" رام الله، فلسطين.(1)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1997). "المسح الصناعي– 1996: نتائج أساسية" رام الله، فلسطين.(2)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2002)، المسح الصناعي – 2000، نتائج أساسية. رام الله– فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2006). دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة. 1999–2004. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2009). سلسلة المسوح الاقتصادية 2006–1998، نتائج منقحة .رام الله– فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2011). "أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010 " رام الله– فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012). "أداء الاقتصاد الفلسطيني2011"، رام الله –فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012)، التصنيف الصناعي الفلسطيني للأنشطة الاقتصادية، (الحد الخامس)، حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية(التنقيح الرابع)، رام الله–فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013) التقرير السنوي. أطفال فلسطين– قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل رقم (16). رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013). إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2012، رام الله– فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2013). "أداء الاقتصاد الفلسطيني2012 " رام الله– فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2013). "تعداد المنشآت– 2012: النتائج النهائية" نيسان/ إبريل 2013، رام الله، فلسطين (1).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). " أداء الاقتصاد الفلسطيني،2013 "، تشرين أول/ أكتوبر 2014، رام الله، فلسطين (1).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2014). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2012. رام الله–فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2014). " كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014، كانون أول/ ديسمبر، رقم (15). رام الله، فلسطين (3).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2015). دليل المؤشرات الإحصائية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مايو، 2015. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). " أداء الاقتصاد الفلسطيني–2014 "، أيار/ مايو 2015، رام الله، فلسطين (1).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2015). " سلسلة المسوح الاقتصادية، 2014– نتائج أساسية "، أكتوبر/ تشرين أول 2015، رام الله، فلسطين (2)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2015). " كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2015، رقم (16) ، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2015). "مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2014"، نيسان/ إبريل 2015، رام الله، فلسطين (3)

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2015) ، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2014 : نتائج أساسية. رام الله – فلسطين (3)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2015)، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2014: نتائج أساسية، رام الله– فلسطين
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (1996). المسح الصناعي–1994: نتائج اساسية. التقرير الأول. رام الله– فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2013)، التقرير السنوي لعام 2012: حزيران. رام الله– فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2014)، التقرير السنوي لعام 2013:حزيران. رام الله– فلسطين
- سلطة النقد الفلسطينية. (2015). التقرير السنوي لعام 2014، حزيران، رام الله ، فلسطين.
- صندوق النقد الدولي، (2008)، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة، تقرير خبراء الصندوق لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة، مايو 2008، لندن.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، (2008). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، العدد (13)، آب، رام الله–فلسطين.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي.(2009). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد 16، أيار، رام الله ، فلسطين.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، (2013)، العدد (34)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تشرين الثاني، 2013، رام الله – فلسطين.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، (2015). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، العدد (41)، آب، رام الله–فلسطين.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، (2015)، النشرة 41، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.
- مركز التجارة الفلسطيني بال تريد، (2015). الإستراتيجية الوطنية للتصدير، (2014–2018)، مركز التجارة الفلسطيني–بال تريد، ومركز التجارة الدولي، ووزارة الاقتصاد الوطني، رام الله– فلسطين.
- منتدى الأعمال الفلسطيني. (2014). واقع القطاع الصناعي في فلسطين، مركز الدراسات والأبحاث، فلسطين.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015). مناخ الاستثمار في الدول العربية– مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت.
- وزارة التخطيط الفلسطينية (2010)، تقرير حول المخطط القطاعي– قطاع التجارة والصناعة 2010–2020، غزة، فلسطين(2).
- وزارة التخطيط الفلسطينية، (2013)، "خطة إعادة أعمار قطاع غزة" مارس 2013، فلسطين.

المواقع الالكترونية

- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية www.pfi.ps
- البنك المركزي الإسرائيلي.www.bankisrael.gov
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps
- سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps
- صندوق النقد العربي. www.amf.org.ae
- مجموعة البنك الدولي www.albankaldawli.org
- مجموعة البنك الدولي، قياس أنظمة أنشطة الأعمال www.arabic.doingbusiness.org
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. www.Unido.org
- منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي" www.muqtafi.birzeit.edu
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات http://www.iaigc.net
- هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية http://www.pipa.ps
- وزارة المالية، دولة فلسطين–رام الله www.pmof.ps
- وزارة الاقتصاد الوطني www.mne.gov.ps

المقابلات

- مقابلة مع مدير عام إدارة المعابر في وزارة الاقتصاد (غزة) رامي أبو الريش، الاثنين 2015/12/21 الساعة العاشرة صباحا.
- مقابلة مع الأستاذ/الدكتور سمير خالد صافي، أستاذ الإحصاء المشارك، الجامعة الإسلامية، غزة. هاتفيا، الأحد 7–2–2016 الساعة الواحدة ظهرا.

- مقابلة مع المدير العام للإدارة العامة للصناعة في وزارة الاقتصاد (غزة) عبد الناصر عواد، الأحد 12/20/ 2015. الساعة التاسعة صباحا.
- مقابلة مع الدكتور علاء الدين الرفاتي، أستاذ الاقتصاد المشارك، الجامعة الإسلامية، غزة. الثلاثاء 2016/2/9 الساعة الواحد ظهرا.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bonino, Nicolas. & Willebald, Henry. (2013). "Structural Change and Long-Term Patterns. Amethodological Proposal for Uruguay in the Very Long Run". Institute Economic, Economic and Administrative Sciences, Republica University, Uruguay. August, 2013.

- Brandt, Loren &Tai-hsieh, Chang &Zhu, Xiaodong. (2005).China's Structural Transformation. University of Toronto.

- Branson, William & Guerrero, Isabel & Gunter, Bernhard.(1998). Patterns Of Development,1970-1994.WBI Departmental Working papers, Report Number: (19670), Washington, DC: World Bank Institute.

- Brooks, Chris, (2008). introductory econometrics for finance, second edi, Cambridge university, New York.

- Bustos, Paula & Caprettini, Bruno & Ponticlli, Jacopo. (2012). Agricultural Productivity and Structural Transformation. Evidence from Brazil. Chicago Booth Research Paper No.14-07:Fama-Millre, Woking Paper. United States.

- Chenery, Hollis & Syrquin, Moises. (1975). Patterns of Development, (1950-1970). Oxford University Press for the International Bank for Reconstruction and Development, London.

- Chenery, Hollis & Taylor, Lance. (1968). "Development Patterns: Among Countries and Over Time. Economic Development Report No.102, Center for International Affairs, Harvard University, Cambridge, Massachusetts.

- Dielman,Terry.(2005). Applied Regression Analysis, 4th edition.

- Laing, Hong (1997) A thesis on The Rationales of Import Substitution Industrialization Strategy, University of Denver.

- Memedovic,Olga & Lapadre, Lelio. (2009). Structural Change in the World Economy: Main Features and Trends. Research and Statistics branch, Working paper 24/2009, United Nation Industrial Development Organization.

- Todaro, Michael (1985). Economic Development in the Third World, Overseas Development Council, New York, USA.

- Todaro, Michael. & Smith, Stephen. (2007). Economic development, Ninth Edition, person Addison Wesley, New York.

- United Nations (2008). International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC), United Nations Statistics Division, Revision 4, New York, USA.

- World Bank (2015). Investment Climate Survey , data base.

- Yotopoulos, pan & nugent, jeffry. (1976). economics of development empirical investigation, harper & row publishers, new York.

- Zhao, Min & Zhang,Ying. (2008). "Development and urbanization: a revisit of Chenery-Syrquin's patterns of development. Original Paper. Tongji University, China, Springer-Verlag 2008.

الملاحق

ملحق الجداول رقم (1)

ملحق الاحصائي رقم (2)

ملحق الجداول رقم (1)

جدول رقم (1)

نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2014)

السنة	فلسطين (مليون دولار)	النمو (نسبة)	الضفة الغربية (مليون دولار)	النمو (نسبة)	قطاع غزة (مليون دولار)	النمو (نسبة)
1994	3080.7	-	1981.2	-	1009.5	-
1995	3300	7.1	2158.7	8.95	1141.3	13.05
1996	3340.1	1.2	2191.4	1.5	1148.7	0.64
1997	3830	14.66	2531.3	15.5	1298.7	13.05
1998	4379	14.3	2911.8	15	1467.2	12.97
1999	4741.6	8.28	3272	12.37	1469.6	0.16
2000	4335.9	-8.55	3070	-6.17	1265.9	-13.86
2001	3932.2	-9.3	2703.2	-11.94	1229	-2.91
2002	3441.1	-12.48	2306.3	-14.68	1134.8	-7.66
2003	3923.4	14	2532,8	9.82	1390.6	22.54
2004	4329.2	10.3	2836	11.97	1493.2	7.37
2005	4796.7	10.74	3003.8	5.91	1792.9	20.07
2006	4609.6	-3.90	3130.7	4.22	1478.9	-17.5
2007	4913.4	6.59	3529.9	12.75	1383.5	-6.45
2008	5212.1	6.07	3947.3	11.82	1264.8	-8.57
2009	5663.6	8.66	4304.6	9.05	1359	7.4
2010	6122.3	8.09	4609	7.07	1513.3	11.35
2011	6882.3	12.4	5101.2	10.67	1781.1	17.69
2012	7314.8	6.28	5409	6.03	1905.8	7
2013	7477	2.2	5464.3	1.02	2012.7	5.6
2014	7449	-0.4	5742.5	5.09	1706.5	-15.2
معدل النمو الهندسي للفترة(1995-2014)		4.32		5.21		2.1

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2013) من خلال الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/portals/Rainbow/Documents/a-naexpcon-1994-2013html
اما عام 2014 من خلال الرابطhttp://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-Majorcon2011-2015.htm
- البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
- بيانات عام 2014 هي تقديرات اولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل
- نسب النمو حسبت من قبل الباحثة.

جدول رقم (2)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة (1995-2014)

السنة	فلسطين (بالدولار الأمريكي)	النمو (نسبة)	الضفة الغربية (بالدولار الأمريكي)	النمو (نسبة)	قطاع غزة (بالدولار الأمريكي)	النمو (نسبة)
1994	1438.1	-	1494.2	-	1346.8	-
1995	1434.6	-0.24	1522.9	1.92	1292.7	-4.01
1996	1369.9	-4.5	1461	-4.06	1224.4	-5.28
1997	1487.5	8.58	1602.9	9.71	1304.5	6.54
1998	1645.2	10.60	1787.6	11.52	1420.7	8.90
1999	1723.9	4.78	1948.3	8.98	1372.1	-3.42
2000	1526.7	-11.43	1774.3	-8.93	1140.7	-16.86
2001	1345	-11.90	1520.6	-14.29	1072.5	-5.97
2002	1143.7	-14.69	1263.1	-16.93	959.3	-10.55
2003	1267	10.78	1350.5	6.91	1138.8	18.71
2004	1358.1	7.19	1472	8.99	1184.1	3.97
2005	1459.4	7.45	1515.2	2.93	1374.5	16.07
2006	1360.1	-6.80	1534.8	1.29	1096.1	-20.25
2007	1406	3.37	1681.9	9.58	991.3	-9.56
2008	1449.1	3.06	1830.5	8.83	878.1	-11.41
2009	1529.8	5.56	1943	6.14	914.1	4.09
2010	1606.4	5.00	2025.1	4.22	985.7	7.83
2011	1752.5	9.09	2181.5	7.72	1121.1	13.73
2012	1807.5	3.13	2251.3	3.19	1159	3.38
2013	1793.3	-0.78	2214	-1.65	1182.9	2.06
2014	1734.6	-3.27	2265.4	2.32	970.3	-17.97
المتوسط	1510	1.24	1757.2	2.41	1139.1	-1.00

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2013) من خلال الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/portals/Rainbow/Documents/a-napcapitacon-1994-2013html
اما عام 2014 من خلال الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-percapita%20con2000-2015.htm
- البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
- بيانات عام 2014 هي تقديرات اولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل
- نسب النمو حسبت من قبل الباحثة.

جدول رقم (3)

التجارة الخارجية في فلسطين خلال الفترة (1995-2014)

السنة	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	العجز (مليون دولار)	نسبة الصادرات للناتج(%)	نسبة الواردات للناتج (%)	نسبة العجز للناتج (%)
1995	2306.2	522.3	-1783.9	15.8	69.8	-54
1996	2261.6	501.6	-1760	15	67.7	-52.6
1997	2531.9	606.4	-1925.5	15.8	66.1	-50.2
1998	2761.1	710.4	-2050.7	16.2	63	-46.8
1999	3350.8	750.9	-2599.9	15.8	70.6	-54.8
2000	3028.3	879.2	-2149.1	20.2	69.8	-49.5
2001	2678.7	589.6	-2089.1	14.9	68.1	-53.1
2002	2328.4	480.9	-1847.7	13.9	67.6	-53.6
2003	2671.2	540.6	-2130.6	13.7	68	-54.3
2004	3137.4	596.8	-2540.6	13.7	72.4	-58.6
2005	3496.4	794.4	-2792	14.6	72.8	-58.2
2006	3371	683.4	-2687.6	14.8	73.1	-58.3
2007	3304.8	811.5	-2493.3	16.5	67.2	-50.7
2008	3496.4	951.4	-2545	18.2	67	-48.8
2009	3807.7	1015.1	-2792.6	17.9	67.2	-49.3
2010	3554.6	1031.6	-2523	16.8	58	-41.2
2011	3828.8	1298.3	-2530.5	18.8	55.6	-36.7
2012	4375.3	1290.4	-3084.9	17.6	59.8	-42.1
2013	4059.2	1333.4	-2725.8	17.8	54.2	-36.4
2014	4416.5	1487	-2929.5	19.9	59.2	-39.3
المتوسط				16.3	65.8	-49.4

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2013) من خلال الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/portals/Rainbow/Documents/a-naexpcon-1994-2013html
اما عام 2014 من خلال الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-GDP-EXPCon2011-2015.htm
- البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
- بيانات عام 2014 هي تقديرات اولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل
- نسب كل من الصادرات والواردات والعجز من الناتج حسبت من قبل الباحثة.

جدول رقم (4)

نسبة البطالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2014)

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1995	18.2	13.9	29.4
1996	23.8	19.6	32.5
1997	20.3	17.3	26.8
1998	14.4	11.5	20.9
1999	11.8	9.5	16.9
2000	14.3	12.2	18.9
2001	25.3	21.5	34.2
2002	31.2	28.3	38.1
2003	25.5	23.8	29.2
2004	26.8	22.9	35.4
2005	23.5	20.4	30.3
2006	23.7	18.9	34.8
2007	21.7	17.9	29.7
2008	26.6	19	40.5
2009	24.5	17.8	38.7
2010	23.7	17.2	37.8
2011	20.9	17.3	28.7
2012	23	19	31
2013	23.4	18.6	32.5
2014	26.9	17.7	43.9
المتوسط	22.4	18.2	31.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية، الاعداد (1996-2014)

جدول رقم(5)

نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2014)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار امريكي)	التكوين الرأسمالي الثابت (مليون دولار امريكي)	نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج (%)
1995	3300	983.2	29.7
1996	3340.1	994	29.7
1997	3830	1104.9	28.8
1998	4379	1272.7	29
1999	4741.6	1730.1	36.4
2000	4335.9	1276.9	29.4
2001	3932.2	1016	25.8
2002	3441.1	849.4	24.6
2003	3923.4	1082.8	27.5
2004	4329.2	1111.6	25.6
2005	4796.7	1216.2	25.3
2006	4609.6	1104.5	23.9
2007	4913.4	862.5	17.5
2008	5212.1	1154	22.1
2009	5663.6	1366.2	24.1
2010	6122.3	1285.6	20.9
2011	6882.3	1554	22.5
2012	7314.8	1755.9	24
2013	7477	1826.6	24.4
2014	7449	1601	21.4
المتوسط			25.6

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2013) من خلال الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/portals/Rainbow/Documents/a-naexpcon-1994-2013html
اما عام 2014 من خلال الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/a-GDP-EXPCon2011-2015.htm
- البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
- بيانات عام 2014 هي تقديرات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل
- نسب الاستثمار من الناتج حسبت من قبل الباحثة.

جدول رقم (6)

نسبة المنح المقدمة لكل من الموازنة والمشاريع التطويرية من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية للفترة (1996-2014)

السنة	التمويل الخارجي (مليون دولار)	نسبة المنح المقدمة لدعم الموازنة من التمويل الخارجي (%)	نسبة منح المقدمة لدعم المشاريع التطويرية من التمويل الخارجي (%)
1996	291.5	16.8	83.1
1997	268.1	2.1	97.8
1998	236.3	0.2	99.7
1999	244.9	2.2	97.7
2000	510	10.5	89.4
2001	849	62.5	37.4
2002	697	67.1	32.8
2003	620	42	57.9
2004	353	100	0
2005	636	54.8	45.1
2006	1019	72.4	27.5
2007	1322	76.5	23.4
2008	1978.1	89.1	10.8
2009	1401.8	96.6	3.3
2010	1210.3	93.4	6.5
2011	983.3	82.8	17.1
2012	932.1	83.3	16.6
2013	1358	92.1	7.8
2014	1230.4	83.6	16.3
المتوسط		59.3	40.5

المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحثة بناءا على بيانات جدول رقم (4-3) و(7).

تم حساب النسب بناء على: (المنح المقدمة لدعم الموازنة/إجمالي المنح والمساعدات الخارجية)*100

(المنح المقدمة لدعم للمشاريع التطويرية/إجمالي المنح والمساعدات الخارجية)*100

جدول رقم (7)

المساعدات الخارجية وأهميتها النسبية في تمويل النفقات العامة للفترة (1996-2014)

السنة	الدعم الخارجي للنفقات الجارية (مليون دولار)	الدعم الخارجي للنفقات التطويرية (مليون دولار)	النفقات التطويرية الممولة من الخزينة (مليون دولار)	نسبة الدعم الخارجي للنفقات الجارية إلى النفقات الجارية (%)	نسبة الدعم الخارجي للنفقات التطويرية إلى النفقات التطويرية (%)
1996	49.2	242.3	0	5.9	100
1997	5.8	262.3	0	0.66	100
1998	0.5	235.8	0	0.05	100
1999	5.6	239.4	0	0.5	100
2000	54	456	13	4.5	97.2
2001	531	318	22	48.3	93.5
2002	468	229	23	44.9	90.8
2003	261	359	36	21	90.8
2004	353	0	0	23.1	0
2005	349	287	0	17.5	100
2006	738	281	0	51.7	100
2007	1012	310	0	39.4	100
2008	1763.1	215	0	53.8	100
2009	1355	46.8	139.1	42.4	25.1
2010	1131.5	78.8	194	38.6	28.8
2011	814.3	169	125.5	27.5	57.3
2012	777.1	155	56	25.5	73.4
2013	1251.2	106.8	61.6	38.4	63.4
2014	1029.4	201	-40.1	29.8	124.9
المتوسط				27.2	81.3

المصدر: الموقع الالكتروني سلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي

http://www.pma.ps/portals/users/002/02/2/TimeseriesDataNew/public_finance/revenues_expenditures_andfinancing_sources_of_pna_fiscal_operations.xls

البيانات (1996-2002) من صندوق النقد الدولي من خلال الرابط التالي https:www.imf.org/external/pubs/ft/med2003/eng/wbg/wbg.pdf

-البيانات على اساس نقدي

-نسب الدعم الخارجي لكل من النفقات الجارية والتطويرية تم حسابها من قبل الباحثة بناء على بيانات جدول رقم(4-3).في المتن: ص 76

- (الدعم المقدم للنفقات الجارية/النفقات الجارية)*100. - (الدعم المقدم للنفقات التطويرية/النفقات التطويرية)*100

الملحق الاحصائي رقم (2)

ملحق رقم (2.1) لوحة الأنتشار

رسم لوحة الأنتشار للنموذج الأول: القطاع الصناعي (IN)

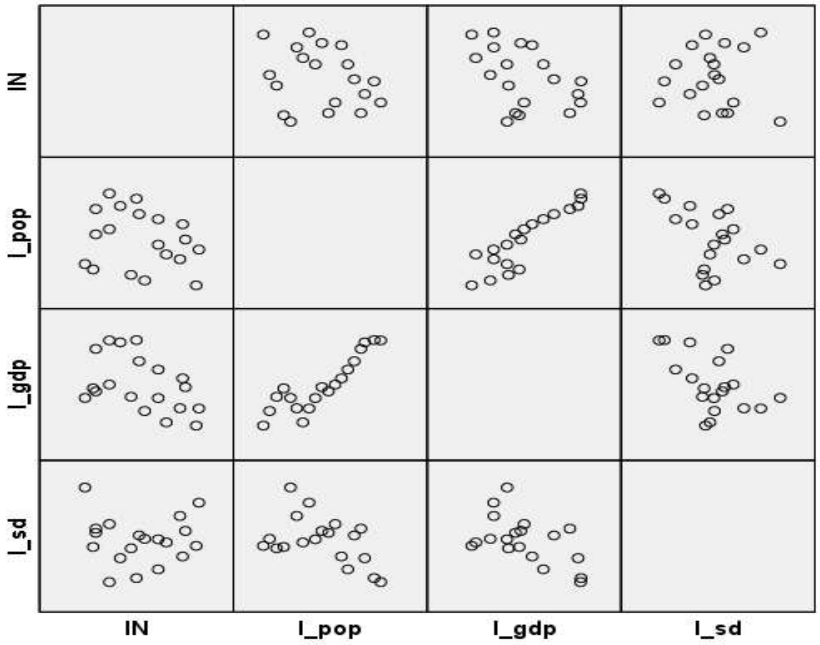

رسم لوحة الأنتشار للنموذج الثاني: قطاع الصناعة التحويلية (M)

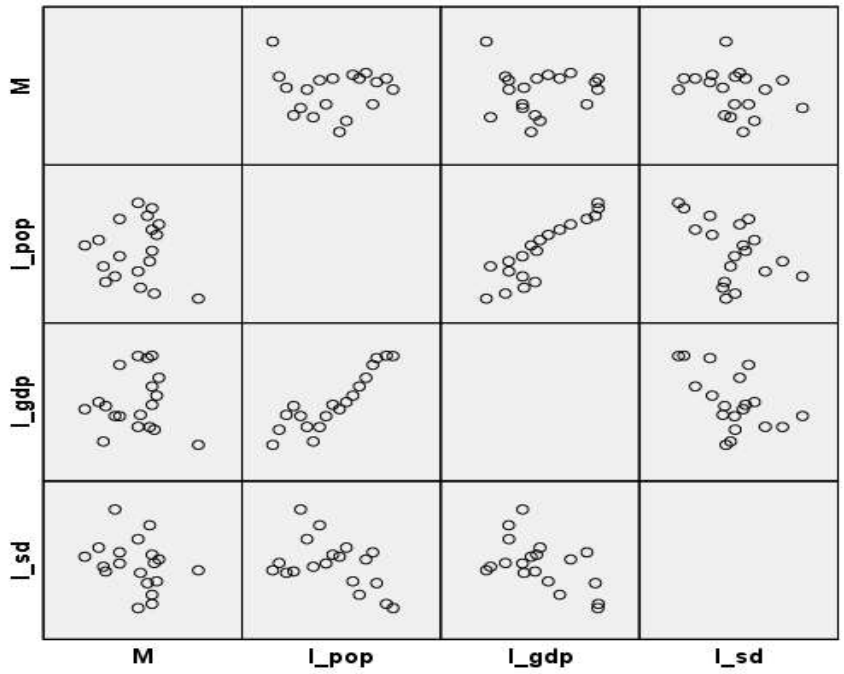

رسم لوحة الأنتشار للنموذج الثالث: قطاعات التعدين واستغلال المحاجر وإمدادات المياه والكهرباء (Y)

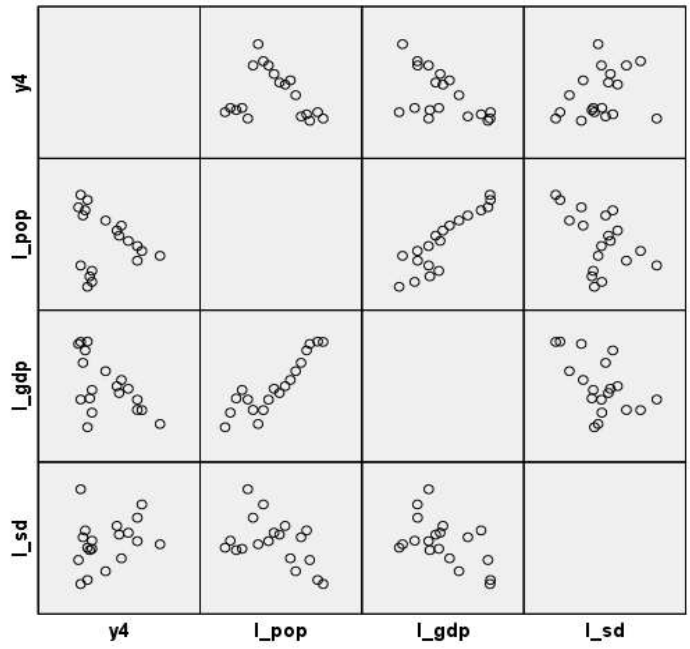

رسم لوحة الأنتشار للنموذج الرابع: نسبة الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي (X)

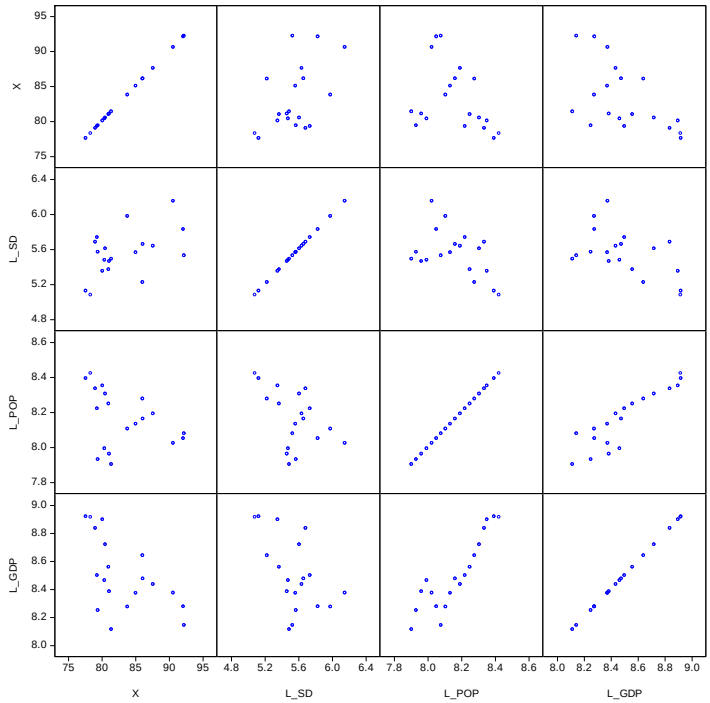

رسم لوحة الأنتشار للنموذج الخامس: نسبة العاملين في القطاع الصناعي (L)

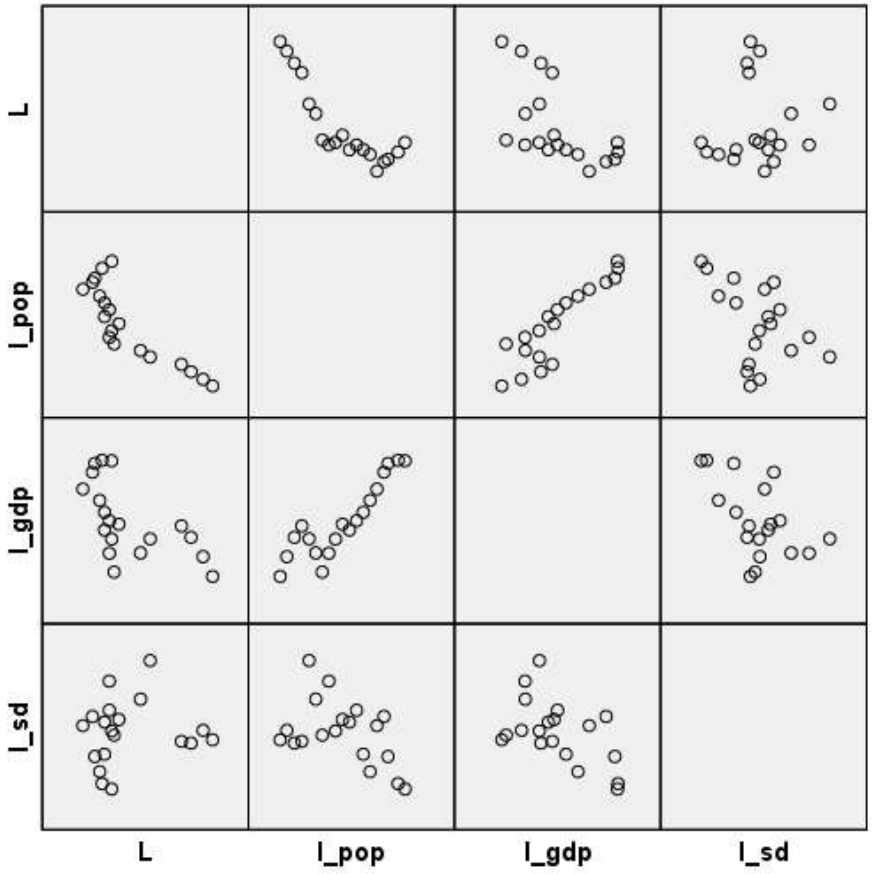

ملحق رقم (2.2)

اختبار جذر الوحدة

النموذج الأول (IN)

Null Hypothesis: E_IN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.903037	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

للنموذج الثاني (M)

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.106463	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Residual variance (no correction)	0.911679
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.822211

للنموذج الثالث(Y)

Null Hypothesis: E_Y has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.952422	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

للنموذج الرابع (X)

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.953427	0.3026
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.047022	0.0073
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

للنموذج الخامس(L)

Null Hypothesis: E_L has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.083996	0.0460
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

ملحق رقم (2.3)

اختبار التكامل المشترك

للنموذج الأول (IN)

Date: 01/12/16 Time: 20:22
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IN L_GDP L_POP L_SD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.856858	57.32632	47.85613	0.0050
At most 1	0.553869	24.27972	29.79707	0.1889
At most 2	0.448887	10.55831	15.49471	0.2402
At most 3	0.024945	0.429451	3.841466	0.5123

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

للنموذج الثاني (M)

Date: 01/18/16 Time: 09:22
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: M L_GDP L_POP L_SD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.850067	63.63835	47.85613	0.0009
At most 1 *	0.709918	31.37970	29.79707	0.0326
At most 2	0.448166	10.34067	15.49471	0.2554
At most 3	0.013672	0.234036	3.841466	0.6285

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

للنموذج الثالث (Y)

Date: 01/12/16 Time: 20:38
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: Y L_GDP L_POP L_SD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.879124	86.69479	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.809740	50.77393	29.79707	0.0001
At most 2 *	0.724068	22.56475	15.49471	0.0036
At most 3	0.038958	0.675540	3.841466	0.4111

Trace test indicates 3 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

للنموذج الرابع (X)

Date: 04/24/16 Time: 08:29
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: XL_GDP L_POP L_SD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.800994	62.77346	47.85613	0.0011
At most 1 *	0.777645	35.32828	29.79707	0.0104
At most 2	0.392309	9.769090	15.49471	0.2989
At most 3	0.073707	1.301594	3.841466	0.2539

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

للنموذج الخامس(L)

Date: 01/12/16 Time: 19:48
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: L L_GDP L_POP L_SD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.928215	102.6111	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.890242	57.83163	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.631388	20.27053	15.49471	0.0088
At most 3	0.176649	3.304334	3.841466	0.0691

Trace test indicates 3 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (2.4)

الإنحدار المتعدد الأولي

للنموذج الأول (IN)

Dependent Variable: IN
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 20:13
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.33685	19.61645	1.546501	0.1428
L_GDP	-7.454251	2.485185	-2.999475	0.0090
L_POP	7.187018	3.800014	1.891314	0.0781
L_SD	-1.790001	1.184580	-1.511085	0.1515

R-squared	0.423621	Mean dependent var	15.67895
Adjusted R-squared	0.308346	S.D. dependent var	1.371771
S.E. of regression	1.140843	Akaike info criterion	3.286077
Sum squared resid	19.52286	Schwarz criterion	3.484906
Log likelihood	-27.21773	Hannan-Quinn criter.	3.319727
F-statistic	3.674852	Durbin-Watson stat	2.501591
Prob(F-statistic)	0.036396		

النموذج الثاني (M)

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 20:51
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.40910	20.62274	1.765483	0.0978
L_GDP	0.677511	2.612672	0.259317	0.7989
L_POP	-2.626929	3.994949	-0.657563	0.5208
L_SD	-1.623094	1.245347	-1.303327	0.2121

R-squared	0.127061	Mean dependent var	11.71053
Adjusted R-squared	-0.047527	S.D. dependent var	1.171843
S.E. of regression	1.199367	Akaike info criterion	3.386129
Sum squared resid	21.57722	Schwarz criterion	3.584958
Log likelihood	-28.16822	Hannan-Quinn criter.	3.419779
F-statistic	0.727776	Durbin-Watson stat	1.979176
Prob(F-statistic)	0.551166		

النموذج الثالث (Y)

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 20:36
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.53023	10.58470	-0.994855	0.3356
L_GDP	-8.373188	1.340963	-6.244161	0.0000
L_POP	10.55159	2.050422	5.146057	0.0001
L_SD	-0.083536	0.639179	-0.130693	0.8978

R-squared	0.746996	Mean dependent var	3.942105
Adjusted R-squared	0.696395	S.D. dependent var	1.117197
S.E. of regression	0.615579	Akaike info criterion	2.052158
Sum squared resid	5.684070	Schwarz criterion	2.250987
Log likelihood	-15.49550	Hannan-Quinn criter.	2.085808
F-statistic	14.76253	Durbin-Watson stat	1.579512
Prob(F-statistic)	0.000095		

النموذج الرابع (X)

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 08:23
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	46.59289	62.98203	0.739781	0.4709
L_GDP	-20.01545	7.979121	-2.508478	0.0241
L_POP	22.02810	12.20061	1.805492	0.0911
L_SD	4.865259	3.803299	1.279221	0.2203

R-squared	0.489770	Mean dependent var	83.24316
Adjusted R-squared	0.387724	S.D. dependent var	4.681106
S.E. of regression	3.662877	Akaike info criterion	5.619039
Sum squared resid	201.2500	Schwarz criterion	5.817868
Log likelihood	-49.38087	Hannan-Quinn criter.	5.652688
F-statistic	4.799494	Durbin-Watson stat	1.624460
Prob(F-statistic)	0.015440		

النموذج الخامس (L)

Dependent Variable: L
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 19:49
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	120.3463	8.455184	14.23344	0.0000
L_GDP	4.463396	1.071178	4.166813	0.0008
L_POP	-16.59235	1.637902	-10.13025	0.0000
L_SD	-1.722782	0.510584	-3.374142	0.0042

R-squared	0.927118	Mean dependent var	13.28421
Adjusted R-squared	0.912541	S.D. dependent var	1.662750
S.E. of regression	0.491732	Akaike info criterion	1.602899
Sum squared resid	3.627009	Schwarz criterion	1.801728
Log likelihood	-11.22754	Hannan-Quinn criter.	1.636549
F-statistic	63.60371	Durbin-Watson stat	1.304969
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (2.5)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

النموذج الأول (IN)

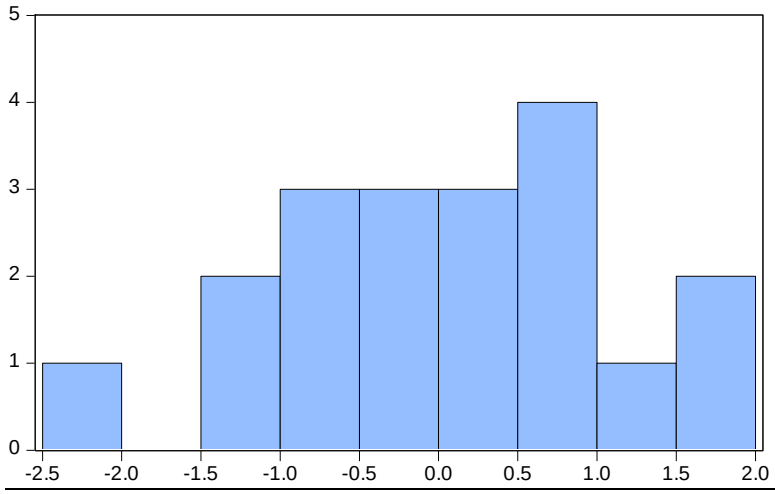

Series: Residuals	
Sample 1996 2014	
Observations 19	
Mean	3.05e-14
Median	0.015097
Maximum	1.607090
Minimum	-2.237079
Std. Dev.	1.041443
Skewness	-0.313286
Kurtosis	2.398870
Jarque-Bera	0.596877
Probability	0.741976

النموذج الثالث (Y)

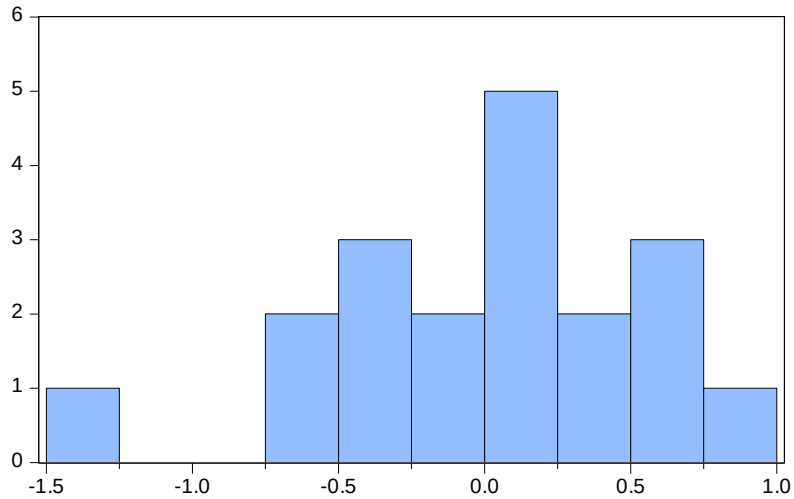

Series: Residuals	
Sample 1996 2014	
Observations 19	
Mean	2.71e-14
Median	0.050568
Maximum	0.813515
Minimum	-1.368231
Std. Dev.	0.561945
Skewness	-0.618371
Kurtosis	3.044544
Jarque-Bera	1.212451
Probability	0.545406

النموذج الرابع (X)

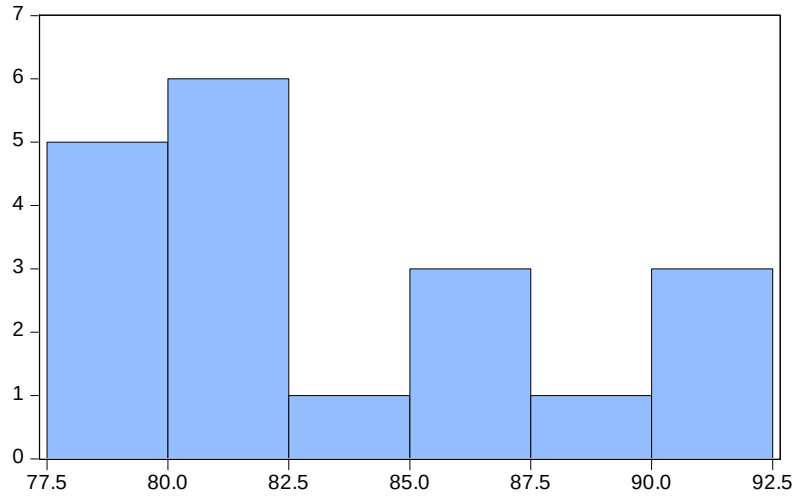

Series: X	
Sample 1996 2014	
Observations 19	
Mean	83.24316
Median	81.08000
Maximum	92.20000
Minimum	77.60000
Std. Dev.	4.681106
Skewness	0.751122
Kurtosis	2.282137
Jarque-Bera	2.194550
Probability	0.333779

النموذج الخامس (L)

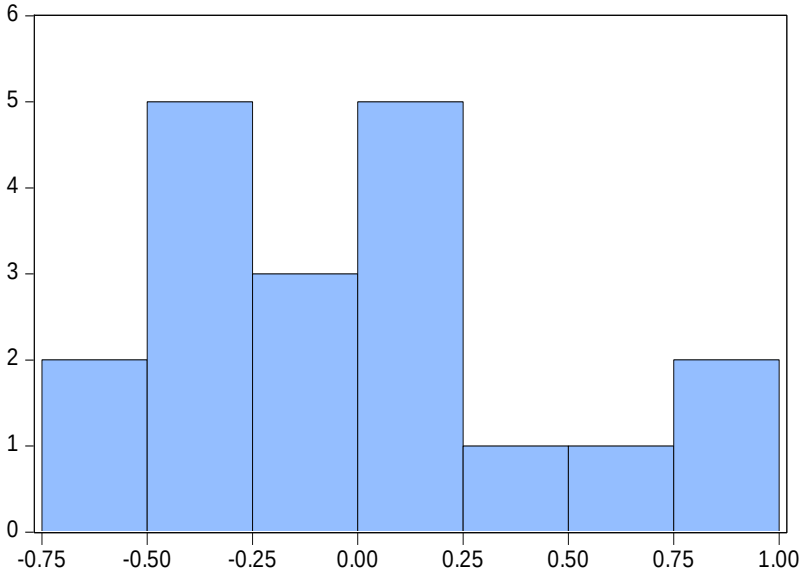

Series: Residuals	
Sample 1996 2014	
Observations 19	
Mean	1.78e-14
Median	-0.060569
Maximum	0.968763
Minimum	-0.575189
Std. Dev.	0.448888
Skewness	0.651932
Kurtosis	2.609164
Jarque-Bera	1.466813
Probability	0.480270

ملحق رقم (2.6)

اختبار الوسط الحسابي للبواقي

للنموذج الأول (IN)

Hypothesis Testing for E_IN
Date: 01/12/16 Time: 20:27
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 3.05e-14
Sample Std. Dev. = 1.041443

Method	Value	Probability
t-statistic	1.27E-13	1.0000

للنموذج الثالث (Y)

Hypothesis Testing for E_Y
Date: 01/12/16 Time: 20:42
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 2.71e-14
Sample Std. Dev. = 0.561945

Method	Value	Probability
t-statistic	2.10E-13	1.0000

للنموذج الرابع (X)

Hypothesis Testing for RESID01
Date: 04/24/16 Time: 13:05
Sample: 1996 2014
Included observations: 19
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 4.22e-14
Sample Std. Dev. = 3.343734

Method	Value	Probability
t-statistic	5.50E-14	1.0000

للنموذج الخامس (L)

Hypothesis Testing for E_L
Date: 01/12/16 Time: 19:57
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 1.78e-14
Sample Std. Dev. = 0.448888

Method	Value	Probability
t-statistic	1.73E-13	1.0000

ملحق رقم (2.7)

اختبار شرط استقلال المتغيرات Multicollinearity

النموذج الأول (IN)

Variance Inflation Factors
Date: 01/12/16 Time: 20:26
Sample: 1994 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	384.8051	5617.490	NA
L_GDP	6.176147	6524.383	5.609784
L_POP	14.44011	14052.14	5.154097
L_SD	1.403229	633.4086	1.393324

للنموذج الثالث (Y)

Variance Inflation Factors
Date: 01/12/16 Time: 20:40
Sample: 1994 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	112.0358	5617.490	NA
L_GDP	1.798182	6524.383	5.609784
L_POP	4.204229	14052.14	5.154097
L_SD	0.408549	633.4086	1.393324

للنموذج الرابع (X)

Variance Inflation Factors
Date: 04/24/16 Time: 09:39
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	3966.736	5617.490	NA
L_GDP	63.66636	6524.383	5.609784
L_POP	148.8548	14052.14	5.154097
L_SD	14.46509	633.4086	1.393324

للنموذج الخامس (L)

Variance Inflation Factors
Date: 01/12/16 Time: 19:55
Sample: 1994 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	71.49013	5617.490	NA
L_GDP	1.147421	6524.383	5.609784
L_POP	2.682722	14052.14	5.154097
L_SD	0.260696	633.4086	1.393324

ملحق رقم (2.8)

اختبار شرط ثبات تباين حد الخطأ Heteroskedasticity

للنموذج الأول (IN)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.252418	Prob. F(3,15)	0.1242
Obs*R-squared	5.900921	Prob. Chi-Square(3)	0.1165
Scaled explained SS	2.572423	Prob. Chi-Square(3)	0.4623

للنموذج الثالث (Y)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.849187	Prob. F(3,15)	0.1816
Obs*R-squared	5.129740	Prob. Chi-Square(3)	0.1625
Scaled explained SS	3.268415	Prob. Chi-Square(3)	0.3521

للنموذج الرابع (X)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.196406	Prob. F(3,15)	0.0540
Obs*R-squared	7.409554	Prob. Chi-Square(3)	0.0599
Scaled explained SS	2.700707	Prob. Chi-Square(3)	0.4401

للنموذج الخامس (L)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.763896	Prob. F(3,15)	0.1971
Obs*R-squared	4.954841	Prob. Chi-Square(3)	0.1751
Scaled explained SS	2.484709	Prob. Chi-Square(3)	0.4781

ملحق رقم (2.9)

اختبار شرط استقلالية حد الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي)Autocorrelation

للنموذج الأول(IN)

Date: 01/12/16 Time: 20:25
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*** |	. |*** |	1	0.383	0.383	3.2510	0.071
. | . |	. *| . |	2	0.039	-0.126	3.2869	0.193
. |* . |	. |* . |	3	0.113	0.172	3.6054	0.307
. | . |	. *| . |	4	-0.052	-0.198	3.6776	0.451
.**| . |	. *| . |	5	-0.209	-0.116	4.9246	0.425
.**| . |	. *| . |	6	-0.255	-0.188	6.9186	0.328
.**| . |	. *| . |	7	-0.222	-0.068	8.5579	0.286
.**| . |	.**| . |	8	-0.321	-0.272	12.292	0.139
.**| . |	. | . |	9	-0.232	-0.018	14.439	0.108
. *| . |	. *| . |	10	-0.098	-0.124	14.865	0.137
. | . |	. | . |	11	0.004	0.060	14.866	0.189
. | . |	. *| . |	12	0.058	-0.091	15.060	0.238

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.669522	Prob. F(1,14)	0.2172
Obs*R-squared	2.024371	Prob. Chi-Square(1)	0.1548

للنموذج الثالث (Y)

Date: 01/12/16 Time: 20:39
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	-0.009	-0.009	0.0016	0.968
. *| . |	. *| . |	2	-0.095	-0.095	0.2148	0.898
. |* . |	. |* . |	3	0.118	0.118	0.5647	0.904
. |* . |	. |* . |	4	0.134	0.129	1.0418	0.903
. |**. |	. |**. |	5	0.215	0.249	2.3610	0.797
. | . |	. | . |	6	-0.033	-0.011	2.3952	0.880
. *| . |	. *| . |	7	-0.157	-0.161	3.2142	0.865
. | . |	. *| . |	8	-0.057	-0.173	3.3336	0.912
. |* . |	. | . |	9	0.135	0.046	4.0634	0.907
. | . |	. *| . |	10	-0.059	-0.072	4.2158	0.937
. *| . |	. | . |	11	-0.074	0.034	4.4893	0.953
. *| . |	. *| . |	12	-0.164	-0.121	6.0277	0.915

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.011119	Prob. F(1,14)	0.9175
Obs*R-squared	0.015078	Prob. Chi-Square(1)	0.9023

للنموذج الرابع (X)

Date: 04/24/16 Time: 14:14
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.155	0.155	0.5358	0.464
.**| . |	***| . |	2	-0.340	-0.373	3.2420	0.198
. *| . |	. | . |	3	-0.074	0.068	3.3772	0.337
. |* . |	. | . |	4	0.094	-0.037	3.6110	0.461
.**| . |	.**| . |	5	-0.232	-0.302	5.1394	0.399
.**| . |	. *| . |	6	-0.231	-0.114	6.7761	0.342
. | . |	. *| . |	7	0.035	-0.105	6.8161	0.448
. | . |	. *| . |	8	0.040	-0.147	6.8736	0.550
. *| . |	. *| . |	9	-0.095	-0.134	7.2315	0.613
. | . |	. | . |	10	0.029	-0.055	7.2700	0.700
. |* . |	. | . |	11	0.145	-0.060	8.3247	0.684
. | . |	. *| . |	12	-0.031	-0.163	8.3785	0.755
. | . |	. | . |	13	-0.058	-0.053	8.6060	0.802
. | . |	. *| . |	14	0.070	-0.075	8.9956	0.831
. | . |	. *| . |	15	0.004	-0.152	8.9975	0.878
. | . |	. | . |	16	-0.022	0.009	9.0648	0.911
. | . |	. *| . |	17	0.007	-0.105	9.0758	0.938
. | . |	. *| . |	18	0.002	-0.109	9.0771	0.958

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.512566	Prob. F(2,13)	0.2567
Obs*R-squared	3.586710	Prob. Chi-Square(2)	0.1664

للنموذج الخامس (L)

Date: 01/12/16 Time: 19:51
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. *| . |	. *| . |	1	-0.133	-0.133	0.3894	0.533
. | . |	. | . |	2	0.003	-0.014	0.3897	0.823
. | . |	. | . |	3	0.046	0.045	0.4422	0.931
. *| . |	. *| . |	4	-0.138	-0.129	0.9518	0.917
. |* . |	. |* . |	5	0.116	0.085	1.3357	0.931
. *| . |	. *| . |	6	-0.115	-0.097	1.7415	0.942
. | . |	. | . |	7	-0.009	-0.023	1.7440	0.973
. | . |	. | . |	8	0.030	0.001	1.7764	0.987
.**| . |	.**| . |	9	-0.234	-0.210	3.9529	0.914
. |* . |	. | . |	10	0.085	0.004	4.2744	0.934
. *| . |	. | . |	11	-0.066	-0.054	4.4914	0.953
. *| . |	. *| . |	12	-0.071	-0.085	4.7781	0.965

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.455902	Prob. F(1,14)	0.5105
Obs*R-squared	0.599211	Prob. Chi-Square(1)	0.4389

ملحق رقم (2.10)

اختبار عدم وجود علاقة بين البواقي وكل متغير مستقل

للنموذج الأول (IN)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/12/16 Time: 20:29
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

	Correlation t-Statistic Probability	E_IN	L_GDP	L_POP	L_SD
E_IN		1.000000			

L_GDP		-5.01E-13	1.000000		
		-2.07E-12	-----		
		1.0000	-----		
L_POP		-8.25E-13	0.897697	1.000000	
		-3.40E-12	8.400317	-----	
		1.0000	0.0000	-----	
L_SD		-5.21E-13	-0.530892	-0.467282	1.000000
		-2.15E-12	-2.582987	-2.179207	-----
		1.0000	0.0193	0.0437	-----

للنموذج الثالث (Y)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/12/16 Time: 20:41
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

	Correlation t-Statistic Probability	E_Y4	L_GDP	L_POP	L_SD
E_Y		1.000000			

L_GDP		-3.27E-13	1.000000		
		-1.35E-12	-----		
		1.0000	-----		
L_POP		-1.61E-12	0.897697	1.000000	
		-6.65E-12	8.400317	-----	
		1.0000	0.0000	-----	
L_SD		-5.53E-13	-0.530892	-0.467282	1.000000
		-2.28E-12	-2.582987	-2.179207	-----
		1.0000	0.0193	0.0437	-----

للنموذج الرابع (X)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 04/24/16 Time: 14:24
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Correlation t-Statistic Probability	RESID	L_SD	L_POP	L_GDP
RESID	1.000000			

L_SD	-1.69E-13	1.000000		
	-6.96E-13	-----		
	1.0000	-----		
L_POP	-5.76E-13	-0.467282	1.000000	
	-2.38E-12	-2.179207	-----	
	1.0000	0.0437	-----	
L_GDP	-4.42E-13	-0.530892	0.897697	1.000000
	-1.82E-12	-2.582987	8.400317	-----
	1.0000	0.0193	0.0000	-----

للنموذج الخامس (L)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/12/16 Time: 19:56
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	E_L	L_GDP	L_POP	L_SD
E_L	1.000000			

L_GDP	-9.57E-13	1.000000		
	-3.94E-12	-----		
	1.0000	-----		
L_POP	1.74E-12	0.897697	1.000000	
	7.17E-12	8.400317	-----	
	1.0000	0.0000	-----	
L_SD	-1.07E-12	-0.530892	-0.467282	1.000000
	-4.43E-12	-2.582987	-2.179207	-----
	1.0000	0.0193	0.0437	-----

الملحق (2.11)

الإنحدار البسيط للمتغيرات غير المؤثرة

أولاً: للنموذج الأول (IN)

- **انحدار لوغاريتم النفقات التطويرية على القطاع الصناعي**

Dependent Variable: IN
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 20:30
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.78201	6.904457	2.285771	0.0354
L_SD	-0.018554	1.241660	-0.014943	0.9883

R-squared	0.000013	Mean dependent var	15.67895
Adjusted R-squared	-0.058810	S.D. dependent var	1.371771
S.E. of regression	1.411531	Akaike info criterion	3.626528
Sum squared resid	33.87113	Schwarz criterion	3.725942
Log likelihood	-32.45201	Hannan-Quinn criter.	3.643352
F-statistic	0.000223	Durbin-Watson stat	1.402452
Prob(F-statistic)	0.988252		

- **انحدار المتغير الوهمي (الاستقرار السياسي) على القطاع الصناعي**

Dependent Variable: IN
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 20:30
Sample: 1994 2014
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.65833	0.678227	24.56160	0.0000
DUM	-0.869444	1.036008	-0.839225	0.4118

R-squared	0.035743	Mean dependent var	16.28571
Adjusted R-squared	-0.015007	S.D. dependent var	2.332013
S.E. of regression	2.349446	Akaike info criterion	4.636629
Sum squared resid	104.8781	Schwarz criterion	4.736107
Log likelihood	-46.68461	Hannan-Quinn criter.	4.658218
F-statistic	0.704299	Durbin-Watson stat	0.691906
Prob(F-statistic)	0.411778		

ثانياً: للنموذج الثالث (Y)

- **انحدار لوغاريتم النفقات التطويرية على قطاعات التعدين واستغلال المحاجر وإمدادات المياه والكهرباء.**

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 20:42
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.789378	5.380392	-0.518434	0.6108
L_SD	1.211887	0.967580	1.252492	0.2273

R-squared	0.084483	Mean dependent var	3.942105
Adjusted R-squared	0.030629	S.D. dependent var	1.117197
S.E. of regression	1.099955	Akaike info criterion	3.127715
Sum squared resid	20.56830	Schwarz criterion	3.227130
Log likelihood	-27.71330	Hannan-Quinn criter.	3.144540
F-statistic	1.568737	Durbin-Watson stat	0.858954
Prob(F-statistic)	0.227347		

- **انحدار المتغير الوهمي (الاستقرار السياسي) على قطاعات التعدين واستغلال المحاجر وإمدادات المياه والكهرباء.**

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 20:43
Sample: 1994 2014
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.533333	0.293713	12.02990	0.0000
DUM	0.822222	0.448653	1.832645	0.0826

R-squared	0.150215	Mean dependent var	3.885714
Adjusted R-squared	0.105489	S.D. dependent var	1.075772
S.E. of regression	1.017450	Akaike info criterion	2.962869
Sum squared resid	19.66889	Schwarz criterion	3.062347
Log likelihood	-29.11012	Hannan-Quinn criter.	2.984458
F-statistic	3.358587	Durbin-Watson stat	0.482500
Prob(F-statistic)	0.082575		

ثالثاً: للنموذج الرابع (X)

- **انحدار لوغاريتم النفقات التطويرية على نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات.**

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 11:10
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34.04717	20.30897	1.676460	0.1119
L_SD	8.856882	3.652253	2.425046	0.0267

R-squared	0.257021	Mean dependent var	83.24316
Adjusted R-squared	0.213316	S.D. dependent var	4.681106
S.E. of regression	4.151917	Akaike info criterion	5.784318
Sum squared resid	293.0531	Schwarz criterion	5.883733
Log likelihood	-52.95102	Hannan-Quinn criter.	5.801143
F-statistic	5.880849	Durbin-Watson stat	1.675872
Prob(F-statistic)	0.026735		

- **انحدار المتغير الوهمي (الاستقرار السياسي) على نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات.**

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 14:29
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	82.96100	1.519963	54.58093	0.0000
DUM	0.595667	2.208455	0.269721	0.7906

R-squared	0.004261	Mean dependent var	83.24316
Adjusted R-squared	-0.054312	S.D. dependent var	4.681106
S.E. of regression	4.806545	Akaike info criterion	6.077135
Sum squared resid	392.7489	Schwarz criterion	6.176549
Log likelihood	-55.73278	Hannan-Quinn criter.	6.093960
F-statistic	0.072749	Durbin-Watson stat	0.844829
Prob(F-statistic)	0.790622		

رابعاً: للنموذج الخامس (L)

- **انحدار المتغير الوهمي (الاستقرار السياسي) على نسبة العاملين في القطاع الصناعي.**

Dependent Variable: L
Method: Least Squares
Date: 01/12/16 Time: 19:58
Sample (adjusted): 1995 2014
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.32727	0.526863	27.19353	0.0000
DUM	-1.793939	0.785401	-2.284105	0.0347

R-squared	0.224711	Mean dependent var	13.52000
Adjusted R-squared	0.181639	S.D. dependent var	1.931621
S.E. of regression	1.747408	Akaike info criterion	4.048784
Sum squared resid	54.96182	Schwarz criterion	4.148357
Log likelihood	-38.48784	Hannan-Quinn criter.	4.068221
F-statistic	5.217136	Durbin-Watson stat	0.360628
Prob(F-statistic)	0.034726		

الملحق (2.12)

الإنحدار النهائي لنماذج الدراسة

للنموذج الأول (IN)

Dependent Variable: IN
Method: Least Squares
Date: 01/19/16 Time: 09:40
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.42871	16.24668	0.765000	0.4554
L_GDP	-6.380199	2.475037	-2.577820	0.0202
L_POP	7.044034	3.948252	1.784089	0.0934

R-squared	0.335882	Mean dependent var	15.67895
Adjusted R-squared	0.252867	S.D. dependent var	1.371771
S.E. of regression	1.185715	Akaike info criterion	3.322509
Sum squared resid	22.49473	Schwarz criterion	3.471631
Log likelihood	-28.56383	Hannan-Quinn criter.	3.347746
F-statistic	4.046050	Durbin-Watson stat	2.122036
Prob(F-statistic)	0.037841		

IN = 12.4287067955 - 6.38019882455*L_GDP + 7.04403442742*L_POP

للنموذج الثالث (Y)

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 01/19/16 Time: 09:07
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.36598	8.171486	-1.390932	0.1833
L_GDP	-8.323064	1.244853	-6.685981	0.0000
L_POP	10.54492	1.985826	5.310089	0.0001

R-squared	0.746708	Mean dependent var	3.942105
Adjusted R-squared	0.715046	S.D. dependent var	1.117197
S.E. of regression	0.596371	Akaike info criterion	1.948033
Sum squared resid	5.690542	Schwarz criterion	2.097155
Log likelihood	-15.50631	Hannan-Quinn criter.	1.973270
F-statistic	23.58408	Durbin-Watson stat	1.619100
Prob(F-statistic)	0.000017		

Y = -11.3659787302 - 8.32306394948*L_GDP + 10.5449151293*L_POP

للنموذج الرابع (X)

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 14:26
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	95.26760	51.17717	1.861525	0.0811
L_GDP	-22.93474	7.796386	-2.941714	0.0096
L_POP	22.41673	12.43702	1.802419	0.0903

R-squared	0.434107	Mean dependent var	83.24316
Adjusted R-squared	0.363370	S.D. dependent var	4.681106
S.E. of regression	3.735012	Akaike info criterion	5.617319
Sum squared resid	223.2051	Schwarz criterion	5.766441
Log likelihood	-50.36453	Hannan-Quinn criter.	5.642556
F-statistic	6.136940	Durbin-Watson stat	1.227541
Prob(F-statistic)	0.010517		

X = 95.2676010098 - 22.9347416931*L_GDP + 22.4167292482*L_POP

للنموذج الخامس (L)

Dependent Variable: L
Method: Least Squares
Date: 01/19/16 Time: 09:53
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	120.3463	8.455184	14.23344	0.0000
L_GDP	4.463396	1.071178	4.166813	0.0008
L_POP	-16.59235	1.637902	-10.13025	0.0000
L_SD	-1.722782	0.510584	-3.374142	0.0042

R-squared	0.927118	Mean dependent var	13.28421
Adjusted R-squared	0.912541	S.D. dependent var	1.662750
S.E. of regression	0.491732	Akaike info criterion	1.602899
Sum squared resid	3.627009	Schwarz criterion	1.801728
Log likelihood	-11.22754	Hannan-Quinn criter.	1.636549
F-statistic	63.60371	Durbin-Watson stat	1.304969
Prob(F-statistic)	0.000000		

L = 120.346330007 + 4.46339594555*L_GDP - 16.5923549512*L_POP - 1.72278163195*L_SD

الملحق (2.13)

نماذج انحدار إجمالي الدخل القومي (GNI) على متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني

نموذج (IN)

Dependent Variable: IN
Method: Least Squares
Date: 05/30/16 Time: 20:46
Sample (adjusted): 1 19
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.47442	18.56918	2.341214	0.0334
L_GNI	-6.994298	2.133597	-3.278172	0.0051
L_POP	5.394988	3.071155	1.756664	0.0994
L_SD	-2.112250	1.169443	-1.806202	0.0910

R-squared	0.462788	Mean dependent var	15.67895
Adjusted R-squared	0.355346	S.D. dependent var	1.371771
S.E. of regression	1.101399	Akaike info criterion	3.215704
Sum squared resid	18.19621	Schwarz criterion	3.414533
Log likelihood	-26.54919	Hannan-Quinn criter.	3.249354
F-statistic	4.307319	Durbin-Watson stat	2.688505
Prob(F-statistic)	0.022222		

نموذج (M)

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 05/30/16 Time: 20:41
Sample (adjusted): 1 19
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	35.28640	20.25484	1.742122	0.1019
L_GNI	0.301211	2.327280	0.129426	0.8987
L_POP	-2.077125	3.349948	-0.620047	0.5445
L_SD	-1.657816	1.275602	-1.299634	0.2133

R-squared	0.124125	Mean dependent var	11.71053
Adjusted R-squared	-0.051049	S.D. dependent var	1.171843
S.E. of regression	1.201382	Akaike info criterion	3.389486
Sum squared resid	21.64977	Schwarz criterion	3.588315
Log likelihood	-28.20011	Hannan-Quinn criter.	3.423136
F-statistic	0.708580	Durbin-Watson stat	1.992414
Prob(F-statistic)	0.561737		

نموذج (Y)

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/30/16 Time: 20:48
Sample (adjusted): 1 19
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.152983	10.14271	0.409455	0.6880
L_GNI	-7.510094	1.165397	-6.444238	0.0000
L_POP	8.137897	1.677503	4.851197	0.0002
L_SD	-0.379215	0.638764	-0.593670	0.5616

R-squared	0.758358	Mean dependent var	3.942105
Adjusted R-squared	0.710030	S.D. dependent var	1.117197
S.E. of regression	0.601598	Akaike info criterion	2.006209
Sum squared resid	5.428799	Schwarz criterion	2.205038
Log likelihood	-15.05898	Hannan-Quinn criter.	2.039859
F-statistic	15.69179	Durbin-Watson stat	1.559964
Prob(F-statistic)	0.000068		

نموذج (X)

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 05/30/16 Time: 20:55
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	81.75612	61.08214	1.338462	0.2007
L_GNI	-18.25299	7.018332	-2.600759	0.0201
L_POP	16.60619	10.10237	1.643791	0.1210
L_SD	4.100920	3.846808	1.066058	0.3033

R-squared	0.500823	Mean dependent var	83.24316
Adjusted R-squared	0.400988	S.D. dependent var	4.681106
S.E. of regression	3.622984	Akaike info criterion	5.597137
Sum squared resid	196.8902	Schwarz criterion	5.795966
Log likelihood	-49.17280	Hannan-Quinn criter.	5.630787
F-statistic	5.016488	Durbin-Watson stat	1.587489
Prob(F-statistic)	0.013218		

نموذج (L)

Dependent Variable: L
Method: Least Squares
Date: 05/30/16 Time: 20:58
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	112.4944	7.909281	14.22308	0.0000
L_GNI	4.120322	0.908776	4.533926	0.0004
L_POP	-15.44106	1.308116	-11.80405	0.0000
L_SD	-1.542777	0.498108	-3.097276	0.0074

R-squared	0.933665	Mean dependent var	13.28421
Adjusted R-squared	0.920398	S.D. dependent var	1.662750
S.E. of regression	0.469126	Akaike info criterion	1.508772
Sum squared resid	3.301183	Schwarz criterion	1.707601
Log likelihood	-10.33333	Hannan-Quinn criter.	1.542421
F-statistic	70.37489	Durbin-Watson stat	1.268402
Prob(F-statistic)	0.000000		